بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الحَالُ ومَعَالِمُهَا فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْع

إحصاءً، أقساماً، استعمالاً، دلالةً، مذهباً، قيمةً.

إعداد الطالب:
عبد المهدي هاشم حسين الجراح

إشراف الأستاذ الدكتور:
محيي الدين عبدالرحمن رمضان

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الحَالُ ومَعَالِمُهَا فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْع

إحصاءً، أقساماً، استعمالاً، دلالةً، مذهباً، قيمةً.

إعداد الطالب:

عبد المهدي هاشم حسين الجراح

بكالوريوس لغة عربية وآدابها - جامعة اليرموك - ١٩٩٥م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في جامعة اليرموك
تخصص (اللغة العربية - لغة ونحو)

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ..... مشرفاً ورئيساً.

الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد ..... عضواً.

الدكتور: يحيى قاسم عبابنه ..... عضواً.

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهـــداء

إلى أُمّي وأبي أطالَ اللهُ عُمرَهُما .....

إلى إخوانِي وأخواتِي .....

إلى كُلّ غيورٍ على هذا التراث .....

عبد المهدي الجراح

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكـــر وتقديـــر

يَسُرّني بعد إتمام هذا البحث، أن أتقدّم بالشكر والعرفان إلـى أستاذي الدكتور: **محيي الدين رمضان**، الذّي تفضّل بالإشراف على هذا البحث، ومراجعته غَيْرَ مَـرّة. فكان لـي طوال فترة إعداده، نعم المعلم، ونعم الأب الناصح، أطال الله عمـره، ونفـع أبناء أمته من عِلْمِه.

كما ويسرّني، أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلـى عضـوي لجنـة المناقشـة، الأستاذ الدكتور: **محمد حسن عوّاد**، والدكتور: **يحيى قاسم عبابنـه**. إذْ تَفَضّـلا بقـراءة هـذا البحث ومراجعته، رغم أشغالهما الكثيرة.

ولا أنسى تقديم شكري لجميـع أفـراد عـائلتي، الذيـن قَدّمـوا لـي كـل المسـاعدة طوال فترة إعداد البحث، وأخصّ منهم بالذكر: **أخي عبد الحكيم**، الذي تَحَمّـل معـي عبءَ قراءة البحث غيرَ مرّة؛ من أجل إخراجه بصورة حسنة.

إليهم جميعاً خالص شكري وتقديري ..... والله ولي التوفيق.

عبد المهدي الجراح

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ح
مقدمة البحث	ي
التمهيد	**(١-١١)**
- اخْتِيَارُ البَحْثِ (الحال).	٢
- مَفْهُومُ الحَالِ لُغَةً واصطلاحاً.	٤
- أَهَمِّيَتُها وتَقْوِيمُهَا كَجِنْسٍ نَحْوِي.	٥
- شَأْنُ المُعَلَّقَاتِ فِي الاحتجاج	٧
الفصل الأول:	**(١٢-٥٩)**
أَقْسَامُ الحالِ وَعَامِلُهـــا	
- إرهاصة	١٣
- المبحث الأوّل: عَلاَقَـةُ الحَـالِ بِغَيْرِهـا مِنْ مَوْضُوْعَاتِ النَّحو.	(١٤-٢٠)
- بين الحال والخبر.	١٤
- بين الحال والظرف.	١٥
- بين الحال والمفعول به.	١٧
- بين الحال والنعت.	١٨
- بين الحال والتمييز.	١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المبحث الثاني: أَقْسَامُ الحالِ مِنْ حيث البُنْيَةِ. (٢٠-٢٨)
- الحال المنتقلة والملازمة. ٢١
- الحال المبينة والمؤكدة. ٢٣
- أغراض الحال المؤكدة. ٢٤
- المقصودة والموطئة. ٢٤
- المقارنة والمقدرة (المستقبلية). ٢٥
- الحقيقيّة والسببيّة. ٢٦
- المبحث الثالث: أَقْسَامُ الحالِ وأَنْواعُها مِنْ حيث التَّركيبِ. (٢٨-٥١)
- شروط الجملة الحاليّة. ٢٨
- الرابط في جملة الحال. ٣٠
- الرابط في الجملة الاسمية. ٣٠
- الرابط في الجملة الفعلية. ٣٥
- الرابط في المضارعيّة. ٣٥
* المضارع المثبت. ٣٥
* المضارع المنفي. ٣٦
- الرابط في الماضوية. ٣٧
- الجملة الاسميّة الحاليّة. ٤٠
- الجملة الفعلية الحاليّة. ٤٢
- الجملة الفعلية المضارعية. ٤٣
- الجملة الفعلية الماضوية. ٤٤
- الجملة التي تحتمل الحاليّة والوصفيّة. ٤٨
- الحال شبه الجملة. ٥٠
- المبحث الرابع: العَامِلُ فِيْ الحَالِ. (٥٢-٥٩)
- عمل الفعل المتصرّف وشبهه في الحال. ٥٢
- عمل معنى الفعل في الحال. ٥٣
- عامل الحال المؤكدة. ٥٦
- حذف عامل الحال. ٥٧
- مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر. ٥٨

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني: (٦٠-١٠٢)

صِفَةُ الحالِ وأَحْكَامُها في نَظْمِ الكَلَامِ.

- إرهاصة ٦١
- المبحث الأوّل: أوْصَافُ الحالِ. (٦١-٧٦)
- الحال اشتقاقاً وجموداً. ٦١
• اشتقاق الحال. ٦١
• جمود الحال. ٦٥
- الحال تنكيراً وتعريفاً. ٧٢
- المبحث الثاني: صَاحِبُ الحَالِ. (٧٦-٨٤)
- مجيء الحال من النكرة. ٧٧
- مجيء الحال من المبتدأ. ٧٩
- مجيء الحال من المضاف. ٨٠
- مجيء الحال من المضاف إليه. ٨١
- حذف صاحب الحال وتعدده. ٨٢
- المبحث الثالث: أَحْكَامُ الحَالِ فِيْ نَظْمِ الكَلَامِ. (٨٤-١٠٢)
- تعدد الحال. ٨٤
- رتبة الحال (التقديم والتأخير). ٨٩
• تقدم الحال على صاحبها. ٩٠
• تقدم الحال على عاملها. ٩٣
• تقدم نعت النكرة عليها. ٩٧
- مطابقة الحال لصاحبها. ٩٨

الفصل الثالث: (١٠٣-١٣٥)

إِجْمَالُ القَوْلِ عَلَى قِيمَةِ الحَالِ واسْتِعْمَالاتِهَا فِي المُعَلّقَاتِ السبع.

- إرهاصة. ١٠٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المبحث الأوّل: أهميةُ الحالِ ودَوْرُها في تَبْيينِ الهَيْئَةِ. (١٠٥-١٠٩)
- الحال المفردة. ١٠٥
- الحال جملة. ١٠٦
- الحال شبه جُملة. ١٠٨
- المبحث الثاني: دَوْرُ الحالِ في بِناءِ المَعْنَى. (١٠٩-١١٦)
- مناقشة كون الحال فضلة. ١٠٩
- مجيء الحال سادة مسد عمدة. ١١١
- توقف المعنى على الحال. ١١١
- توضيح المعنى وتكميله. ١١٢
- المبحث الثالث: القِيَمُ التي انْطَوَتْ عَلَيْهَا بَعْض الظَّواهِرِ اللُّغَويَّة الحاليّة. (١١٦-١٢٥)
- التقديم والتأخير. ١١٦
- تعدد الحال. ١١٧
- بناء الوزن والقافية. ١١٧
- تكميل الهيئة. ١١٨
- توكيد المعنى. ١٢٠
- تكميل المعنى. ١٢٠
- مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها. ١٢١
- المبحث الرابع: إجْمَالُ القَوْلِ عَلى استعمالاتِ الشُّعَراءِ للحال: أقْسَامَاً وأحكَاماً. (١٢٥-١٢٩)
- التفاوت الاستعمالي على مستوى أقسام الحال وأنواعها. ١٢٥
- التفاوت الاستعمالي على مستوى الأحكام والظواهر. ١٢٨
- المبحث الخامس: إجمَالُ القَوْلِ عَلى مَذاهِبِ النَّحويين في تَقْريرهم لمفردات الحال. (١٣٠-١٣٥)
- الاعتماد على السماع النحوي. ١٣٠
- الاعتماد على القياس النحوي. ١٣١
- الاعتماد على عنصر التعليل. ١٣٢
- كثرة الخلافات وتعدد الآراء. ١٣٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- بعض الآراء اتسمت بطابع "النقد والاستدراك". ١٣٥

نتائج البحث (١٣٦-١٤٠)

- النتائج المتعلّقة بأقسام الحال. ١٣٦
- النتائج المتعلّقة بأوصاف الحال وصاحبها وأحكامها. ١٣٧
- النتائج المتعلّقة بقيم الحال. ١٣٨
- النتائج المتعلقة بنسبة الآراء إلى أصحابها. ١٣٩

الفهارس الفنية (١٤١-١٨٩)

- فهرس الآيات القرآنية. ١٤٢
- فهرس الأحاديث النبوية. ١٤٤
- فهرس الأمثال. ١٤٤
- فهرس القوافي. ١٤٥
- فهرس الأعلام. ١٥٧
- فهرس الجماعات ونحوها. ١٧٩
- فهرس الأمكنة والبلدان. ١٨٦

المصادر والمراجع. ١٩٠

الملخص باللغة الإنجليزية. ٢٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال ومعالمها في المُعَلّقات السبع

إحصاءً، أقساماً، استعمالاً، دلالةً، مذهباً، قيمةً

إعداد الطالب:

عبد المهدي هاشم حسين الجراح

إشراف أ.د:

محيي الدين عبد الرحمن رمضان

يهدف هذا البحث إلى دراسة الحال وتبيين قيمتها كمفردة نحوية: أقساماً وأحكاماً في المُعَلّقات السبع التي من أهم نصوص الاحتجاج عامّة. وقد قام على إحصاء الشواهد النحوية الحالية في المُعَلّقات السبع، وَوَصفِها، وذِكْرِ مذاهب النحويين فيها. وكانت نتيجة هذا الإحصاء ما يلي:

(١) بلَغَ مجموع الشواهد التي جاءت حالاً مائة بالمائة مائة وواحداً وثمانين شاهداً (١٨١).

(٢) بلَغَ مجموع الشواهد التي جاءت محتملة للحالية ولغيرها أربعين شاهداً (٤٠).

(٣) ثبت لنا أنّ ورود الحال جُمْلة هو أكثر من ورودها مفردة، إذْ شكلت الجملة ما نسبته (٥٤,١٤٪) من مجمل شواهد الحال، والمفردة (٢٨,٧٣٪)، وشبه الجملة (١٧,١٣٪).

وقد سار البحث في تحقيق هذه الأغراض بما يقْتَضيه المنهج وهو:

تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، كان التمهيد بمثابة مُقَدّمة موسّعة تَحَدّثَ فيها الباحث عن أسباب اختيار البحث، وعن مفهوم الحال وأهميتها، ثم تَحَدّثَ فيه أيضاً عن شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما **الفصل الأوّل**، فتحدّث فيه الباحث عن علاقة الحال بغيرها من موضوعات النحو: كالخبر والظرف والوصف والمفعول به والتمييز؛ لاشتراكها في باب النصب، وعن أقسامها من حيث: البنية والتركيب وعن عاملها. وأما **الفصل الثاني**، فتحدث فيه عن أوصاف الحال وأحكامها في نظم الكلام، وتحدث في الفصل نفسه عن صاحب الحال. وفي **الفصل الثالث** والأخير، عمل الباحث على إجمال القول على قيمة الحال واستعمالاتها في المُعَلّقات السبع. فظهر أنّ للحال أثراً واضحاً في معنى البيت الشعري، وأنّ استعمالات الشعراء لها: مفردة وجملة وشبه جملة متفاوته من معلقة إلى أخرى: أقساماً وأحكاماً، وكانت أكثر المُعَلّقات اشتمالاً على الحال معلقة امرئ القيس وأقلها معلقة زهير.

وفي **الخاتمة**،ذكر الباحث مجموعة من النتائج التي قد توصّل إليها من خلال البحث، ولَعلّ أهم ما قدّمه إضافة لإحصاء الحال في المُعلّقات السبع على نحو دقيق، استيفاء دراسة الحال في المُعلّقات من جهة، وتصحيح نسبة بعض الآراء التي نُسبت لنحويين من قبل بعض النحويين أنفسهم من جهة أخرى، ويمكن للقارىء أن ينظر في خاتمة البحث ليرى نتائج هذا البحث بصورة مُفَصّلة لا بصورة مقتضبة كالتي نَعْرضها هنا.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مُقَدِّمَة

الحمد لله العلي الأعظم، والصلاة والسلام على نبيّه الأكرم، وبعد:

فهذا بحثٌ يَنْضَافُ إلى سلسلة الأبحاث التي قُدِّمَتْ؛ خِدْمَةً للعربية في أمسها وحاضرها، حاولت فيه أنْ أَبْحَثَ الحالَ ومفرداتها في المُعَلّقات السبع؛ وذلك لأنّها من أفضل الشعر الجاهلي الذي وصل إلينا، فهي تُمَثِّلُ أزهى عصور الإبداع، مما يُحْتَجُّ به في علوم العربية. وهناك جملة من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا البحث ذكرتها في التمهيد.

ولقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة. تناولت في **التمهيد** جملة من المسائل وهي: أسباب اختيار الحال كموضوع لرسالتي هذه -كما سبقت الإشارة- وأسباب اختيار المُعلّقات لبحث الحال فيها، ثمّ بيّنت فيه مفهوم الحال عند اللغويين والنحويين، وأهميتها وتقويمها كجنس نحوي، وبيّنْتُ فيه أيضاً شأن المُعلّقات في الاحتجاج. واعتقد بأن هذه العناصر المتقدّمة من شأنها أن تُشَكِّلَ مَدْخلاً جيداً للبحث.

أما **الفصل الأوّل**، فجعلته للحديث عن أقسام الحال وعاملها، وقمت بتقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسية. تناولت في **الأوّل**:علاقة الحال بغيرها من موضوعات النحو، كالنعت والخبر والتمييز والظرف. وفي **الثاني**: أقسام الحال وأنواعها من حيث البنية، فتحدثت فيه عن الحال المُنْتَقِلَةِ والمُلازِمَةِ والمُبَيِّنَةِ والمُؤَكِّدَةِ والمَقْصُودَةِ والمُوَطِّئَةِ والمُقارِنَةِ والمُقَدَّرَةِ والحَقِيقِيَّةِ والسَّبَبِيَّةِ. وتناولت في **الثالث**: أقسام الحال من حيث التركيب، فتحدثت فيه عن الحال الجملة والحال شبه الجملة. وكانت من أهم المسائل التي تحدثت عنها في هذا المبحث: شروط الجملة الحالية ورابطها، وأنماطها. أما المبحث **الرابع**: فتحدثت فيه عن عامل الحال، فتناولت بالبحث عمل الفعل المتصرّف وما يشبهه، وكذلك عمل معنى الفعل.

أما **الفصل الثاني**، فجعلته للحديث عن صفة الحال وأحكامها في نظم الكلام، وقمت بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية. تناولت في **الأوّل**: أوصاف الحال من حيث: الاشتقاق و

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمود والتنكير والتعريف. أما المبحث **الثاني**: فتحدثت فيه عن صاحب الحال، وذلك كمجيء الحال من النكرة، ومن المبتدأ، ومن المضاف، ومن المضاف إليه. وأما **الثالث**: فتحدثت فيه عن أحكام الحال في نظم الكلام. وذلك كتعددها، وترتيبها، ومطابقتها لصاحبها.

أما **الفصل الثالث**، فأجملت فيه القول على قيمة الحال واستعمالاتها عند شعراء المُعَلّقات السبع، بأقسامها وأحكامها، ولقد قمت بتقسيمه إلى خمسة مباحث رئيسية. تحدثت في **الأوّل**: عن أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة (وظيفتها الأساسية). وفي **الثاني**: عن دورها في بناء المعنى وتوضيحه. فناقشت مفهوم الفَضْلة، ثم تَتَبعتُ بعض شواهد الحال في المُعَلّقات السبع مُبيّناً قيمة الحال في معناها الكلي. أما المبحث **الثالث**: فتحدثت فيه عن بعض القيم التي انطوت عليها بعض الظواهر اللغوية الحالية وذلك كظاهرة: تقدّم الحال، وتعددها، وظاهرة: مجيء الشاهد محتملاً للحال ولغيرها. وأما المبحث **الرابع**: فَتَحَدّثْتُ فيه عن التفاوت الاستعمالي للحال عند شعراء المعلّقات في معلقاتهم: أقساماً وأحكاماً. وأما المبحث **الخامس**: فأجملت فيه القول على خصائص مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال. وكان هذا الفصل حديثاً مجملاً عن قيمة الحال في البيت الشعري: لفظاً ومعنى.

ولقد قمت بتتويج هذا البحث بمجموعة من النتائج التي كانت تَتَمَثّل الجدّة في كثير منها، وكانت في كثير من جوانبها تؤكّد دِقة النحويين في تقرير قواعد الحال. وهناك جملة من الأمور لا بدّ من الإشارة إليها في مقدّمة هذا البحث وهي:

(١) إنّ الكتاب الذي اعتمدت عليه في دراستي هذه ويتضمن نصوص المُعَلّقات هو كتاب: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ت (٣٢٨هـ)؛ لأنّه أقدم شرح للمعلقات السبع. فهو أشدّ قرباً إلى عصر شعرائها من الشروح التي جاءت بعْدَه، كشرح أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت (٣٣٨هـ)، وأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني ت (٤٨٦هـ)، وأبي زكريا يحيى بن علي التّبْرِيزِيّ ت (٥٠٢هـ) هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يقول الأستاذ عبد السلام محمد هارون[1]: "قد يكون هذا الشرح في قمة شروح القصائدَ السبع ... وأنّه (أي صاحبه) لا يكاد يرى ثغرة في طريق

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري ١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكمال إلاّ حاول سَدّها، فعالج النصوص من زوايا اللغة والنحو والتاريخ والأنساب معالجة كاملة، كما عقد المقارنات الأدبية التي اقتضته إيراد كثير من الشواهد النادرة التي لا تجدها في غير هذا الكتاب".

ومن خلال اطلاعي على الشروح التي جاءت بَعْدَ شرح ابن الأنباري وَجَدْتُ أنها لم تُضِفْ إضافة نوعية كبيرة على ما قَدّمه، اللهم إلاّ بعض الآراء اللغوية والأدبية الشخصية البسيطة التي كان الشراح بطالعوننا بها هنا وهناك، وذلك كتقديم رأي جديد في إعراب مفردة ما، أو تقديم تفسير أكثر شمولاً من تفسير ابن الأنباري لبيت من الأبيات.

(٢) إنّ هذه الدراسة هي إحصائية وصفية بالدرجة الأولى، إذْ قَامَتْ على إحصاء شواهد الحال في المُعلّقات السبع: مفردة وجملة وشبه جملة على نحو دقيق، والنسب المئوية المتعلقة بأقسام الحال وأنواعها من حيث: البنية والتركيب تَمّ استيفاؤها من الشواهد التي جاءت حالاً مائة بالمائة، والبالغة مائة وواحداً وثمانين شاهداً (١٨١)، ولم تدخل الشواهد التي جاءت محتملة للحالية وغيرها ضمن هذه النسب المئوية.

(٣) اتّكَأ البحث على كثير من المصادر التراثية والمراجع الحديثة، وأخُصّ منها بالذكر: كتاب سيبَوَيه، ومقتضب المُبَرّد، وشروح المُعلّقات، وشرح المفصّل لابن يَعيْش، وشرح عمدة الحافظ وعُدَة اللافظ لابن مالك، وشروح الألفية، وكتاب: فتح الكبير المتعال: إعراب المُعلّقات العشر الطوال للشيخ: محمد علي طه الدرّة، والنحو الوافي لعباس حسن.

(٤) قُمتُ بِوَضع مجموعة من الجداول الإحصائية للحال في هذا البحث؛ وذلك لتبيين طبيعة استعمال الحال في كل مُعَلّقة، وقُمت بصنع العديد من الفهارس الفنية اللازمة؛ وذلك لتسهل على القارئ مهمة الرجوع إلى ما شاء في البحث؛ وذلك كفهارس كل من: الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأمثال، والقوافي، والأعلام، والجماعات، والأمكنة والبلدان.

وبعد، فما قَدّمته هو محاولة طالب سَعَى ويَسْعَى جهده إلى الخير، ولا أدّعي لنفسي الابتكار ولا الكمال،فإن أصَبْت فإنني أحمد الله تعالى على ما وفقني إليه، وإن أكن قَدْ أخْطَأت فلا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم، ولا يكلف الله نَفْساً إلا وسعها.

وآخرُ دعواهم أنْ الحمدُ لله ربِ العالمين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

(١) اخْتِيَارُ البحْثِ (الحال).

(٢) مَفْهُومُ الحَالِ لُغَةً واصطلاحاً.

(٣) أَهَمِّيَتُها وتَقْوِيمُهَا كَجِنْسٍ نَحْوِي.

(٤) شَأْنُ المُعَلَّقَاتِ فِي الاحتجاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

هناك جُمْلةٌ من المسائل لابُدّ من الوقوف عليها ومناقشتها قبل الحديث عن الحال وسماتها في المعلقات السبع، وهي:

(١) اختيار البحث (الحال).

(٢) مفهوم الحال لغةً واصطلاحاً.

(٣) أهميتها وتقويمها كجنس نحوي.

(٤) شأن المعلّقات في الاحتجاج.

فهذه المسائل الأربع تُمثّل مدْخلاً للبحث، ونتائجه تُمثّلُ الغاية منه.

(١) اخْتِيَارُ البَحْثِ (الحال).

إنّ الأسْبَاب التي دفعتني إلى دراسة الحال وبحثها متنوعة، ويُمكِنُ إجمالها في ما يلي:

أ- لقد وَجَدْتُ -من خلال قراءتي لكثير من مباحث النحو- أنّ مَبْحَثَ الحال في حاجة إلى مراجعة، إذْ إنّ كثيراً من المسائل التي اخْتُلِفَ فيها النحويون في هذا المبحث بحاجة إلى إعادة نظر.

ب- قَرَأْتُ في بعض الكتب والأبحاث الحديثة آراءً لبعض اللغويين حول بعض المسائل المتعلقة بمفردات الحال، فَوَجَدْتُ أنّ كثيراً منها بحاجة إلى مناقشة؛ لأنّ استقراء النصوص التي تُمثّلُ عصور الاحتجاج يخالف هذه الآراء.

جـ- حينما كُنْتُ أقْرأُ -في المراحل السابقة لمرحلة الماجستير- في ما كتبه النحويون حول الحال والتمييز والوصف والخبر، وَقَفْتُ على أنّ هناك اتصالاً وثيقاً في ما بين هذه المباحث، فَشَعَرْتُ بالحاجة الماسّة إلى بحث هذه العلاقة وهذا الاتصال، وتَبْيِينِ قيمته، ومحاولة رسم بعض الحدود الفاصلة في ما بين هذه المباحث.

د- وجدتُ أنّهُ من المُفيد أنْ نُفِيدَ من الشواهد الأصيلة في دَعْم أو تَفْنِيدِ بعض مفردات هذا المبحث، فمن خلال اطّلاعي على كثير من المصادر التي عالجت هذا المبحث، وجَدْتُ أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحويين يُكَرِّرُونَ كثيراً من الشواهد، فازْدَدتُ قناعة بأنّه لا ضَيْرَ من أن نَزِيْدَ ونُغَيِّرَ من هذه الشواهد المكرّرة، يقُولُ الدكتور تمام حسان [1]: "وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فَمِن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء لتكون سنداً للقواعد وإيضاحاً لها ويَحْسُنُ أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما".

هـ- أَحْبَبْتُ أَنْ أُبَيِّنَ قيمة الحال ودورها في معنى البيت الشعري، ولا سيما أنّ الحال: مفردة وجملة وشبه جملة في كثير من الأبيات، تُشَكِّل أكثر من ثلثي البيت الواحد.

هذه أهم الأسباب التي جعلتني أختار الحال موضوعاً لرسالتي هذه، ولكن السؤال الأهم: لِمَ تمَّ اختيار المُعلّقات السبع لبحث الحال فيها دون غيرها ؟.

اخترت المعلّقات السبع مادّة لدراستي هذه؛ لأنها تُمثِّل بنظر كثير من العلماء والدارسين أفضل نتاج شعري وصل إلينا؛ ولأمر ما عُلّقت على جدران الكعبة وكُتِبَتْ بماء الذهب في القباطي المدرجة، يقول ابن عبد ربه[2]: "كان الشعرُ ديوان العرب خاصّة والمنظوم من كلامها، والمقيد لأيامها، والشاهد على أحكامها، حتّى لقد بلَغَ من شغف العرب به وتفضيلها له أنْ عمَدَت إلى سبع قصائد تخيَّرتها من الشعر القديم فكتبتها بماء الذهب في القباطي المدرجة، وعلّقتها بين أستار الكعبة. فمنه يقال: مُذَهبة امرئ القيس، ومذهبة زهير، والمذهبات سبع، ويقال لها: المعلقات".

وتُمثِّل المُعلّقات صورة تكاد تكون كاملة لتجربة الفن الشعري الجاهلي: لُغَةً وأدباً؛ لذا فإنّ البحث فيها يمثل العرض لجزء كبير من نتاج عصر كامل، يقُولُ الدكتور بدوي طبانة[3]: "في استطاعتنا أن نَعُدّ شعر المعلقات هو الصورة الكاملة التي انْتَهَتْ إليها تجارب الفن الشعري عند عرب الجاهلية". واختصاراً أقول: إنّ المعلّقات تُمثِّلُ عيون الشعر الجاهلي وحتى الشعر العربي القديم كله، فهي تُمثِّلُ أزهى عصور الاحتجاج اللغوية، والبحث فيها أفضل بكثير من البحث في دواوين الشعراء أصحابها مفردةً.

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان ١٦٦.

(2) العقد الفريد ٢٦٩/٥، وينظر كذلك: العمدة، ابن رشيق ٧٣/١، ومقدمة ابن خلدون ٥٨٠.

(3) معلقات العرب ٢٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣) مَفهوم الحال لغةً واصطلاحاً.

تُفِيْدُ المعاجم اللغوية أنّ الحال في اللغة تعني: التحوّل والتّغيُّر، يَقُولُ الأزْهَري[١]: "وقال اللَّيْثُ: حال الشيء بين الشيئين يحول حوْلاً وتحويلاً وحال الشيء نفسه يحول حَوْلاً بمعنيين يكون تَغَيُّراً ويكون تحويلاً". و[٢] "الحال أيضاً الوقت الذي أنت فيه".

ويَقُولُ الجَوْهَرِي[٣]: "وحال لونه، أي تَغَيَّر واسودّ ... وحال إلى مكان آخر أي تحوّل وحال الشخص إذا تحرّك وكذلك كل متحوّل عن حاله". وذَهَبَ الزَّبِيْدِيُّ إلى أن[٤] "الحال كنية الانسان وما عليه من خير أو شر". وذكَرَ ابنُ مَنْظور[٥] أنّه قَدْ جاء في الحديث الشريف "من أحال دخل الجنّة"، أي: من أسلم؛ لأنّه تحوّل من الكفر إلى الإسلام.

وشأنها في اللغة هو شأنها في الاصطلاح النحوي، إذ إنّها تُبيّنُ هيئة صاحبها وقت حدوث الحدث ثم تفارقه؛ لذا فإن ارتباط المادّة اللغوية لمصطلح "الحال" بالاصطلاح النحوي أمر واضح، والحال لفظ يُذكّر ويؤنّث[٦].وبِشأن مفهوم الحال عند النحويين أقُولُ: إنّ أقدم مصدر عُدْتُ إليه في هذه الدراسة هو كتاب سيبويه، ومع ذلك فَلَمْ أظْفَرْ بتعريف له للحال كتلك التعريفات التي نُشاهِدُها في كتب النحو الأخرى، والأمر نفسه وَجَدْتُه عند المُبَرِّد، فلم يحددها كسيبويه، إلاّ أنني وَجَدْتُ في كتابيهما كثيراً من العناصر التي تُشيْرُ إلى حدّها.

أما التحديد الدقيق لها،فوجَدْتُهُ عِنْدَ مَنْ جاء بعْدَهما، فهذا ابنُ السَّرَّاج يَحُدُّهَا قائلاً[٧]: "الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه ولا يجوز

---

[١] تهذيب اللغة ٢٤٥/٥.

[٢] نفسه ٢٤٥/٥.

[٣] الصحاح ١٦٧٩/٤.

[٤] تاج العروس ٣٩٣/٧.

[٥] انظر: لسان العرب ١٨٨/١١.

[٦] والذين يذكّرونها هم أهل الحجاز والأرجح تأنيثها، انظر: المذكر والمؤنث، الفراء ٩٣، والمذكر والمؤنث، ابن الأنباري ٣٠٧، والمذكر والمؤنث، ابن جني ٦٥، وانظر كذلك: معجم المؤنثات السماعية، حامد صادق قنيبي ٨٨.

[٧] الأصول في النحو ٢١٣/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أن تكون تلك الصفة إلاّ صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقة". وذَهَبَ ابنُ جنّي إلى أنّها[1] "وصف هيئة الفاعل أو المفعول به". وإلى هذا ذَهب ابن مالك قائلاً[2]:

الحال وصفٌ فَضْلةٌ منتصب مفهم في حال كَفَرداً أَذْهبُ.

وصفوة القول: إنّ جميع النحويين قد أَجْمَعُوا على أنّ الحال ما يبيّنُ هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى، متضمّناً معنى "في" غير تابع وهو فَضْلة[3].

وتُعْرَفُ الحال بشروطها وهي: الانتقال ووجوب التنكير وكذلك صلاحيتها للجواب عن السؤال بـ "كيف"، يقُولُ سيبويه[4]: "وكيف: على أي حالٍ". ويَجِب أنْ تكون صالحة لتقدير "في" معها[5]، وتَتَمازُ جملة الحال بوجود رابط يعود على ذِي الحال: إما الواو وإما الضمير أو كلاهما معاً، وقد شَبّه[6] "سيبويه واو الحال بإذْ وقدّرها بها، وذلك من حيث كانت إذْ منتصبة الموضع كما أن الواو منتصبة الموضع وأن ما بعد إذْ لا يكون إلاّ جملة كما أنّ الواو كذلك".

(٣) أهميتها وتقويمها كجنس نحوي.

كل شيء تَأْتي أهميته من خلال وظائفه التي يُؤديها، وهكذا الحال، إذْ إنّ أهميتها تَأتي من خلال وظائفها المتعدّدة: لفظاً ومعنى. ولعل الوظيفة الرئيسية للحال هي: تبْيِيْنُ هيئة صاحبها، هذا ما نَصّ عليه النحويون[7]، وسوف نَبْحَثُ هذه المَسْألة بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا البحث، ولبيان دور الحال في تَبْيِيْنِ الهيئة أوْرِدُ قول زهير[8]:

بِهَا العِيْنُ والآرَامُ يَمْشِينَ **خِلْفَةً** وأَطْلاَؤُها يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ.

---

(1) اللمع في العربية ٦٢.

(2) الألفية ٣٢.

(3) انظر: أسرار العربية، الأنباري ١٩١، وشرح المفصل، ابن يعيش ٥٥/٢، وشرح الكافية ١٩٨/١، ولباب الإعراب، الإسفراييني ٣٢١.

(4) الكتاب ٢٣٣/٤.

(5) انظر: الفصول، ابن الدّهان ٢٤، والتوطئة، الشلوبيني ٢٠٠.

(6) شرح المفصل ٦٨/٢.

(7) انظر: الأصول ٢١٣/١، واللمع ٦٢، ولباب الإعراب ٣٢١.

(8) شرح القصائد السبع ٢٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالعين والآرام يمشين: خالفات لبعضها البعض، فجاءت الحال المفردة "خلفةً" مبيِّنة لهيئة نون النسوة الفاعل والعائدة إلى العين والآرام، وأُورِدُ كذلك قول لبيد[1]:

يَعْلُو بِهَا حَدَبُ الإِكَامِ مُسَحَّجاً قَدْ رَابَهُ عِصْيَانُها ووِحَامُها.

فَجَاءَتْ الحال المفردة "مُسَحَّجاً" والجملة "قَدْ رابه" مبيِّنة لهيئة الفَحْل بَعْدَ أن خاض مَعْرَكة عنيفة مع غيره من الفحول؛ من أجل تحرير الأتان، فكما نُشاهِد ليست هناك من وسيلة لتبيين هيئته أفضل من الحال: مُفْردة وجملة.

وتَأتي أهميّة الحال أيضاً، من خلال أهميتها في المعنى، وهذه الوظيفة مهمة، وقد أشار إليها مُعْظَمُ النحويين[2]، فالحال السّادّة مسدّ الخبر تُشكّلُ أساساً مهماً في معنى التركيب الجملي الواردة فيه، يقول عنترة[3]:

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهارِ كَأَنَّما خُضِبَ البَنَانُ ورَأْسُهُ بالعِظْلَمِ.

فالجملة الاسمية "كَأَنّما خُضِبَ البنان" جاءت ركيزة أساسية لمعنى البيت وفي حذفها إفساد له، فهي سادّة مسدّ الخبر للمبتدأ "عَهْدي".

والمتأمل في كثير من الشواهد يَجِدُ أنّ الحال فيها قد جاءت مكملة وموضحة لمعناها، وذلك بما أفادته من دلالات نحوية ومعنوية جديدة، يقول لبيد[4]:

وجَلاَ السيولُ عن الطُّلُولِ كَأَنَّها زُبُرٌ تُجِدُّ مُتُونَهَا أَقْلامُها.

فالجملة الاسمية الحالية "كَأنها زبر" عملت على تكميل المعنى وتوضيحه، فصحيح أن معنى البيت قَدْ يكتمل دونها، إلاّ أنّه يبقى مفتقراً إلى عنصري: التكميل والتوضيح اللذين وفرتهما الحال، وسنرى في الفصل الثالث من هذا البحث أهمية الحال ودورها في بناء المعنى.

وتَأتي أهميتها من خلال كثرة مسائلها وتشعبها، وكثرة المذاهب النحوية والخلافات فيها، وهي تُمثِّلُ مبحثاً أساسياً في باب واسع من أبواب النحو وهو باب المنصوبات، وهذا البحث بجميع فصوله هو بمثابة توضيح وتبيين لهذه الأهمية، فهي بجميع أنواعها وأقسامها

---

[1] شرح القصائد السبع ٥٤٢.

[2] انظر: حاشية الصبّان ١٦٩/٢.

[3] شرح القصائد السبع ٣٥١.

[4] نفسه ٥٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمر ملازم للكلام، فكل فعل له حال محدّدة، وليست هناك من وسيلة يمكن أن يُعَبِّرُ بها المتكلم تعبيراً دقيقاً عن هيئته وحالته التي هو فيها أفضل من الحال نفسها، فهي الفضلة الممثلة لصاحبها خير تَمْثِيل، والتي تَتَضَمَّنُ دلالات نحوية ومعنوية كثيرة، أضْحَى الكَشْفُ عنها ضرورة من ضرورات بحثها وفهمها.

(٤) شَأنُ المُعَلَّقاتِ في الاحتجاج*.

كَثُر احتجاج النحويين بالكلام العربي: شعراً ونثراً وقرآناً، كما أنهم احْتَجّوا ببعض نصوص الحديث النبوي، وكان احتجاجهم بالشعر في عملية التقعيد للغة العربية أوفر حَظّاً من غيره، يقول الأستاذ سعيد الأفغاني[١]: "ومن يِنعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظّاً في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر ... ".

ولقد ازْدادَتْ عناية النحويين بالشعر عبر الزمن في عملية الاحتجاج: اللغوي والنحوي على حد سواء، ويَعُودُ ذلك إلى عوامل كثيرة منها: شيوع حفظ الشعر؛ وذلك لأنّ موسيقاه وإيقاعاته المتكررة والمتناغمة تساعد على ذلك؛ إضافة إلى[٢] "حضوره الدّائم بذلك في ذاكرة الأئمة أصحاب الدراسات اللغوية التي جاءت بالضوابط اللغوية في شَتّى المستويات؛ كما أن رواية الشعر أحْرى أن تكون أضبط؛ لأن الضبط يُمَثّل عنصراً من عناصر إيقاعه".

وذَكر الدكتور محمد جبل سبباً آخر وهو[٣] "أن الشعر في مجمله يمثل الطبقة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم أكثر مما يمثلها كلامهم المنثور ومن الحق أن توضع قواعد اللغة في ضوء أعلى طبقات نتاجها".

وإن الناظر إلى الأسباب السابقة الذكر يَجِدُ بأن بَعْضَها قابلٌ للنقد والمراجعة، إذْ إنّ الدّقّة والضبط اللذين توفرا للقرآن الكريم ولحديث النبي ﷺ لم يتوفرا لغيرهما من النصوص، ومع ذلك كان احتجاج النحويين بنصوصهما قليلاً جداً إذا ما قِيْسَ بما احْتُجّ به من الشعر،

---

[١] في أصول النحو ٤٩.

[٢] الاحتجاج بالشعر في اللغة: الواقع ودلالته، د. محمد جبل ٥٢.

[٣] نفسه ٥٢.

* حول مفهوم الاحتجاج والعلوم التي يُحتَجّ لها، وما يُحتَجّ به ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي ٤١ ،وخزانة الأدب، البغدادي ١/(٥-١٥)، والأصول، د. تمام حسان ١٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد بحث طويل في هذه المسألة، وبعد استشارة أستاذي المشرف تَرَسَّخَتْ لَدَيَّ قناعة أكيدة بأنّ سبب انصراف النحويين في البداية عن الاحتجاج بالقرآن والحديث -علماً بأن انصرافهم لَمْ يَكُنْ تَامّاً وإنما شواهدهم القرآنية كانت قليلة جداً إذا ما قِيْسَتْ بما احتجوا به من الشعر- هو قُدْسية القرآن، إذْ شَعَر النحويون أنّهم قَدْ يَتَصَرَّفون بالشعر ما لا يَتَصَرَّفون في القرآن والحديث النبوي الشريف.

وأوَدُّ أنْ أُنَبِّهَ إلى مَسألة مهمة وهي: أنّ كثرة احتجاج النحويين بالشعر دون النثر ودون القرآن الكريم ، يجب أن لا يُنْظَر إليه نظرة انتقاص أو مَذَمّة، إذ إنّ الاهتمام بالشعر يَعْني بصورة تلقائية الاهتمام بالقرآن وخدمته، يجب أن يُفْهَمَ هذا القول في ظل تلك الحادثة التي حَدَثَت مع عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حينما تساءل عن معنى قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُم عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل/٤٧] فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا يا أمير المؤمنين التخوّف التنقّص، فقال عمر: فَهَلْ تَعرِف العرب ذلك في أشعارها ؟.قال: نعم، قال شاعرنا *:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكاً قَرِداً كَمَا تُخَوِّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ.

فقال عُمَر بنُ الخَطّاب: "أيها الناس عليكم بديوانكم -شعر الجاهلية- فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم"[1]. وقديماً قال عبدالله بن عبّاس[2]: "الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رَجَعْنَا إلى ديوانها فالتمسنا مَعْرِفة ذلك منه".

وإذا بلَغَ اهتمام النحويين واللغويين بشعر العرب في عملية التقعيد هذا المبلغ، فَمَا هو حَظُّ شعر المُعَلّقات السبع من عملية الاهتمام هذه ؟.

رغم كثرة الاحتجاج بالشعر في مجالات التقعيد وغلبته، ورغم أنّ المُعَلّقات تُمَثِّلُ أفضل نتاج شعري وَصَلَ إلينا: لغةً وتصويراً، إلاّ أنّها لم تَحْظَ بما حظي به باقي الشعر في عملية الاحتجاج النحوية، نعم، فالأبيات الشعرية المُحْتَجّ بها من المعلّقات في عملية التقعيد قليلة جداً، إذا ما قِيْسَت بما احْتُجَّ به من الشعر ككل. ولقد قَامَ الأستاذ عبد العال سالم مَكْرَم

---

[1] الكشاف، الزمخشري ٢/٤١١.

[2] الاتقان في علوم القرآن، السيوطي ٢/٥٥.

* البيت لزهير بن أبي سلمى المزني انظر: الكشاف ٢/٤١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بإحصاء ما احتجّ به سيبويه من المعلّقات في كتابه، فَوَجَدَه قد احتَجَّ بأربعة وعشرين بيتاً من الشعر، وهي موزعة كالتالي[1]:

المعلّقـــــة	عدد الأبيات المستشهد بها
م / امرئ القيس	٦
م / طرفة	٤
م / زهير	١
م / لبيد	٢
م / عمرو بن كلثوم	١
م / عنترة	٢
م / الأعشى	٤
م / النابغة	٤
المجمـــــوع	٢٤

ولقد تَسَاءَلَ الأستاذ مكرم –وهو محق في تساؤله– عن الأسباب التي جعلت سيبويه يحتجّ بأربعة وعشرين بيتاً من المعلقات فقط، في الوقت الذي استَشْهَدَ فيه بألف وخمسين بيتاً من الشعر، منها خمسون مجهولة القائل، إذن فاحتجاجه بشعر المعلقات قليل،وهو مع قلته[2] "لَمْ يَسْلَمْ، معظمة في ميزان النقد؛ إما لتغيير في الرواية؛ وإما لصنع متكلف حَدَثَ من أجل القاعدة".

لقد كان على اللغويين والنحاة أن يُكْثِروا من الاحتجاج بشعر المعلّقات في بناء قواعدهم، لا أن يَلْجَأُوا إلى مجموعة من الشواهد غير معْروفة القائل في إثبات أوْ تَفْنيدِ قاعدة ما، فالمعلّقات كانت وما زالت من أفضل نتاج الشعر العربي الذي بلغنا.

ويهمنا هنا، ما احتَجَّ به النحويون من المُعَلّقات في مبحث الحال. إذْ اتّضَح لي من خلال البحث في كتب كثير من النحويين،أنَّ شواهدهم من المعلقات في مبحث الحال قليلة جداً، فبعد إحْصاء لما احتجّ به سيبويه من الشعر في مبحث الحال؛ ثَبَتَ أنّه احتجّ بعشرة

---

[1] انظر: شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، د. عبد العال سالم مكرم ٧١.

[2] نفسه ٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبيات كلّها من غير المعلّقات[1]، تبعَه في ذلك ابن السرّاج فلَمْ يحتج بأي بيت من المعلقات في المبحث نفسه.

وفي الوقت الذي لم يَستَشْهد فيه سيبويه وابن السرّاج بأي بيت من المعلقات في مبحث الحال، استشهد الزمَخْشَري وابن يعيش ببيت واحد وهو [2]:

وَقَدْ أغتَدي والطّيْرُ في وُكُنَاتها بِمُنجَرِدٍ قَيْد الأوَابد هَيْكَلِ.

ومن الجدير ذكره، أن هذا البيت هو واحد من ثلاثة عشر بَيْتاً احتجّ بها ابنُ يعيش في مبحث الحال، وهذا أمْرٌ يَجْعَلُني أتَسَاءَل عن سبب انصراف النحويين عن المعلقات، وهو يَصْدُقُ على كتب النحويين التي جاءت في الفترة المتقدّمة واللاحقة ولا يَصْدُقُ كثيراً على كتب المتأخرين، فابن مالك -على سبيل التمثيل لا الحصر- احتجّ في المبحث نفسه بأربعة وأربعين بيتاً، خمسة منها من المعلّقات، وهذا له دلالته، إذْ إنّ ابن مالك ومَنْ جاء بعده بَدأوا يُدْرِكُونَ أهميّة المُعلّقات في عملية الاحتجاج، ولكن عملية الإدراك هذه لَمْ تَكُنْ مكتملة تماماً*، لذا فإنّ هذه الدراسة هي محاولة جادة للاهتمام بالمعلقات في البحث النحوي.

أما الأبيات التي احتجّ بها ابن مالك فهي ثلاثة لامرئ القيس، وبيت للبيد، وبيت لعمرو ابن كلثوم، وهي على التوالي:

دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الوَلِيْدِ أمَرَّهُ تَتَابُعُ كَفَّيْهِ بِخَيطٍ مُوَصَّلِ [3]

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ [4]

خَرَجْتُ بِهَا أمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَىَ إثْرِنَا أذيالَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ [5]

---

[1] إذْ احتجّ ببيت لزهير ٣٧١/١، وببيت لقتادة الأسَدي ٣٧١/١، وبيت للبيد ٣٧٢/١، وللشمّاخ ٣٧٤/١، وللعجاج ٣٣٨/١، ولعمرو بن معد يكرب ٤٠١/١، ولسالم بن دارة ٧٩/٢، ولذي الرُمّة ١٢٣/٢، ولكثيّر ١٢٣/٢، واستشهد ببيت لم يعرف قائله ١٢٣/٢.

[2] هو من معلّقة امرئ القيس، وهو في شرح المفصّل ٦٦/٢.

[3] هو في شرح عمدة الحافظ ٤٥١، موطن الشاهد: (أمَرّه)، ووجه الاستشهاد به: إمكانية خلو الماضي من الواو وقد إذا وقع حالاً.

[4] هو في شرح العمدة ٤٥٣، موطن الشاهد: (وقَدْ نضت)، ووجه الاستشهاد به: وجوب اقتران الماضي الواقع حالاً والخالي من عائد على ذي الحال بالواو وقَدْ على مَذْهب البَصْريين.

[5] نفسه ٤٦، موطن الشاهد: (أمشي وتجرّ)، وجه الاستشهادبه: جواز تعدد الحال بتفريق لتعدّد صاحبها.

* من دلائل ذلك ما وجدته في كتاب همع الهوامع للسيوطي، إذْ احتج في مبحث الحال بواحدٍ وأربعين شاهداً شعرياً، اثنان منها فقط من المُعلّقات وتحديداً من معلقة امرئ القيس. وهما البيتان اللذان يحملان رقمي الإحالتين (٤، ٥) من متن هذه الصفحة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَعَلَوْتُ مُرْتَقِباً على ذِي هَبْـوَةٍ هَزِجٍ إلـى أعلامهـنّ قَتَامُهَـا [1]

وإنّـا سَوْفَ تُدْرِكُنَـا المَنَايَـا مُقَـدَّرَةٌ لَنَـا وَمُقَـدَّرِيْنَـا [2]

وذَكَرَ البَغْدَادِيُّ في الخزانة أربعة وعشرين شاهداً على الحال، ستة منها فقط من المعلقات، إذن فَما احتجّ به النحويون من شواهد المعلّقات في مبحث الحال قليل جداً إذا ما قِيْسَ بما احتجوا به من باقي الشعر في كتبهم.

وفي نهاية المطاف أقول: لَقَد نَظَر مُعْظَمُ اللغويين والنحويين إلى المعلقات على أنّها قصائد كبقية القصائد الأخرى، من حيث المستويات: اللغوية والنحوية والأدبية، وهذه النظرة -باعتقادي- بحاجة إلى تَغْيير وتعديل، فالمعلقة ليست كأي قصيدة اخرى، ولو كانت كذلك، لَعلّق العربُ جميع قصاندهم على الكعبة ولكتبوها جميعها بماء الذهب وهذا ما لم يُعْقَلْ أن يحدث .واقول أيضاً: أن الأوانُ لأنْ نَنْظُرَ في كثير من قواعدنا في ضوء أفضل نتاج شعري حفظته لنا العربية لا في ضوء مجموعة من الأبيات مجهولة القائل، وسوف أحاول في هذه الدراسة جاهداً، دراسة الحال، وتأصيل قواعدها ومراجعة كثير من الخلافات حول بعض مسائلها من خلال أبيات المُعلّقات، هذه الأبيات المتميّزة بلغتها وبمعانيها، ويكفينا أنّها تمثّل ازهى عصور الاحتجاج اللغوي والنحوي على حدّ سواء.

---

(1) شرح العمدة ٤٤١، وموطن الشاهد: (مرتقباً)، إذْ جاء حالاً مُؤكّدة لعاملها.

(2) نفسه ٤٦١، وموطن الشاهد: (مقدرة ومقدرينا)، ووجه الاستشهادبه: جواز تعدد الحال بتفريق لتعدّد صاحبها.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الأوّل

أقْسَامُ الحالِ وَعَامِلُهـــا

- المبحث الأوّل: عَلاَقَةُ الحَالِ بِغَيْرِها مِنْ مَوْضُوْعَاتِ النَّحو.
- المبحث الثاني: أَقْسَامُ الحالِ مِنْ حيث البُنْيَة.
- المبحث الثالث: أَقْسَامُ الحالِ وأنواعُها مِنْ حيث التَّركيب.
- المبحث الرابع: العَامِلُ فِيْ الحَالِ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إِرْهَاصَة:

يَهْدِفُ هذا الفصل إلى تَحْدِيدِ علاقة الحال بغيرها من موضوعات النحو: كالخبر والظرف والمفعول به والوصف والتمييز، والى تبْيِيْنِ مَعَالِمِ الحال وأقسامها من حيث: البنية والتركيب، ومن جملة أهدافه أيضاً: وَصْفُ الجملة الحالية وإظهار أنماطها المتعدّدة، ومحاولة الموازنة في ما بين: قاعدة الحال التي قَعّدها النحويون، والاستعمال المتمثل باستعمالات شعراء المعلّقات لها في معلقاتهم: مفردة وجملة وشبه جملة.

وبداية أقول: بَعْدَ عملية إحصائية لشواهد الحال في المعلقات السبع على نحو دقيق وجدْتُ:

(١) أن وُرُودَها جُمْلَةً أكثر من وُرُودِها مُفردَةً.

(٢) إذْ شكّلت جملة الحال ما نسبته (٥٤,١٤٪).

(٣) وشكّلت المفردة ما نسبته (٢٨,٧٣٪).

(٤) وشبه الجملة (١٧,١٣٪).

وَرُبّما كانت هذه النتيجة لا تَتّفِقُ قليلاً مع ما قَرّرَه جُلُّ النحويين من أن الأصل في الحال الإفراد، وقد تَأتي جملة *، يقول ابنُ عقيل[1]: "الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة".

---

[1] شرح ابن عقيل ١/٥٤٢.

* استنتجت هذا من خلال اهتمام النحويين بالحال المفردة و دَعْوتهم إلى تَأويل الجملة بالمفرد، ومن خلال عباراتهم التي كانوا يوردونها عندما يصلون إلى الحال الجملة في حديثهم عن أقسام الحال وأنواعها، وذلك بأن يقولوا: وتَقَعُ الحال جملة، يقول ابن يَعيْش مثلاً: "اعلم أنّ الجملة قد تقع موضع الحال". ويقول ابن الحاجب: "والجملة تقع حالاً". شرح المفصل ٢/٦٥، والأمالي ١/٢٠٤، وقَدْ تقع الحال جملة، فعباراتهم هذه تَدُلّ على أنّ الأصلَ في الحال عندهم هو الإفراد.

واستنتجت هذا أيضاً من خِلال حديثهم عن جملة الحال، إذْ جعلوا حكم مجيء الحال جملة هو الجواز، وعملوا أيضاً على تعليل ذلك، يقول الرّضي الاستَرَابَاذِي في معرض حديثه عن جملة الحال: "أما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد". شرح الكافية ١/٢١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تُعد هذه المسألة من المسائل الدقيقة في دراسة الحال وبحثها. فالحال تتداخلُ في كثير من شواهدها، مع بعض مباحث النحو، نحو: الخبَر والمفْعول به والظَّرف والنَّعت (الوصف) والتَّمييز، وهذا ما حَدَث في بعض أبيات المُعلّقات إذْ جاءَت محتملة لإعرابين أو أكثر؛ وهذا ما دَعاني إلى محاولة توضيح الحدود الفاصلة وتحديدها ورسمها في ما بين الحال وغيرها.

(أ) بين الحَالِ والخَبَر.

تَرتَبِطُ الحال بالخبر ارتباطاً قوياً، يُؤكّدُ هذا تسمية سيْبَويه لها بالخبر في عدّة مواضع في كتابه، يقول في باب "ما يرتفع فيه الخبر لأنّه مبني على مبتدإ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدإ" [1]: "وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلت الرجل مبنيّاً على هذا، وجعلت الخبر حالاً له قدْ صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقاً". وقَدْ علَّل ابن بَا بشَاذ سبب تنكيرها؛لكونها [2] "فضلة في الخبر، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وكذلك يجب في فضلته". وبكل بساطة فإنَّ الحال في عُرْفِ النحويين خبرٌ ثان في المعنى فقولنا: جاءَ زَيْدٌ راكباً يتَضمَّنُ شيئين: الإخبار بمجيء زيد، وركوبه في حال مجيئه[3]. وقد أجازَ النحويون تعددها قياساً على الخبر، إذ يجوز للمبتدأ أن يكون له خبران فصاعداً[4].

وقد تَسُدُّ الحال مَسدّ الخبر فتغني عنه وهي غير صالحة لأن تكون خبراً كقول عنترة:[5]

عهْدي بِهِ مَدَّ النَّهارِ كَأَنَّما خُضِبَ البَنَانُ وَرَأْسُهُ بالعِظْلِمِ.

فجملة "كَأَنّما خُضِبَ ...الخ" في محل نصب حال من الضمير المجرور، والحال هنا جاءت سادّة مسد الخبر، مع عدم صلاحيتها لأن تكون خبراً، وهناك العديد من الشواهد التي جاءت

---

[1] الكتاب، سيبويه ٨٧/٢.

[2] شرح المقدّمة المُحسبة، ابن بابشاذ ٣١٢/٢.

[3] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ٦٢/٢.

[4] انظر: المصدر نفسه ٥٦/٢.

[5] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري ٣٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محتملة للحالية والخبرية في المُعلّقات السبع، وذلك كقول عنترة[1]:

وخَلاَ الذُّبابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرِدَاً كَفِعْلِ الشَّارِبِ المُتَرَنِّمِ.

فـ "غرداً" يحتمل وجهين، الأوّل: أن يكون خبراً لبارح، وعلى هذا يكون اسمه ضميراً مستتراً تقديره: هو يَعُودُ على الذباب، الثاني: أن يكون منصوباً على الحال من الذّباب، ومنه أيضاً قول الحارث بن حلزة:[2]

أنَّ إخْوَانَنَا الأَراقِمَ يَغْلُوْ نَ عَلَيْنَا في قَوْلِهم إِحْفَاءُ.

فالجملة الاسمية يُحْتَمَل أن تكون حالاً من فاعل يغلون، وأن تكون خبراً ثانياً لأنّ. وللحال السّادّة مسدّ الخبر وكذلك الجمل والمفردات المحتملة للحالية والخبرية قيمة كبيرة، فهي تقوم بوظيفتين نحويتين في آن معاً، وفي هذا إيجاز في اللغة، وبلاغة لا تنكر، ولكن رغم هذا التشابه في ما بين الحال والخبر -سواء أكان خبراً لمبتدأ أم لغيره- فإنّ الحكم الإعرابي هو الفيصل بينهما، فالحال حكمها النصب، والخبر حكمه الرفع، وهذا فَرْقٌ بيّنٌ.

(ب) بَيْنَ الحالِ والظَّرف.

الحالُ تُشْبِهُ الظَّرفَ ولكنّه مصطلح أوسع من الحال، فهو كما يقول المُبَرّد [3]: "متضمن للحال وغيرها، لا يقع شيء إلا في زمان ومكان. فالحال تقعُ في الظُّروف، والظُّروف لا يُقالُ إنّها واقعة في الحال"، وشَبَهُها بالظرف؛ لأنها مفعول فيها كما أنّ الظرف كذلك[4]، فهي تُقيّد الفعل كما أن الظرف كذلك[5]، يقول ابن يَعيش[6]: "ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لأنها تُقَدّر بفي كما يُقَدّر الظرف بفي"؛ ولِشِدّة العلاقة بينهما عمل سيبَوَيه على تقدير واو الحال "بإذ"[7].

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٣١٤.

[2] نفسه ٤٤٦.

[3] المقتضب ١٧١/٤.

[4] انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ٦٧١/١.

[5] انظر: الأشباه والنظائر، ابن الوكيل ٣٣/٢.

[6] شرح المُفَصّل ٥٥/٢.

[7] انظر: المصدر نفسه ٦٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد قاسَ النحويون الحال على الظرف في مسألةِ العَمَلِ خاصّة، فذكر الفارسيّ أنّ الحال أشبهت ظروف الزمان، وعملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف فقالوا: في الدار زيدٌ قائماً، فَعَمِل فيها المعنى الذي هو في الدّار أي: الاستقرار[1].

ولكن رَغم هذا التشابه في ما بينهما، إلاّ أنّ الحال انْمازَتْ من الظرف وافْتَرَقَتْ عنه في مسألة مهمة، وبسببها مُنِعَتْ من أن تجري مجراه على الإطلاق وهي[2] "أنّ مَعنى الفعل إذا عَمِل لم يَجُزْ تقديمُها عليهِ، فلا تقول: قائماً في الدار زيدٌ، وإن كنت تقول: كلّ يوم لك ثوبٌ، فتقدم الظَرف الذي هو كل يوم، على عامله الذي هو لك مع أنّه معنى فعل وليس بفعل محضٍ".

وقد جاء ظرف الزمان متعلقاً بمحذوف حال في المُعلّقات السبع في ثلاثة مواضع، منها قول امرئ القيس: [3]

كَأنّ مكَاكيّ الجِواءِ غُدَيّـــةً صُبِحْنَ سُلافاً منْ رَحيقٍ مُفلْفَلِ.

وقول الحارث:[4]

آيةٌ شارِقُ الشّقيقةِ إذْ جا ءوا جميْعاً لكلّ حَيٍّ لِواءُ.

وجاء ظرف المكان متعلقاً بمحذوف حال في المُعلّقات في ثلاثة مواضع، وهذه النسبة مساوية لسابقتها، مما يدُلُّ على أنّ الحال لا تَخْتَصُّ بظرف الزمان، فهي تختص بظرف المكان أيضاً، ومنه قول طَرَفَة:[5]

فَطَوْراً بِهِ خَلْفَ الزّميلِ وتَارَةً عَلَى حَشِفٍ كالشّنّ ذاوٍ مُجَدّدِ.

وجاء ظرف المكان مَجروراً متعلقاً بمحذوف حال في موضع واحد في معلقة عنترة:[6]

والخَيْلُ تَقْتَحِمُ الخَبَارَ عَوابِساً مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وأجْرَدَ شَيْظَمِ.

---

[1] انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٢/١.

[2] انظر: المصدر نفسه ٦٧٣/١.

[3] شرح القصائد السبع ١١٠، والشاهد في "غُدَيّة"، فهو ظرف زمان مبني، جاء متعلقاً بمحذوف في محل نصب حال من مكاكي الجواء.

[4] نفسه ٤٩٣، والشاهد في "إذْ"، فهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بمحذوف حال من الشقيقة.

[5] نفسه ١٥٨، والشاهد في "خَلْفَ"، فهو ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب، متعلق بمحذوف حال من الضمير المجرور بالباء.

[6] نفسه ٣٦٢، والشاهد في "مِنْ بين" إذْ وَرَدَ الظرف مجروراً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(جـ) بين الحال والمفعول به.

أكَّدَ النحويون أنَّ الحال تُشبِهُ المفعول به ولكنها ليست بمفعول[1]، ولشبهها بـه استَحَقَّتْ النصب[2]، ورَغم هذا التَشابه فهي تختلِفُ عنه في الجوانب التالية[3]:

(١) لو كانت مفعولة لجاز أنْ تَكون مَعرفةً ونَكِرَةً كبقية المفاعيل.

(٢) أنها هي الفاعل في المعنى وليس غيرها، فالراكب في نحو: جَاءَ زَيْدٌ راكباً هو زيد، وهو الفاعل في المعنى، وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلاّ غير الفاعل أو في حكمه.

فكُل منهما فَضلة، وقد جاء في المُعلّقات السبع ما يحتمل الحالية والمفعولية في ستة مواضع، ومن ذلك قول زهير:[4]

رَأيْتُ المَنَايا **خَبْطَ عَشْواءَ** مَنْ تُصِبْ تُمِتْهُ، ومَنْ تُخْطِيءْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ

فـ "خبط" مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أُخَبِّطُ خَبْطاً، فعلى ذلك تكون الجملة فعلية، وتحتمل أن تكون في محل نصب حال من المنايا، أو أن تكون في محل نصب مفعول به ثانٍ لرأى على اعتبارها قلبية، ولقد رَجَّحَ الشيخ: محمد علي الدّرّة هذا الوجه[5].

ومن شواهدِ مجيء الحال محتملة للحالية والمفعولية، قول عَمْرو بن كُلْثُوم:[6]

تَرَى اللَّحِزَ الشَّحِيحَ إذَا أُمِرَّت عَلَيهِ لِمالِهِ فِيهَا **مُهِينا**

فيحتمل أن يكون "مهينا" حالاً من موصوف اللحز والشحيح على اعتبار "ترى" بَصَرِيَّة، وأن يكون مفعولاً ثانياً لـ "ترى" على اعتبارها قَلْبِيَّة وهو على ضَعْفِهِ جائز، إذن جَاءَت جمل ومفردات في المُعَلّقات السبع محتملة الحالية والمفعولية كما تَقَدّم؛ وسبب ذلك هو طبيعة الفعل العامل فيها.

---

[1] انظر: الكتاب ٤٤/١، وشرح المفصل ٥٥/٢.

[2] انظر: شرح المفصل ٥٥/٢.

[3] انظر: المصدر نفسه ٥٥/٢.

[4] شرح القصائد السبع ٢٨٨.

[5] انظر: فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال ٣٥١/٢.

[6] شرح القصائد السبع ٣٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(د) بين الحال والنّعت.

هناك ارتباطٌ واضح في ما بين الحال والنعت، فالحال في حقيقتها وصفٌ منتصب، يقول ابن مالك:[1]

الحَالُ وصفٌ فَضْلةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ في حَالٍ كَفَرْداً أَذْهب.

والصفات تقَعُ أحوالاً، يقول سيبَويه[2]: "ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلاّ حالاً، قوله: أما صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مصافٍ، وأما طاهراً فليس بطاهر، وأما عالماً فعالمٌ فهذا نصبٌ لأنّه جعله كائناً في حال علمٍ وخارجاً من حال طهور ومصادقة".

وبنحو عام، فإنّ الحال تُشْبِهُ الصفة وتتداخلُ معها، وهناك أسباب لهذا التداخل سيتمُّ ذكْرها عند حديثنا عن أقسام الحال، وسيتمُّ تبْيينُ قيمة هذا التداخل في النص الشعري في الفصل الثالث من هذا البحث، وما هدفي ههنا سوى الإشارة إلى وجود علاقة بين الحال والنعت.

ورَغم هذا التشابه أو على الأصح هذا الارتباط بينهما، إلاّ أنهما يفترقان أحدهما عن الآخر في جوانب متباينة، فصحيح أنّ الصّفَةَ تُبيّنُ هيئة ما اتّصفَ بها وصفته كالحال، إلاّ أنّها تُبيّنُ ذلك بشكلٍ مطلق غير مُقيَّد بوقت محدّد على عكس الحال، فهي تُبيّنُ هيئة صاحبها في وقت إسناد حَدَث التّبيين هذا إليها، وهي مُنْتَقِلةٌ بعكس الصفة، فعِندَما نقول: جاء زيد راكباً، فإنّ الرّكوب يحدثُ في وقت المجيء فقط وليس الركوب صفة دائمة لزيد.[3]

أضِفُ إلى ذلك أن النعت تابعٌ، يتْبَعُ ما قبله في جميع حالاته وأحْكامِهِ: إعراباً ومطابقة، وله رتبة محفوظة، فلا يجوز أن يتقَدَّم على منْعوته *، فإذا تقَدَّم صار حالاً؛ لأن نعت النكرة إذا تقدّم عليها صار حالاً[4]، أما الحال فحكمها النصب، ويجُوز أنْ تَتَقَدَّمَ إذا كان عاملها فعلاً متصرّفاً، ولا بُدّ من مطابقة الحال بصاحبها؛ فهي بهذه الميزة تتّفِقُ تماماً مع النعت.

---

[1] الألفية ٣٢.

[2] الكتاب ٣٨٧/١.

[3] انظر: الأصول، ابن السرّاج ٢١٤/١.

[4] انظر: كتاب الشعر، أبو علي الفارسي ٢٢٠/١. وشرح المفصل، ابن يعيش ٦٤/٢.

* هناك صفة تتقدّم على موصوفها وهي النعت السببي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(هـ) بين الحالِ والتَّمييزِ.

تُشْبِه الحالُ التَّمييزَ وتَتَداخَل معه؛ ويَعُودُ ذلك إلى أنَّ كُلاً منهما: اسم ونكرة وفضلة ومنصوب وواقع لإزالة الإبهام. ولقد قاسَ بعضُ النحويين كثيراً من مسائل التَّمييز على الحال مع أنَّ العكس هو الصحيح[1] "لأن تبيين الذوات متقدّم على تبيين الأوصاف". ومن هذه المسائل: مَسألة وجوب تنكير التمييز، وتقديمه على عامله، فأجاز المَازِنيّ تقدّمه على عامله قياساً على الحال، إذا كان فِعْلاً مُتَصَرِّفاً.[2]

ومن مظاهر تَداخُل الحال مع التمييز قولنا: "لله دَرُّه فارساً"، فـ "فارساً" تحتمل إعرابين: حالاً أو تمييزاً، وذَهب الجُمهور إلى أن "فارساً" في هذا المثال تمييز لا حال، وعَلَّلَ الفَرّاءُ ذلك بقوله[3]: "ليس بحال، إنّما الحال التي تَنتَقل مثل القيام والقعود".

وأضاف ابنُ الحاجبِ إلى ما قاله الفَرّاءُ قائلاً[4]: "وانتصابه على الحال ضعيف؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون حالاً مُقَيِّدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مُستقيم. أما المُقَيِّدة فلأن قولك: لله درّه فارساً، لم تُرِد به المَدح في حال الفروسية، وإنّما تُريد مدحَهُ مطلقاً ... والحال المؤكِّدة أيضاً غير مستقيمة لأن الحال المؤكّدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها، وأنت ههنا لو قلت: لله دَرُّه، لكان محتملاً للفروسية وغيرها".

ولكن قد يَتَساءل متسائل قائلاً: نَحنُ نَعلَمُ بأن الحال شرطها الاشتقاق والتمييز شرطه الجمود، فلماذا لا نَعُدُّ "فارساً" حالاً -لكونه اسم فاعل- لا تمييزاً ؟

أقول: يجوز لنا أنْ نَعُدَّ "فارساً" حالاً على ضَعفٍ؛ لأن المَسألة تَرجِعُ إلى المعنى مع أنّها في أصلِها مسألةٌ لفظية؛ ولأنّه ذُكِرَ لبيان جنس المُتَعَجَّب منه ولم يُذكَر لتمييز الهيئة؛ لأن الهيئة مفهومةٌ ضمناً.*

وعموماً فإن الحال تَفتَرِقُ عن التمييز في ما يلي:[5]

---

[1] النكت الحسان، أبو حيّان الأندلسي ٩٩.

[2] أسرار العربية، الأنباري ١٩٩.

[3] معاني القرآن ١٠٤/٢.

[4] الأمالي ٣٦٧/١.

[5] انظر مغني اللبيب ٦٠٢، وهمع الهوامع ٧٣/٤.

* ذَكر الصيمري أنّه لو ذُكِرَت "مِن" قبل فارس لأمن اللبس ولانتهى الإشكال. التبصرة والتذكرة ٣١٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) أنّ الحال تكون مُفردة وجملة وشبه جملة، بخلاف التمييز الذي لا يكون إلا مفرداً.

(٢) أنّها مُبيِّنة للهيئات والتمييز مُبيِّنٌ للذوات.

(٣) أنها قد تتَعدَّد والتمييز لا يتَعَدّد.

(٤) أنّها قد تتقدّم على عاملها المتصرّف أو ما يشبهه بخلاف التمييز.

(٥) أنّه قد يتوقّفُ معنى الكلام عليها، كقول عَدِي بن الرّعلاء الغَسّاني:

إنّما الميّتُ مَنْ يعيشُ **كئيباً** **كاسفاً** بالُهُ قَليلَ الرَّجاءِ.

بخلاف التمييز.

(٦) أنّها تكون مشتقة وجامدة، والتمييز لا يكون إلاّ جامداً، وقد يحدث العكس فتَقَعُ الحال جامدة، كقول امرئ القيس:[١]

مِكَرٍ مِفَرٍ مُقْبلٍ مُدْبِرٍ مَعَاً كَجُلْمُودِ صخرٍ حطَّهُ السَّيل منْ عل.

ويقع التمييز مشتقاً كالشاهد الذي كان موطن النقاش.

(٧) أنّها تكون مؤكّدة، والتمييز لا يكون إلاّ مُبيّناً، وما ذكره ابنُ مالِك من أنّ "شهراً" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾ [التوبة/٣٦] تمييز مُؤكّد فيه نظر؛ لأنه[٢] "بالنسبة إلى عامله وهو -اثنا عشر- مُبيّن" فعلى هذا هو تمييز مبيّن لا مُؤكّد.

هذه أهم المباحث النحوية التي ترتبط بها الحال، وتتداخل معها في كثير من جوانبها، ومن خلال التأمّل المستمر في كثير من الشواهد التي جاءت محتملة للحال ولغيرها، وقفْتُ على أن هذه الظاهرة تنطوي على قيم كثيرة سيتم ذكرها لاحقاً.

المبحث الثاني: أقسامُ الحالِ مِنْ حيثُ البُنْية.

حينما تَحدَّثَ النحويون عن أقسام الحال وأنواعها أرجعُوها إلى اعتبارات متعددة يُمكِنُ إجمالها في ما يلي:[٣]

---

[١] شرح القصائد السبع ٨٣.

[٢] همع الهوامع ٧٣/٤.

[٣] انظر: المغني ٦٠٤، والهمع ٢٦١/١، وشرح الأشموني ٢٦١/١، والنحو الوافي ٣٦٦/٢.

نقص من المصدر صفحة 21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- إذا كانت مؤكّدة وسيأتي الحديث عليها.

٢- إذا كانت جامدة غير مؤوّلة بالمشتق نحو: "هذا مالك **ذهباً**".

٣- إذا دلّ عاملها على تجدد صاحبها كقول الحق: ﴿وخُلِقَ الإِنْسَانُ **ضَعِيفاً**﴾ [النساء/٢٨].

وثبت لنا من خلال استقراء شواهد الحال في المُعلّقات السبع، أن نسبة ورودها منتقلة (٩٤,٤٨٪)، وملازمة (٥,٥٢٪)، وهذا يُؤكّد ما جاء به الجمهور من أن الحال بابها الانتقال.

ومن شواهد المُنْتَقِلَةِ قول طرفة:[١]

إِذا نحنُ قُلْنا اسمعِيْنَا أَنبرتْ لَنَا ... عَلَى رِسْلِها **مَطْرُوفَةً** لَمْ تَشَدَّدِ.

وقول عمرو بن كلثوم:[٢]

فَأَبُوا بِالنِّهَابِ وبالسَّبَايَا ... وأُبْنَا بالمُلُوكِ **مُصَفَّدِيْنَا**.

وقول الحارث:[٣]

حولَ قَيْسٍ **مُسْتَلْئِمِينَ** بِكَبْشٍ ... قَرَظِيٍّ كَأَنَّهُ عِنْبَلاءُ.

ومن شواهد اللّازمة قول عمرو بن كلثوم:[٤]

لَنَا الدُّنْيا ومَا أَمْسَى عَلَيْهَا ... ونَبْطِشُ حِيْنَ نَبْطِشُ **قَادِرِيْنَا**.

وقول الحارث:[٥]

آيةٌ شَارِقُ الشَّقِيْقَةِ إِذْ جَا ... ءُوا **جَمِيْعاً** لِكُلِّ حَيٍّ لِوَاءُ

فـ "قادرينا" حال مؤكّدة لعاملها "نبطش"؛ لأنّ القُدْرة من مستلزمات البطش، وهي ملازمة له، وكذلك "جميعاً"، فهي مُؤكّدة لعاملها "جاءوا" وملازمة له.

وصفوة القول: إن الحال بابها الانتقال؛ لأنها[٦] "هيئة الفاعل والمفعول والهيئات متغيرات لكونها معاني حادثات، مُتَصَرِّفات أحوالها غير لازمات".

---

[١] شرح القصائد السبع الطوال ١٩٠.

[٢] نفسه ٤١٢.

[٣] نفسه ٤٩٤.

[٤] نفسه ٤٢٧.

[٥] نفسه ٤٩٣.

[٦] شرح المقدّمة المُحْسِبَة، ابن بابشاذ ٣١٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ب) الحال المُبَيِّنَةُ والمُؤَكِّدة.

الأَغْلَبُ في الحال أنْ تأتي مُبيِّنة، والمُبيِّنة تُسمَّى "المُؤَسِّسَةُ"، وهي التي لا يُستَفَاد معناها بدون ذكرها[1]. وقد تأتي الحال مؤكدة لصاحبها أو لعاملها أو لمضمون جملة قبلها، والمؤكِّدة هي التي يُستَفَادُ معناها بدون ذِكْرِها. ولقد شكَّلت الحال المُبيِّنة في المُعَلَّقات السبع ما نسبته (٩٦,٦٩٪)، أما المؤكِّدة فَشَكَّلَتْ ما نسبته (٣,٣١٪) من شواهد الحال، ومن المبيِّنة قول طرفة:[2]

وكَرِّي إذا نَادَى المُضَافُ مُحَنَّباً كَسيدِ الغَضَا نَبَّهْتُهُ المُتَوَرِّدِ.

وقول زهير:[3]

وقَدْ قُلْتُما: إنْ نُدْرِكِ السِّلْمَ وَاسِعاً بِمَالٍ ومَعْرُوفٍ من القَوْلِ نَسْلَمِ.

وقول عنترة:[4]

والخيل تَقْتَحِمُ الخَبَارَ عَوَابِساً منْ بينِ شَيْظَمَةٍ وأَجْرَدَ شَيْظَمِ.

وقد اختُلِفَ في إثبات المُؤكِّدة *، فَذَهَبَ الفَرَّاء والسُّهَيْلِيّ إلى إنكارها، وحجتهم في ذلك أنَّها لا تكون إلاّ مُبيِّنة؛ لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من تجديد فائدة[5]. وذهب الجمهور إلى وجوب إثباتها. وأنا أميل إلى الأخذ برأي الجمهور؛ لأن قولهم:إن الحال المؤكدة: هي التي يُستَفَادُ معناها بدون ذكرها، لا يعني أنّه لا فائدة منها في الكلام، أو أنّها لا تتضمن تجديد فائدة، وإنّما معناها يُشبه معنى عاملها فلو لم تُذْكَرْ فإن عاملها يَتَضَمَّنُ معناها ويَسُدُّ مَسَدَّه وقيمتها محفوظة في نظم الكلام هذا ما قصده الجمهور؛ ولأنها وردت في الاستعمال ولا

---

[1] انظر: شرح الأشموني ٢٦١/١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦٥/١.

[2] شرح القصائد السبع ١٦٤.

[3] نفسه ٢٦٢.

[4] نفسه ٣٦٢.

[5] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢٦١/٢، والهمع ٣٩/٤.

* ذكر المرادي والسيوطي أن المُبرِّد ذهب أيضاً المذهب نفسه في إنكار المؤكدة، ولكنني وجدت المُبَرِّد قد عقَد باباً كاملاً للحال المُؤكدة تحت اسم "ما كانت الحال فيه مُؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل" (المقتضب ٢٦٠/٣) ولم يُنكِر الحال المؤكدة، وذكر أبو حيّان أن الفراء والسهيلي فقط هما اللذان أنكراها. انظر: ارتشاف الضرب ٣٣٧/٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

سبيل إلى إنكارها. والمؤكّدة تكون مؤكدة لعاملها فلو لم تُذْكَرْ لأفاد عاملها معناها وذلك كقـول لبيد: [1]

وتضيء في وَجْهِ الظَّلام مُنِيرَةً كَجُمَانةِ البَحْري سُلَّ نِظَامُها.

فـ "منيرةً" مؤكدة لعاملها "تضيء" معنى لا لفظاً، ومؤكدة لصاحبها كقول عمرو بن كلثوم:[2]

حُدَيَّا الناسِ كُلِّهِمْ **جميعاً** مُقَارَعَةً بَنِيهِمْ عَنْ بَنِيْنَا.

فـ ""جميعاً" مؤكدة لصاحبها "كُلِّهِم".

أغراض الحال المؤكِّدة

وللحال المؤكدة أغراض متعدّدة، فَقَد تأتي للتَّوكيد والتَّبيين، ومنه دلالتها على بيانُ تَعَيُّن وذلك كقول سالم بنُ دارة اليربُوْعي من قصيدة له يهجو بها فزارة:[3]

أنَا ابنُ دارة **مَعْروفاً** بها نَسبِي وهلْ بِدارةَ يالنَّاسِ منْ عارِ.

وقد تأتي لبيان فخر كقول عمرو بن كلثوم:

وعَتَّاباً وكُلْثُومـاً **جميعـاً** بِهِمْ نِلْنَـا تـراثَ الأكرمينـا.[4]

لَنَا الدُّنْيا وَمَا أمْسى عليها ونَبْطِشُ حِيْنَ نَبْطشُ **قَادِرِيْنَا**.[5]

وقد تأتي لبيان تعظيم كقولك: هو فلان جليلاً مهيباً، أو تحقير كقولك: هو فـلان مَـأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيراً إلى عفوك، أو وعيد نحو: أنـا فـلان مُتَمكِّنـاً فـاتَّقِ غَضَبِي[6].

(جـ) المَقْصُودة والمُوَطِّئة.

فالمقصودة هي الغالبة، والموطِّئة أقل منها وروداً، ولم ترد في المُعَلَّقـات السـبع مُطْلقـاً، وهي التي يُؤتَى بها توطئة للصفة بَعدَها[7]، فالحال[8] "غير مقصودة وإنما هـي مجـرد وسـيلة

---

[1] شرح القصائد السبع ٥٦١.

[2] نفسه ٣٩٩.

[3] انظر: الهمع ٤٠/٤، وحاشية الصبّان ١٨٥/٢.

[4] شرح القصائد السبع ٤٠٦.

[5] نفسه ٤٢٧.

[6] انظر: الهمع ٤٠/٤.

[7] نظم الفرائد وحصر الشرائد، المهلبي ٢٢٦.

[8] النحو الوافي ٣٧٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وطريق إلى النعت الذي بَعْدَهـا". ومثال المُوَطِّئة قول الحق عَزَّ وجل: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم/١٧].

فالمقصود ليس "بشراً" وإنما جيءَ به توطئة وتمهيداً للنعت: سويّاً. ومن شواهد المقصودة قول عمرو بن كلثوم:[١]

إذَا وُضِعَتْ عَنِ الأبْطَالِ يَوْمَاً رأيتَ لَهَا جُلُودَ القومِ **جُوْنَا**.

وقول الحارث بن حلزَة:[٢]

إذ تَمَنَّوْنَهم **غُرُورَاً** فساقتـ ـهُمْ إليكُمْ أُمْنِيَّةٌ أشْرَاءُ.

وقول لبيد بن ربيعة:[٣]

يعْلُو بِها حَدَبَ الإكَامِ مُسَحَّجاً قَدْ رَابَه عِصْيَانُهَا ووِحَامُها.

(د) المُقارِنَة والمُقَدَّرة (المُسْتَقْبلِيَّة).

سبق أن أشرتُ إلى أنّ الحال تنقسم بحسب زمان تحقُّق معنى عاملها إلى مُقارِنَة ومُقَدَّره[٤]، والمقارنة هي الغالبة[٥] "وهي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها وحصول مضمونه، بحيث لا يتخلّف وقوع معنى أحدهما عن الآخر"، وذلك كقول عَمْرو ابن كُلْثُوم[٦]:

لَنَا الدُّنيا وما أمْسَى عَلَيْهَا ونَبْطِشُ حِينَ نَبْطِشُ **قَادِرِيْنَا**.

فزمن القدرة هو زمن البطش، ومعناها غير متخلف عن زمن معنى البطش، فالبطش والقدرة أمران متلازمان، ومنه قول امرئ القيس[٧]:

مَدَدْتُ بِغُصْنَي ذُوْمَة فتمايلت عَلَيّ **هَضِيمَ** الكَشْحِ **رَيَّا** المُخَلْخَلِ

---

[١] شرح القصائد السبع ٤١٦.

[٢] نفسه ٤٩٠.

[٣] نفسه ٥٤٢.

[٤] انظر: مغني اللبيب ٦٠٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٦١/١.

[٥] النحو الوافي ٣٩٠/٢.

[٦] شرح القصائد السبع ٤٢٧.

[٧] نفسه ٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتحقق الحال هنا غير متخلف عن زمن تحقق معنى عاملها، أي أن معنى الحال هنا في تحققه جاء مُتَزَامناً مع تحقق معنى عاملها، ومنه قول لبيد[1]:

حَتّى إِذَا حَسَرَ الظّلامُ وأَسفَرَتْ بَكَرَتْ تَزِلُّ عن الثَّرَى أَزْلامُها.

أي: بَكَرَت "زالّةً" عن الثرى، فتحقق معنى الزلل هنا جاء متزامناً مع تحقق معنى الإبكار غير متخلف عنه.

أما المُقَدّرة،فهي التي يتخلف تحقق مَعْنَاها عن تحقق معنى عاملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر/٧٣]، وكقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح/٢٧] فتحقق معنى الخلود يكون بعد الدخول، وتحقق معنى كل من: الأمن والحلاقة والتقصير يكون بَعْدَ الدخول مُتَأخراً عنه.

وذكر النحويون أن هناك نوعاً آخر من أنواع الحال باعتبار الزمن، وهو الحال المَحْكيَّة[2] "وهي خلاف المُقَدّرة وذلك نحو قولك: مَرَرْتُ بزيدٍ أمْسِ ضَاحِكاً، ورَأَيتُهُ منذ سنةٍ مَسْروراً". والحقيقة أن حق الحال[3] "أن تكون مُسْتَصحبَة لا ماضية ولا مستقبلة، ووجه جوازهما أنهما نُزِّلا منزلة الحال المُسْتَصحبَة (أي المقدّرة)". ولم ترد الحال المَحْكيّة في المُعَلّقات السبع، وهذا يُقَوّي منْ مَذْهَب الجمهور في قِلّة ورودها.

(هـ) الحَقيقِيّة والسَّبَبيّة.

الأغْلَبُ في الحال أن تكون حَقِيقِيّة، وقد تكون سَبَبِيّة، والحقيقية هي[4] التي تُبَيِّنُ هيئة صاحبها مباشرة". أما السَّبَبِيَّة فهي[5] "التي تُبَيِّنُ هيئة شيء له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقي، أيّ علاقة، دون أن تُبَيِّنَ هيئة صاحبها الحقيقي مباشرة". ولا بُدّ من أن تَرفَعَ اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى صاحب الحال وأن تكون مطابقة له تَذْكيراً وتَأنيثاً و إفراداً[6].

---

[1] شرح القصائد السبع ٥٦٢.

[2] نظم الفرائد وحصر الشرائد، المهلبي ٢٢٧.

[3] نفسه ٢٢٧، وذكر ابن هشام ما ذكره المُهَلّبي ينظر: المغني ٦٠٦.

[4] النحو الوافي ٢/٤٠٠.

[5] نفسه ٢/٤٠٠.

[6] نفسه ٢/٤٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتُشَكِّل الحقيقية في المُعَلّقات السبع ما نسبته (٩٥,٥٩٪)، والسّببية ما نسبته (٤,٤١٪)، ومن الحقيقية قول زهير:[١]

مَتَى تَبْعَثُوها تَبْعَثُوهَا ذَمِيمَةً ... وتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُموها فَتَضْرَمِ.

وقول عنترة:[٢]

والخَيْلُ تَقْتَحِمُ الخَبَارَ عَوَابِساً ... مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وأجْرَدَ شَيْظَمِ.

ومن الجدير ذكره، أن جميع شواهد السببيّة –وهي ثمانية شواهد– جاءت مُعظمها في مُعلّقة لبيد بن ربيعة، ومنها قوله:[٣]

غُلْبٍ تَشَذَّرُ بالذُّحولِ كَأنّها ... جِنُّ البَدِيِّ رَوَاسِياً أقْدَامُها.

فـ "رواسياً" ليست حالاً من جنّ البدي، وإنما حال من أقدامها، وأقدامها شيء له علاقة بجن البدي، فالأقدام جزء منه، ومنها قوله أيضاً:[٤]

فالضَّيْفُ والجارُ الغَرِيبُ كَأنَّما ... هبطَا تَبالةَ مُخْصِباً أهْضَامُها.

فـ "مخصباً" حال من أهضامها، وليست حالاً من الذي قبلها وهو تبالة.[٥]

والذي لاحظته في حديث النحويين عن أنواع الحال من حيث البنية، وَفرة المصطلحات النحوية الدّالة عليها وتعدّدها، إضافة إلى ترادف بعض المصطلحات الدالّة على معنى واحد، وذلك كالحال المُبَيِّنة والمُؤَسِّسَةُ مثلاً، فالمُبَيِّنة هي نفسها المُؤَسِّسَةُ.

ولقد بَلَغَتْ هذه المصطلحات ثمانية عشر وهي: الحال المُؤَسِّسَةُ والمُبَيِّنة، والمُنْتَقِلَة واللّازِمَةُ والثّابِتَة والمُؤَكِّدَة، والمُقارِنَة والمُسْتَصْحَبَةُ والمُقَدَّرة والمستقبلية والمَحْكِيَّة، والحقيقية والسّببيّة، والمَقْصُودَة والمُوَطِّئة، وذكر ابن الحاجب الحال المُقَيِّدة[٦]، وأضاف السَّكّاكي نوعاً آخر يَشْمَلها جميعها عدا المؤكدة، وهو حال على الإطلاق[٧]. وذكر السيوطي الحال

---

[١] شرح القصائد السبع ٢٦٧.

[٢] نفسه ٣٦٢.

[٣] نفسه ٥٨٦.

[٤] نفسه ٥٨٩.

[٥] ذكر صاحب إعراب المُعَلّقات (١٠٤/٢) أن مخصباً حال من تبالة، والأولى أن تكون حالاً سببيّة لأهضامها.

[٦] انظر: الأمالي ٨١٤/٢.

[٧] انظر: مفتاح العلوم ٢٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المُرَكّبة[1]، وهي ألفاظ مسموعة لا يُقَاسُ عليها، منها ما أصله العطف نحو: تفرقوا شَغَرَ بَغَرَ بمعنى: منتشرين، وتركت البلاد حيْثَ بَيْثَ بمعنى مبحوثة، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ بمعنى مقارباً، ومنها ما أصله الإضافة نحو: باديء بَدْءٌ بمعنى: مبدوءً بها، وتفرّقوا أيادي سَبأ بمعنى: مثل أيادي سَبَأ.

المبحث الثالث: أقسامُ الحالِ وأنواعُها منْ حيْثُ التّركيبِ.

تُقَسّمُ الحال من حيث التركيب إلى: مفردة وجملة وشبه جملة، وقد تَقَدّم الحديث عن المفردة، وبخصوص الجملة وشبه الجملة أقول: مثلما عبَّر الشعراء عن الحال بكلمة مفردة، عبّروا عنها أيضاً بجملة وبشبه جملة، وكان كل ذلك يَجْرِي وفقاً لمقتضيات المقام الشعري، وسأُناقشُ في هذا المبحث المسائل التالية:

(١) شروط الجملة الحالية.
(٢) الرابط في جملة الحال.
(٣) الجملة الاسمية الحالية.
(٤) الجملة الفعلية الحالية.
(٥) الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.
(٦) الحال شبه الجملة.

أولاً: شروط الجملة الحالية.

وَضَع النحويون شروطاً دقيقة لجملة الحال، فاشترطوا فيها ما يلي:

(١) أن يكون صاحبها مَعْرفة.
(٢) أن تكون خبرية غير طلبية وغير مفتتحة بدليل استقبال.
(٣) أن تتَضمّن رابطاً يعود على ذي الحال.

---

[1] انظر: الهمع ٥٨/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجملة الحالية لا بدّ أن يكون صاحبها مَعرفة، وقد تأتي من النكرة ضمن مسوّغات سيتم ذكرها. أما الشرط الثاني،ففيه خلاف، فَذَهب الفرّاء إلى تجويز مجيء جملة الأمر حالاً، وذَهَب الأمين المَحَلّيّ * إلى تجويز وقوع جملة النهي حالاً تَمَسُّكاً بقول الشاعر:

اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ منْ مَطْلَب فَآفةُ الطَّالبِ أَنْ يَضْجَرا. [1]

أقول: إن مَذْهَب الفَرّاء يُبْطِلُهُ عَدَم الاستعمال، فَلَمْ تَرِدْ جملة الأمر حالاً في المُعَلّقات السبع، ومَذْهب الأمين المَحَلّيّ أيضاً يبطله عَدَم الاستعمال من جهة؛ ولأن الواو هنا كما يقول ابن هشام: ليست للحال وإنما هي عاطفة[2]؛ ولأننا في جملتي: الأمر والنهي لسنا على يقين من حصول مضمونهما من جهة أخرى.

وأما كون جملة الحال خبرية،فلأن[3] "مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكباً أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ... وأنت في الطلبية لَسْتَ على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون".

إذن فالطلب ينافي الحال وكذلك الاستقبال، يقول الإسْفَرَايِيني[4]: "ولا تقع مستقبلاً لمنافاته الحال"، والماضي غير المقترن بقد على مذْهَب الجمهور ينافي الحال إلا إذا اقترن بقد، فيجوز والحالة هذه على مَذْهَب البصريين أن يَقَع حالاً، وسوف نرى أن الماضي يَقَعُ حالاً بكثرة دون اقترانه بقد.

باختصار، إن جميع جُمل الحال في المُعَلّقات السبع جاءت خبرية غير طلبية وغير دالة على استقبال، وذلك كقول امرئ القيس:[5]

---

[1] انظره في: الهمع ٤٢/٤، وفي أوضح المسالك ٣٨٥/٢.

[2] انظر: أوضح المسالك ٣٨٥/٢.

[3] شرح الكافية ٢١١/١.

[4] لباب الإعراب ٣٢٩.

[5] شرح القصائد السبع ٦٥.

* هو محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العُذْري المَحَلّي المعروف بابن الرّعّاد، كان نحوياً وأديباً وشاعراً، أخذ النحو عن أبي عمرو بن الحاجب، ولد بالقاهرة سنة ثمان وخمسين وستمائة، ومات بالمَحَلّة سنة سبعمائة. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٠٣/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويُضْحي فَتِيْتُ المسكِ فَوْقَ فِرَاشها نَؤُوْمُ الضُّحَى **لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ.**

وكقول طرفة: [1]

تَرَبَّعَتْ القُفَّيْنِ بالشَّوْلِ تَرْتَعِي **حَدَائِقَ** مَوْلي الأسِرَّةِ أَغْيَدِ.

وكقول زهير:[2]

وَوَرَكْنَ في السُّوبانِ **يَعْلُونَ** مَتْنَهُ عَلَيْهُنَّ دَلُّ النَّاعِمِ المُتَنَعِّمِ.

أما الشرط الثالث،وهو وجوب وجود رابط في الجملة الحالية، فهو موضوع بحاجة إلى مراجعة؛ لأنه مجْوز جُملة الحال.

ثانياً: الرابط في جملة الحال.

(أ) الرابط في الجملة الاسمية.

اشترطَ النحويون لصحّة جملة الحال وجوب اشتمالها على رابط يربطها بذي الحال؛ لأن في ذلك ما يزيل الإبهام وفيه أيضاً تحقيقاً للفائدة المرجوّة من إنشاء جملة الحال، والذي اتَّضح لي أنّه إذا كان في الاسمية الواو كرابط فإننا مخيرون في إمكانية تضمين الجملة ضمير صاحبها أو لا، يقول المُبرِّد[3]: "فإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأوّل جاز ألاّ تعلقه به بحرف العطف، وإن علّقته به فجيد. وإذا كان الثاني لا شيء فيه يَرجع إلى الأوّل فلا بُدَّ من حرف العطف"*.

إن مسألة وجوب اشتمال الجملة الاسمية على رابط فيها خلاف، ويمكنني تمثيله بالسؤال التالي: هل يجوز انفراد الضمير في الاسمية الواقعة حالاً دون الواو ؟.بعبارة أخرى: هل يجوز حذف الواو ؟.

تَبَيَّن لي أنَّ في هذه المسألة ثلاثة مَذَاهب:

(١) جوازُ خلُوّها من الواو والضمير معاً: وهذا مذْهَب سِيْبَوَيه وابنُ مَالِك، فذهب سِيْبَوَيه[4]،وكذلك ابن مالك إلى جواز عدم اقتران الاسمية بالواو والضمير معاً، ولكن على نيّة

---

[1] شرح القصائد السبع ١٥٤.

[2] نفسه ٢٤٨.

[3] المقتضب ١٢٥/٤.

[4] انظر: الكتاب ٣٩١/١ و ٣٩٣.

* يَقْصد المبرّد بحرف العطف واو الحال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضمير إذا كان مَعْلوماً، يقول ابن مالك[1]: "وأجاز سِيْبَوَيه الاستغناء عن الواو بنية الضمير، إذا كان معلوماً، كقولك: مررت بالبُرّ قفيزٌ بدرهم، أي: قفيز منه بدرهم، وأجاز هذا كما جاز في الابتداء: السمنُ منوان بدرهم على تقدير: منوان منه بدرهم. فلو قيل: بيع السمنُ منوان بدرهم على تقدير منه وجعل الجملة حالاً لجاز وحَسُن، وإلى هذا أشرت بقولي وقَد تخلو الجملة الاسمية منهما لظهور المعنى".

ولم أجدْ أحداً غيرهما قد ذهب هذا المَذْهَب، والسماع يَدْحضه ولا سيّما في المُعلّقات السبع، فلم تَخْلُ الاسمية من الواو والضمير معاً، وإنما جاءت الفعلية خالية منهما في موضع فقط وهو في قول امرئ القيس:[2]

وَرُحْنَا يَكَادُ الطَّرْفُ يَقْصُرُ دُوْنَهُ متَى ما تَرَقَّ العَيْنُ فيه تَسَهَّلِ.

فالجملة الفعلية في محل نصب حال من "نا" الواقعة فاعلاً، والرابط ضمير محذوف معوّض عنه بـ "أل"،إذْ التقدير: ورُحْنا يكادُ طَرْفنا ...الخ أو يكاد الطرف منا ..الخ.[3]

(٢) وُجُوبُ اقترانها بالواو والضمير معاً: وهذا المَذْهب للفَرّاء،والزَّمَخْشَرِيّ،وابن جِنّي، فذهب الفراء،والزمخشري إلى أنّه لا يجوز انفراد الضمير دون الواو في الاسمية إلاّ ندوراً شاذّاً، فلا بُدّ من تزامنهما معاً في جملة الحال الاسمية[4]. وذهب ابن جِنّي إلى وجوب تقدير الضمير مع الواو في نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، فالتقدير: طالعة وقت مجيئه، ثم حذف الضمير ودَلّت عليه الواو[5].

(٣) جواز اقترانها إما بالواو وإما بالضمير: وهذا المَذْهب عليه مُعْظَمُ النحويين، فَعَليهِ كلٌّ من: المُبَرّد[6]، والصَّيْمَرِيّ[7]، وابن يعيش[8]، والمالقي[9]، وابن عُصْفُور[10]

---

[1] شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ ٤٥٨.

[2] شرح القصائد السبع ٩٨.

[3] انظر: فتح الكبير المتعال: إعراب المُعلّقات العشر الطوال ١/١٤٥.

[4] انظر: المفصل ٩٢، والهمع ٤/٤٧.

[5] انظر: الهمع ٤/٤٧.

[6] انظر: المقتضب ٤/١٢٥.

[7] انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٠١.

[8] انظر: شرح المفصل ٢/٦٥.

[9] انظر: رصف المباني ٤١٩.

[10] انظر: المقرّب ١/١٧٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأبي حَيّان[1]،وابن عَقيل[2]؛ وسبب ذلك أنّ كلاً من: الواو أو الضمير يقوم بوظيفة الربط الكلية؛ ولكثرة ورود الجملة مقترنة إما بالواو وإما بالضمير دون الواو؛ ولِقِلّة ورودها مقترنة بالواو وبالضمير معاً، يقول ابنُ عَقيل[3]: "وقول الفَرّاء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ، قول ضعيف لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره"، وذهب الدكتور: عبد الفتاح الحموز مَذْهَب ابن عقيل قائلاً[4]: "ولا ضرورة لمثل هذا التكلّف؛ لأنّه يجب القياس على الشواهد من القرآن وكلام العرب نظمه ونثره".

وما ذهب إليه مُعْظَمُ النحويين هو الأصَح؛ إذْ جاءت الجملة الاسمية الحالية مقترنة بالواو في المُعلّقات في عشرة مواضع، وبالضمير وَحْدَه في ثمانية عشر موضعاً، وبالواو وبالضمير معاً في ستة مواضع، إذن فَمَنْ ذهب إلى وجوب اقترانها بالواو وبالضمير معاً فَمَذْهَبه ضعيفٌ، ومن ذهب إلى جواز خلوها منهما معاً فمذهبه أضعف، وما جاء في المُعلّقات يُضعِفُ بل يَدْحَضُ مَذْهَب الإسفَرايِيني الذي جَعل مجيء الاسمية بالضمير فقط ضعيفاً[5]، إذ جاءت بالضمير وَحْدَه -كما أشرت قبل قليل- في ثمانية عشر موضعاً، وفي الجدول التالي توضيح لذلك في كل مُعلّقة:

طبيعة الاستعمال / اسم المعلقة	بالواو	بالضمير	بهما معاً
م / امرئ القيس	٢	٤	٣
م / طرفة	–	٢	–
م / زهير	–	١	–
م / عنترة	٣	٢	٢
م / عمرو بن كلثوم	–	١	–
م / الحارث	٤	٣	١
م / لبيد	١	٥	–
المجموع	١٠	١٨	٦

---

[1] انظر: النكت الحسان ١٠٠، والتدريب في تمثيل التقريب ١٣٩.

[2] انظر: شرح التسهيل ٤٦/٢.

[3] نفسه ٤٦/٢.

[4] الحذف في المثل العربي ١٨٤، وانظر: التأويل النحوي في القرآن للمؤلف نفسه، إذ ذكر قولاً شبيهاً بهذا القول ٧٧٦/١.

[5] انظر: لباب الإعراب ٣٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهذا الجدول يُثبتُ لَنَا: أنَّ طبيعة الاستعمال للرابط في الاسمية تتفاوت من قصيدة إلى أخرى، ولكنها في نهاية الأمر تُؤكد أن ورود الاسمية مشتملة على الواو كرابط قليل، وأنّهُ في الغالب ترتَبِط بالضمير وحده، ومن اقتران الاسمية بالواو قول امرئ القيس:[1]

وقَدْ أغْتدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها بِمُنْجَرِدٍ، قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ.

وقول عنترة: [2]

قَالَتْ: رَأيْتُ مِنَ الأعَادِيّ غِرَّةً والشَّاةُ مُمْكِنَةٌ لِمَنْ هُوَ مُرْتَمِ.

وقول الحارث:[3]

أعلَيْنا جُنَاحَ كِنْدَةَ أنْ يَغْـ ـنَمْ غازِيَهُم وَمِنَّا الجَزَاءُ.

ومن الاسمية التي اكتفت بالضمير فقط كرابط قول امرئ القيس:[4]

تَرَى بَعَرَ الأرْآمِ في عَرَصَاتِها وقِيعَانِها كَأنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ.

وقول عمرو بن كلثوم: [5]

مُشَعْشَعَةً كَأنَّ الحُصَّ فيها إذَا مَا المَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا.

وقول لبيد:[6]

وجَلاَ السُّيُولُ عَنِ الطُّلُولِ كَأنَّها زُبُرٌ تُجِدُّ مُتُونَها أقْلاَمُها.

ومِنَ الاسمية التي اقترنت بالواو وبالضمير معاً كرابط قول امرئ القيس:[7]

إذَا ما بَكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَت لَهُ بِشِقٍّ وتَحْتِي شِقُّها لَمْ يُحَوَّلِ.

وقول عنترة: [8]

يَتْبَعْنَ قُلَّةَ رَأسِهِ وكَأنَّهُ حَرَجٌ على نَعْشٍ لَهُنَّ مُخَيَّمِ.

---

[1] شرح القصائد السبع ٨٢، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً من فاعل أغتدي ورابطها الواو فقط.

[2] نفسه ٣٥٤، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً مما في رأيت والرابط الواو فقط.

[3] نفسه ٤٧٩، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً من غازيهم والرابط الواو فقط.

[4] نفسه ٢٣، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً من بعر الأرآم والرابط الضمير فقط.

[5] نفسه ٣٧٢، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً من خمور الأندرين والرابط الضمير فقط. وخمور الأندرين في البيت التالي: ألا هبي بصحنكِ فاصبحينا ولا تبقي خمور الأندرينا.

[6] نفسه ٥٢٦، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً من الطلول والرابط الضمير فقط.

[7] نفسه ٤١، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً من فاعل انصرفت والرابط الواو والضمير معاً.

[8] نفسه ٣٢١، والشاهد في مجيء الاسمية حالاً من رأسهِ ورابطها الواو والضمير معاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمُلاَحَظُ في الجمل المشتملة على الضمير دون الواو، أنها في مُعْظَمِها مُكَوّنة من كَأَنّ التشبيهية واسمها وخبرها، وهذا أمر له دلالته، فَأَحْسَبُ أن التشبيه والموقف الكلامي جُمْلةً يكونان أبلغ وأقوى مع الضمير دون الواو، واجتماعهما وإن كان أولى احتياطاً في الربط[1]، إلا أنّه ليس بأبلغ.

ولقد فَطِنَ الجُرْجَانيّ إلى كَثْرة دخول الضمير دون الواو على الاسمية فقال[2]: "ومما ينبغي أن يُرَاعى في هذا الباب أنّك ترى الجملة قد جَاءَت حالاً بغير واو ويحسن ذلك، ثم تنظر فترى ذلك إنما حَسُن من أجل حرف دَخَل عليها".

وتعليله هذا ينطبق على الجمل المبدوءة بحرف؛ فماذا نَفْعَل بتلك الجمل غير المبدوءة بحرف والتي جاءت مشتملة على الضمير فقط كرابط، وذلك كقول امرئ القيس:[3]

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيْرُ مُفَاضةٍ تَرَائِبُها مَصْقُولة كَالسَّجَنْجَلِ

وكقول طرفة:[4]

ووَجْهٌ"كَقِرطاسِ الشّآمي ومِشْفَرٌ" كَسِبْتِ اليَماني قَدُّهُ لم يُجَرَّدِ ؟

أقول: من الأولى أنْ نُحيلَ ذلك إلى استعمالهم.

وصفْوةُ القول: إنّ الاكتفاء بالضمير كرابط هو الأغْلَب في المُعلّقات السبع وهو الأقْوى، وفي كلام كثير من النحويين ما يُؤَكّد ذلك، يقول ابن الدَّهّان[5]: "وتقع جملة اسمية وفعلية خبرية ... وتحتاج إلى عائد فيها وتنوب "الواو" مناب العائد"، ففي قوله: تنوب الواو ما يَدُلُّ على أنّ الأصلَ في عملية الربط هو الضمير، يقول السَّكّاكيّ[6]: "وإذا عَرَفت هذا ظهر لك أنّ الأصلَ في الجملة إذا وقعَت موقع الحال أن لا يَدْخلها الواو". ولكن كما يقول يَبْسُطُ العذر في أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الجملة التي تسبقها والمشتملة على صاحبها، يقول[7]: "يَبْسُطُ

---

[1] انظر: شرح الكافية ٢١٢/١.

[2] دلائل الإعجاز ١٦٣.

[3] شرح القصائد السبع ٥٨.

[4] نفسه ١٧٤.

[5] الفصول ٢٥.

[6] مفتاح العلوم ٢٧٣.

[7] نفسه ٢٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العذر في أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الأولى". وذَهَبَ ابن النّاظم إلى أن الأصل في الرابط أن يكون ضميراً قائلاً[1]: "ولا بد في الجملة الحالية من ضمير يربطها بصاحبها أو واو تقوم مقام الضمير".

(ب) الرابط في الجملة الفِعْلية.

(١) في المُضَارِعِيَة.

- **المُضَارِع المُثْبَت.**

أجْمَعَ النحويون على وجوب اقتران المضارع المُثْبَت غير المقرونِ بقد بالضمير فقط. وأوجَبُوا دخول الواو على المضارع المثبت المقرون بقد، يقول السُّيُوطي[2]: "ولكن تلزم الواو في المضارع المُثْبَت المقرون بقد، ولا يغني عنه الضمير". وعلَّل النحويون وجوب اقترانه بالضمير وَحْدَه إذا كان مُثْبَتاً؛ لأن[3] "المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً بتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيدٌ راكباً". أما ما سُمِعَ نحو قول عبْدُاللّه بن همّام السَّلُولي:[4]

فَلَمّا خَشِيْتُ أظَافِيرَهُم نَجَوْتُ وَأرْهَنُهُم مَالِكَاً.

ونحو قول عنترة:[5]

عُلِّقْتُها عَرَضَاً وأقْتُلُ قَوْمَها زَعْماً لَعَمْرُ أبِيكِ لَيْسَ بِمُزْعَمِ.

فَهو إما:ضرورة -كما يقول ابن هشام- وإما:أنَّ الواو عاطفة والمضارع مُؤوَّل بالماضي والتقدير: وقَتَلْتُ قَوْمَها، وإما:أنَّ الواو للحال والمضارع خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: انا أقْتُل.[6]

---

[1] شرح ألفية ابن مالك ١٣٤.

[2] الهمع ٤/٤٧.

[3] شرح الكافية ١/٢١٢.

[4] حاشية الصبان ٢/١٨٧.

[5] شرح القصائد السبع الطوال ٣٠٠.

[6] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولقد جاءت في المُعَلّقات أربع وعشرون جملة مضارعية حالية مثبتة، جميعها لم تقترن بالواو وقَدْ، وذلك كقول طرفة:[1]

ذَرِيْنِيْ أُرَوِّي هَامَتِي فِيْ حَيَاتِها مَخَافَةَ شِرْبٍ فِي الحياةِ مُصَرَّدِ.

وقول زهير:[2]

وَوَرَكْنَ فِي السُّوبان يَعْلُونَ مَتْنَهُ عَلَيْهُنَّ دَلُّ الناعِمِ المُتَنَعِّمِ.

وقول عمرو بن كلثوم:[3]

وَرِثْنَا المَجْدَ قَدْ علمت مَعَدٌّ نُطَاعِنُ دُونَهُ حَتَّى يَبِيْنَا.

وما جاء في المُعلّقات يُؤكّد دِقّة النحويين حينما أكّدوا أن المضارع المثبت بالضمير وحْدَه.

• **المضارع المنفي.**

اختَلَفَ النَّحويّون في رابط المضارع المنفي بلم، فأجاز مُعْظَمُهم اقترانه بالواو والضمير معاً، في حين أوْجَبَ ابن خَرُوْف،والأنْدلُسِي* اقترانه بهما. ولم يقبل أبو حَيّان،والسُّيُوطيّ مَذْهَبهما هذا[4]؛ لأن السَّماعَ يَدحضه، يقول أبو حَيّان[5]: "وليس إثبات الواو مع لم أحسن من عدمها، بل يجوز إثباتها وحذفها فصيحاً وقد جاء ذلك في القرآن". وفي المُعَلّقات ما يُؤيّد صحّة مَذْهَب أبي حَيّان والسُّيُوطيّ إذْ جاء المضارع منفياً في ثلاثة عشر موضعاً، وكان في جميعها منفياً بلم إلا في موضع واحد جاء منفياً بلا، وجاء منفياً بلم غير مقترن بالواو في سبعة مواضع، منها قول زهير: [6]

كَأَنّ فُتَاتَ العِهْنِ في كلّ مَوْقِفٍ وَقَفْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ.

---

[1] شرح القصائد السبع ١٨٧.

[2] نفسه ٢٤٨.

[3] نفسه ٣٩٢.

[4] انظر: همع الهوامع ٢٧/٤.

[5] البحر المحيط ٣٠٤/٢.

[6] شرح القصائد السبع ٢٤٩.

* هو أبو محمد القاسم علم الدين اللّورقي بن أحمد، ولد بمُرسية وتردد إلى بلنسية، وفيها أخذ النحو عن ابن الشريك وابن نوح وغيرهما ولقي الجزولي، ورد إلى مصر ثم اتجه إلى حلب واستوطن الشام، والتفّ الناس حوله ينهلون من معارفه إذْ كان موطأ الأكناف حسن البزة كما انتفعوا بمؤلفاته الكثيرة منها في النحو: شرح مقدمة الجزولي وشرح المفصل توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ. انظر ترجمته في: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقّري م٢/ ص ٥٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقول عنترة:[1]

سَحّاً وتَسْكَاباً، فَكُلُّ عَشِيَّة يَجْرِي عليْها الماءُ لَمْ يَتَصَرَّمِ.

والمنفي بـ "لا" جاء غير مقترن بالواو وهو في قول لبيد:[2]

اَقْضِي اللُّبَانَةَ **لا أُفَرِّط رِيبةً** أوْ أنْ تلومَ بحاجةٍ لَوّامُها.

والمُلاحَظ أنَّ المنفي "بلمّا" و "بما" لم يَرِد في المُعَلّقات السبع. ولقد اختَلَفَ العلماء في جواز اقتران المنفي بـ "لا" وبـ "ما" بالواو، فَذَهَبَ ابنُ الحاجب والرَّضِيّ[3] ومحمد بنُ مالك إلى جواز ذلك[4]. في حين ذَهب ابن هِشام[5] وكذلك الأشْمُوني،والصَّبَّان[6] إلى المنع مطلقاً، والسَّماعُ يُقَوّي من مذْهب المانعين كما سبق.

ولقد ورد المضارع منفياً "بلم" مقترناً بالواو في أربعة مواضع، منها قول طرفة: [7]

سَقَتْهُ إياةُ الشَّمْسِ إلاّ لِثَاتِهِ أُسِفَّ ولم تَكْدِم عليهِ بِإثْمِدِ.

وقول زهير: [8]

فَشَدَّ **وَلَمْ يُنْظِرْ بيوتاً** كَثيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ.

(٢) الرابط في الماضوية.

أجازَ جمهور النحويين مجيء الماضي حالاً باقترانه بـ "قَدْ" ظاهرة أو مُقَدّرة، فالمثبت المُتَصَرِّف غير التالي لـ "إلا" وغير المنلو بـ "أو" والعاري من الضمير أوجب النحويون اقترانه بالواو وقد، أما إذا اشتمل على الضمير فلا بُدّ من اشتماله على قد ولا يشترط اقترانه بالواو[9]، بل إن ترك الواو كما يقول السَّكّاكِيّ في النفي وفي الإثبات أرجح[10].

---

[1] شرح القصائد السبع ٣١٣.

[2] نفسه ٥٧٢.

[3] انظر: شرح الكافية ٢١٢/١.

[4] انظر: شرح التصريح ٣٩٢/١.

[5] انظر: أوضح المسالك ٢٩٠/٢.

[6] انظر: حاشية الصبّان ١٨٨/٢.

[7] شرح القصائد السبع ١٤٦.

[8] نفسه ٢٧٧.

[9] انظر: المقتضب ١٢٣/٤، والأصول ٢١٦/١، وشرح العمدة ٤٥٠.

[10] انظر: مفتاح العلوم ٢٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد ذَهب هذا المَذْهب كل من: الشَّلَوْبِيْنِي[1]،وابن عُصفُور[2]،وابن الحاجب، والرَّضي[3]. وذهب ابن مالك إلى أنّه قد يخلو من الواو وقد قائلاً[4]: "فإن لم يكن الفعل الماضي الواقع حالاً تالياً لـ "إلا" ولا متلواً بـ "أو" وكان معه ضمير يعود على صاحب الحال قرن بقد والواو معاً، أو خلا منهما معاً، أو قرن بالواو وحدها أو بقد وحدها".

ولقد جاء الماضي حالاً في المُعَلّقات السبع في سبعة وعشرين موضعاً، اقترن بالواو دون الضمير في خمسة مواضع، واقترن بالواو والضمير معاً في أربعة مواضع، واقترن بالضمير في ثمانية عشر موضعاً.

ولقد جاء مقروناً بالواو وبقد ومشتملاً على الضمير معاً في موضعين، أولهما في قول عمرو بن كلثوم: [5]

تُرِيكَ إذا دَخَلْتَ على خَلاءٍ وَقَدْ أَمِنَتْ عُيونَ الكَاشِحِينَا.

وثانيهما في قول لبيد: [6]

بَلْ مَا تَذَكّرُ مِنْ نَوَارٍ وَقَدْ نَأَت وتَقَطَّعَت أَسْبَابُها ورِمَامُها.

ولقد جاء الماضي المثبت المتصرّف* عارياً من الضمير ومقْروناً بالواو وقد في خمسة مواضع، منها قول امرئ القيس: [7]

نَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعَاً عَقَرْتَ بَعِيري يا امرأ القيسِ فَانْزِلِ.

وقول الحارث:[8]

آنَسَتْ نَبْأَةً وَأَفْزَعَها القَـ ـنَاصُ عَصْراً وَقَدْ دَنَا الإمْسَاء.

---

[1] انظر: التوطئة ٢٠١.

[2] انظر: المقرّب ١/١٧٠.

[3] انظر: شرح الكافية ١/٢١٢.

[4] شرح العمدة ٤٥٠.

[5] شرح القصائد السبع ٣٧٧.

[6] نفسه ٥٣٢.

[7] نفسه ٣٧.

[8] نفسه ٢٤٢.

* أما غير المُتَصرّف فالأكثر فيه أن يقترن بالواو والضمير معاً، وذلك كقول امرئ القيس:

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وإنْ كان بَعْلَها بأنّ الفَتَى يَهْذِي وليس بفعال.

انظر: شرح العمدة ٤٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء مشتملا على الضمير وقد دون الواو في أربعة مواضع، منها قول عنترة:[1]

لَمّا رَآني **قَدْ نَزَلْتُ** أُرِيْدُه أبْدَى نَوَاجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّم.

وقول لبيد:[2]

يَعْلو بها حَدَبَ الإكَامِ مُسَحَّجاً **قَدْ رَابَهُ** عِصْيانُها وَوِحَامُهَا.

وفي النهاية أقول: لَقَدْ حَدّد النحويون حالات وجوب اقتران الجملة: اسمية كانت أم فعلية بالضمير وحْدَه دون الواو في ما يلي:[3]

(١) في الجملة الحالية المُؤكّدة لمضمون جملة قَبْلها، وذلك كقول امرئ القيس:[4]

خَالي ابنُ كَبْشَةَ **قَدْ عَلِمْتُ مَكَانَه**

وأبو يَزِيدَ ورَهْطُهُ أعْمَامي.

(٢) في الاسمية المعطوفة على الحال كراهة اجتماع حَرْفي عطف، نحو قوله تعالى: ﴿جَاءَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً أوْ **هُمْ قَائِلُون** ﴾ [الأعراف/٤].

(٣) في المضارعية المُصَدّرة بمضارع مثبت عار من "قَدْ" أو منفي بـ "لا".

(٤) في الماضوية التي فعلها يجيء بعد "إلا" نحو قوله تعالى: ﴿ **إلاّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون**﴾ [الحجر/١١]؛ وذلك لأن ما بعد إلا مفرد حكماً.

(٥) الماضوية التي فعلها يجيء بعد "أو" نحو قولك: "لأضْرِبَنّه ذَهب أو مَكَث"؛ لأنها في تقدير فعل الشرط، إذ المعنى: لأضْرِبَنّه إن ذَهب وإن مَكَث والشرط لا يقترن بالواو.[5]

(٦) المضارعية المنفية "بما" كقول الشاعر[6]:

عَهِدْتُكَ **مَا تَصْبُو** وفيك شبيبة فما لك بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتَيَّماً.

---

[1] شرح القصائد السبع ٣٥٠.

[2] نفسه ٥٤٢.

[3] انظر: شرح الكافية ٢١٢/١، وشرح العمدة ٤٤٧، ولباب الإعراب ٣٣٠، وحاشية الصبان ١٨٨/٢.

[4] ديوان امرئ القيس ١١٨.

[5] المسائل البصريات، الفارسي ٧٢٢/١.

[6] انظر: أوضح المسالك ٢٩٠/٢. ولم أعثر على قائله، ولم ينسبه النحاة لأحد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: الجملة الاسمية الحالية.

تُشكّلُ الجملة الاسمية الواقعة حالاً في المُعلّقات السبع ما نسبته (١٨,٧٨٪) من مجموع الشواهد الواقعة حالاً. ولقد تَحدّثتُ في ما مضى عن أهم مَسألة تَحدّث عنها النحويون في ما يَتَعلّقُ بالجملة الاسمية الواقعة حالاً، وهي مَسألة الرابط فيها، فلا داعي لتكرار الحديث عنها هنا. وأودُّ أنْ أُبيّنَ ههنا أنماط الجملة الاسمية الحالية في المُعلّقات السبع.

أقول: لقد تَنَوّعَتْ أنْماطُ الجملة الاسمية الحالية، فَجاءَت مُكوّنة من مبتدأ وخبر، ومن حرف ناسخ واسمه وخبره، فَمِنْ مجيئها من المبتدأ وخبره قول لبيد بن ربيعة:(١)

وتَسمّعَتْ رِزّ الأنيس فراعَها عن ظَهْرِ غَيْبٍ **والأنيسُ سَقامُها.**

فالجملة الاسمية "والأنيس سقامها" في محل نصب حال من فاعل راع المستتر والرابط الواو وإعادة لفظ "الأنيس"، ومنه قول عنترة:(٢)

قالت: رأيْتُ من الأعادي غِرّةً **والشّاةُ مُمْكِنَةٌ** لِمَنْ هُوَ مُرْتَمِ

فالجملة الاسمية "والشاة ممكنة" في محل نصب حال من تاء الفاعل، والرابط الواو، ومنه قول الحارث:(٣)

وَهُوَ الرَّبُّ والشّهيدُ على يَوْ مِ الحِيارِينِ **والبَلاءُ بَلاءُ.**

فالجملة الاسمية "والبلاء بلاء" في محل نصب حال من الرّب، والرابط الواو.

ولقد جَاءت الجملة الاسمية الحالية مكوّنة من خبر مقدّم ومبتدأ مُؤخّر، وذلك كقول امرئ القيس:(٤)

إذَا ما بكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَتْ له بِشِقٍ **وتَحْتي شِقُّها** لَمْ يُحَوَّلِ.

فالجملة الاسمية "وتحتي شقها" في محل نصب حال من فاعل انْصَرَفت المستتر العائد على الفتاة، والرابط الواو والضمير معاً. وقد جاءت الجملة الاسمية مكوّنة من الخبر المقدّم "تحتي" فهو ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مُقَدّم، ومن "شقها" وهو مبتدأ مُؤخّر، ومنه قول الحارث:(٥)

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥.

(٢) نفسه ٣٥٤.

(٣) نفسه ٤٧٥.

(٤) نفسه ٤١.

(٥) نفسه ٤٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثَمانُونَ مِنْ تَميمٍ بِأيديـ ـهِمْ رِمَاحٌ صُدُورُهُنَّ القضاء.

فالجملة الاسمية "بأيديهم رماح" في محل نصب حال من ثمانين وتمييزه والرابط فيهما الضمير فقط. ولقد جاءت مُكوّنة من الخبر المُقَدّم "بأيديهم" فهو جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدّم، ومن "رماح" المبتدأ المؤخر.

وصفوة القول: إنَّ الحالَ قد جاءت جملة اسمية في أربعة وثلاثين موضعاً في المُعلّقات، فجاءت جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ وخبر في أربعة عشر موضعاً، ومن خبر مقدّم ومبتدأ مُؤخّر في ثمانية مواضع، وجاءت مكوّنة من حَرْف ناسخ واسمه وخبره في اثني عشر موضعاً، وفي الجدول التالي توضيح لما تقدّم في كل مُعلّقة:

طبيعة الاستعمال / اسم المعلقة	الجملة الاسمية الحالية المكوّنة من مبتدأ وخبر	الجملة الاسمية الحالية المكوّنة من خبر مقدّم (جار ومجرور) ومبتدأ مؤخر	الجملة الاسمية المكوّنة من خبر مقدّم (ظرف) ومبتدأ مؤخر	الجملة الاسمية المكوّنة من حرف ناسخ و من اسمه وخبره
م / امرئ القيس	٥	–	٢	٢
م / طرفة	١	–	–	١
م / زهير	–	١	–	–
م / عنترة	٤	–	–	٣
م / عمرو بن كلثوم	–	–	–	١
م / الحارث	٣	٥	–	–
م / لبيد	١	–	–	٥
المجموع	١٤	٦	٢	١٢

إذن فالجمل الاسمية المكوّنة من الحرف الناسخ وهو كَأنّ وما الحجازية فقط تُشَكِّل -كما يتضح لنا من الجدول- نحو ثلث الجمل الاسمية الحالية، ومن شواهد المكوّنة من الحرف الناسخ "كَأنّ" -وهي أحد عشر شاهداً- قول امرئ القيس:[1]

تَرَى بَعَرَ الأرآمِ في عَرْصَاتِها وَقِيعانِها **كَأنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ**

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول عنترة: [1]

يَتْبَعْنَ قُلَّةَ رَأسِهِ وكَأَنَّهُ حَرَجٌ على نَعَشٍ لَهُنَّ مُخَيَّمِ

وقول لبيد: [2]

حُفِزَتْ وَزَايلَهَا السَّرابُ كَأَنَّها أَجْزَاعُ بَيْشَةَ أَثْلُها ورِضَامُهَا.

ومنها أيضاً قوله: [3]

فَلَهَا هِبَابٌ في الزِّمام كَأَنَّها صَهْبَاءُ رَاحَ مَعِ الجَنُوبِ جَهَامُها.

أما المكوّنة من "ما" الحجازية العاملة عمل ليس، فقد جاءت في موضع واحد وهو في قول امرئ القيس: [4]

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيلُ الطويلُ أَلاَ انْجلِي بِصُبْحٍ، وَمَا الإِصْبَاحُ فِيكَ بِأَمْثَلِ.

فـ : "ما" ههنا نافية حجازية عاملة عمل ليس، والإصباح: اسمها. وخبرها قوله: بِأمثل، الباء هنا حرف جر زائد وأمثل: خبر ما منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حَرْف الجر الزائد، وقد صُرِف ههنا لضرورة الشعر. وجملة "وما الاصباح فيك بأمثل" في محل نصب حال من فاعل انجلي المستتر.

إنّ القيم اللفظية والمعنوية للجمل الاسمية الواقعة حالاً في المُعلّقات السبع واضحة، فالجمل الاسمية في الأبيات السابقة دَخلت كعنصر مهم في تكوين المعنى وتكميله، إذ إنّ معنى البيت يبقى مفتقراً إلى عنصري: التكميل والتوضيح دون وجود الجملة الحالية.

رابعاً: الجملة الفعلية الحالية.

شكّلت الجملة الفعلية الحالية ما نسبته (٣٥,٣٦٪) من شواهد الحال في المُعلّقات: مفردة وجملة وشبه جملة. وشكّلت الفعلية المضارعية ما نسبته (٢٠,٤٤٪). في حين شكّلت الفعلية الماضوية ما نسبته (١٤,٩٢٪).

---

[1] شرح القصائد السبع ٣٢١.

[2] نفسه ٥٣١.

[3] نفسه ٥٤١.

[4] نفسه ٧٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولقد تَنَوَّعَتْ الجمل الفعلية الحالية في المُعَلّقات السبع، واتَّخَذَتْ أنْمَاطاً متعـدّدة، ويَهِمُّنـي هنا أنْ أعْرِضَ لهذه الأنماط.

(أ) الجملة الفعلية المضارعية.

جاءت في المُعَلّقات السبع أربع وعشرون جملة مضارعية حالية مثبتة من أصل سبع وثلاثين جملة، من ذلك قول زهير:[1]

وَوَرَكْنَ في السُّوبانِ **يَعْلُونَ** مَتْنَهُ عَلَيْهُنَّ دَلُّ النّاعِمِ المُتَنَعِّمِ.

وقول عمرو بن كلثوم: [2]

عَشَوْزَنةً إذا انْقَلَبَتْ أرَنَّتْ **تَدُقُّ قَفَا المُثَقِّفِ** والجَبِينَا.

وقول الحارث:[3]

وبِعَيْنَيْكَ أوْقَدَتْ هِنْدٌ النَّا ر آخيراً **تُلْوِي بِهَا العَلْيَاءُ**.

وقد جاءت المضارعية مكوّنة من "كاد" واسمها وخبرها في موضع واحد، وذلك في قول امرئ القيس:[4]

ورُحْنَا **يَكَادُ الطَّرْفُ يَقْصُرُ دُونَهُ** متَى ما تَرَقَّ العَيْنُ فيه تَسَهَّلِ.

ولقد جاءت الجملة الحالية منفيّةً في ثلاثة عشر موضعاً*، و هذا يُثبِتُ أنَّ مجيءَ الحال في العربية منفية أمر غير نادر، وأن ما صرّحَ به الأستاذ (أ. دنتس A. Denz.)[5] من أن

---

[1] شرح القصائد السبع ٢٤٨.

[2] نفسه ٤٠٤.

[3] نفسه ٤٣٧.

[4] نفسه ٩٨.

[5] يَذْكُرُ الدّكتور: نهاد الموسى في بحثه "حاشية على الاستشراق المعاصر تحقيق في الحال: هل تقع في العربية نفياً"، أنّ هَدَفه من هذا البحث هو محاولة التّحقّق أو مراجعة النظر في مَسْألة عدم ورود الحال منفية في العربية، وصَرّح الأستاذ الموسى: أن هذه المَسْألة قد أثارها وقوّى عُرَاها أستاذ من حلقة الساميات في جامعة ميونخ، وهو الذي ذَكَرته في متن هذه الصفحة، إذْ أجْمَلَ موقفه: بأن ورود الحال منفية في العربية أمر "نادر جداً"، ولقد أجهد الدكتور: الموسى نفسه،وتَجَشّم مَشَقّة العناء من أجل إثبات أن ورود الحال منفية في العربية أمر غير نادر، وأثبت في النهاية أن نفي الحال ظاهرة أصيلة في مبحث الحال بخاصّة، وفي النحو بعامّة. ينظر الصفحات (٨، ٩، ١١، ٥٥) من البحث المذكور.

* وجاءت المفردة نفياً في ثلاثة مواضع في معلقة امرئ القيس منها قوله:

فَبَاتَ عَلَيهِ سَرْجُهُ ولِجَامُه وباتَ بعيني قائماً غَيْرَ مُرْسَلِ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوع الحال في العربية منفيّة أمر نادر جداً أمرٌ تَعُوزُهُ الدّقّة، وأمر يَنْقُضُه استقراء النصوص.

فمِنْ مجيء الحال منفية قول امرئ القيس:[1]

ويُضْحِي فَتِيْتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِها نَؤُوْمُ الضُحَى **لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ**

وقول عنترة:[2]

سَحّاً وتَسْكَاباً، فَكُلُّ عَشِيَّة يَجْرِي عَلَيْها المَاءُ **لَمْ يَتَصَرَّمِ**.

وقول زهير:[3]

كَأَنّ فُتَاتَ العِهْنِ في كلّ مَوْقِفٍ وَقَفْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا **لَمْ يُحَطَّمِ**

وكما نلاحظ فإن جميع الشواهد جاءت منفية بالأداة "لَمْ" إلا في شاهد واحد، كانت أداة النفي هي "لا"، وذلك في قول لبيد بن ربيعة:[4]

اُقْضِي اللُّبَانَةَ **لا أُفَرِّط رِيبَةً** أَوْ أَنْ تلومَ بحاجةٍ لَوْمُها.

فهذه الشواهد وغيرها، تثبت أن مجيء الحال في العربية منفية أمر غير نادر.

(ب) الجملة الفعلية الماضوية.

أشَرْتُ في ما مَضَى إلى أنّ نسبة وُرُوْدِ الماضوية الحالية في المُعَلّقات (١٤,٩٢٪). وهذه النسبة لا بَأس بها، فهي تَقْتَرِبُ اقْتِرَاباً كبيراً من نسبة المضارعية والبالغة (٢٠,٤٤٪)، وهذا يُؤكد أن التعبير عن الحال يَتِمُّ بالمضارعية وبالماضوية وبدرجة متساوية تقريباً.

ولقد اختَلَفَ النحويون في وقوع الماضي حالاً. فَذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يَقَعَ حالاً إلاّ إذا كانت معه "قَدْ" ظاهرة أو مقدّرة، أو كان وَصْفاً لمحذوف. في حين ذَهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يقع حالاً والدليل على ذلك النقل والقياس[5]. أما النقل: فقد قال الله تعالى: ﴿أوجاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ﴾ [النساء/٩٠] فحصرت فعل ماض، وهو في موضع

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٦٥.

[2] نفسه ٣١٣.

[3] نفسه ٢٤٩.

[4] نفسه ٥٧٢.

[5] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال وتقديره: حَصِرة صدورهم والدليل علىصِحَة هذا التقدير، قراءة من قرأ ﴿ أَوْجَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُوْرُهُمْ﴾ وهي قراءة الحَسَن البصري ويعقوب الحَضْرَمي والمُفَضَّل عن عاصم[1]، وقد قال أبو صَخْر الهُذَليّ:[2]

وَإِنِّي لَتَعْرُوني لِذِكراك نَفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصفُور **بَلَّلَهُ القَطْرُ**

واحتجّ الكوفيون بالقياس من جهتين: الأولى: أنّه كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: "مررت بِرَجُلٍ قاعدٍ" جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: "مررت بالرجل قاعداً"، والماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: "مررت برجلٍ قَعَدَ"، فينبغي الجواز في أن يقع حالاً للمعرفة نحو: "مررت بالرجل قَعَدَ"، والثانية: أن الإجماع تَمَّ على أن الماضي يقام مقام المستقبل وإذا جاز أن يقام مقامه جاز أن يقع حالاً[3].

واحتجّ البصريون لمذهبهم بأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه، وأنّه إنما يصلح لأن يوضع موضع الحال ما يصلح أنْ يقال فيه "الآن" أو "السّاعة"، وأجَابُوا عن كلمات الكوفيين بأنّ الآية التي احتجوا فيها لا حُجّة فيها؛ لأن حَصِرَتْ من المحتمل أن يكون نعتاً لقوم المجرور في أوّل الآية وهو قوله: ﴿ إِلاَّ الَّذِيْنَ يَصِلُوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾، أو أن يكون صفة لقوم مُقَدَّر على النحو الآتي: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً باتفاق، أو أنْ يكون خبراً بَعْدَ خبر كأنّه قال: أو جاءوكم ثم أخبر قائلاً: حصرت صدورهم، ومن الممكن أن يكون محمولاً على الدّعاء، لا على الحال، كأنّه قال: ضيّق الله صدورهم[4]، والدّعاء هو مَذْهَب المُبَرّد[5].

ولقد ذَهَبَ الفَرّاء مَذْهَب البصريين في وجوب اشتراط "قد" قائلاً[6]: "ومثله في كتاب الله ﴿ أوجَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهم﴾ يريد -والله أعلم- جاءوكم قَدْ حَصِرَتْ صدورهم".

---

[1] انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ٣٠٩/٥، وإملاء ما مَنّ به الرحمن، العكبري ١٩٠/١، والبحر المحيط ٣٢٨/٣، ولم يُشِرْ مكّي في الكشف (٣٧٥/١-٤٠٤) إلى هذه القراءة، ولا الإمام ابن زنجلة في حجّة القراءات (١٨٩-٢١٩).

[2] البيت غير موجود في ديوان الهذليين وهو في الإنصاف ٢٥٤/١.

[3] انظر: الإنصاف ٢٥٤/١.

[4] انظر: المصدر نفسه ٢٥٧/١.

[5] انظر: المقتضب ١٢٣/٤.

[6] معاني القرآن ٢٤/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وذَهَبَ ابنُ السَّرَّاج مَذْهَبهم أيضاً[1]، وتبعه في ذلك ابن الدَّهَّان[2]، وابن يعيش[3]، وعلي ابن سليمان الحَيْدَرَةُ اليَمَنيّ[4]، والسَّكَّاكِيّ[5]، والشَّلَوْبِينيّ[6]، وابنُ عُصفُور[7]، والإسْفَرَاييني[8]، والرّضي[9]، والجَامي[10]. ولقد ذَهَبَ جماعة من النحويين مَذْهَب الكوفيين وهم: أبُو حيَّان، وابن عقيل، والمُرَادي، والأشمُوني. يقول أبو حيَّان[11]: "وقد أجازَ الأخْفَشُ من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير قد، وهو الصحيح إذْ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التَّأويل" وقال في موضع آخر[12]: "ولا يحتاج إلى إضمار قَدْ؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغَ القياس عليه".

وقد ذَهَبَ ابن عقيل مذْهَب أبي حيَّان قائلاً[13]: "وفي كلام ابن عُصفُور وغيره من مُتَأخّري المَغَاربة أنّه لا بُدّ من قَدْ ظاهرة أو مقدّرة والقول بالتقدير حُكي عن الفَرّاء والمُبَرِّد، والصحيح أنّه لا حاجة إليه، لكثرة ما ورد بدون قد، والتقدير تكلف بلا دليل". وذَهَبَ المُرَادي[14] مذْهَب أبي حيَّان وابن عقيل وتبعه في ذلك الأشمُوني قائلاً[15]: "إذْ الأصل عَدَم التقدير لا سيما مع الكثرة".

---

(1) انظر: الأصول في النحو ١/٢١٦.

(2) انظر: الفصول ٢٥.

(3) انظر: شرح المفصل ٢/٦٧.

(4) انظر: كشف المشكل في النحو ٤٧٢.

(5) انظر: مفتاح العلوم ٢٧٥.

(6) انظر: التوطئة ٢٠٢.

(7) انظر: المقرّب ١/١٧٠.

(8) انظر: لباب الإعراب ٣٣.

(9) انظر: شرح الكافية ١/٢١٢.

(10) انظر: الفوائد الضيائية ٢/٣٩٣.

(11) البحر المحيط ٧/٤٧٢.

(12) نفسه ٦/٣٣٠.

(13) شرح التسهيل ٢/٤٧.

(14) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٧١.

(15) شرح الأشموني ١/٢٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذَهَبَ الأستاذ المرحوم: عبّاس حَسَن مَذْهَب الكوفيين ومن تبعهم قائلاً[1]: "وهذا الرأي حسن وفي الأخذ به تيسير تؤيده النصوص الكثيرة المسموعة". وذَهَبَ الشيخ: مصطفى الغلاييني هذا المَذْهَب[2].

وما جاء في المُعلّقات السبع يُؤيِّد مَذْهَب الكوفيين وأبي حَيّان ومن تبعهم، إذ جاء الماضي حالاً غير مقترن بقد في ستة عشر موضعاً، وجاء مقترناً بقد في أحد عشر موضعاً، ومن مجيئه خالياً من "قد" قول زهير بن أبي سلمى:[3]

وَمَنْ يعْصِ أطْرافَ الزّجَاجِ فإنّه ... يطيعُ العَوَالي رُكِّبَت كُلُّ لَهْذَمِ.

وقول عمرو بن كلثوم: [4]

تَذَكَّرْتُ الصِّبَا واشْتَقْتُ لَمّا ... رَأيْتُ حُمُولَهَا أصُلاً حُدِيَّا.

وقول لبيد بن ربيعة: [5]

أغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أدْكَنَ عَاتِقٍ ... أوْ جُونَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُها.

ومن مجيئه مقترناً بقد قول عنترة:[6]

لَمّا رَآني قَدْ نَزَلْتُ أُرِيدُه ... أبْدَى نَوَاجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّمِ.

وقول لبيد: [7]

يَعْلُو بِها حَدَبَ الإكَامِ مُسَحَّجاً ... قَدْ رابَهُ عِصْيانُها ووِحَامُها.

وصفْوة القول: إنّ وجوب مجيء الماضي مقترناً بقد كما يقول البصريون ومَنْ تبعهم، أمر لا يُؤيِّده استقراء أبيات المُعلّقات السبع، ومن الأسلم القول بجواز مَجِيئِه غير مقترن بقد؛ وذلك لكثرة وروده من جهة؛ ولأن الأصل عَدَم التقدير من جهة أخرى.

---

[1] النحو الوافي ٣٩٩/٢.

[2] انظر: جامع الدروس العربية ١٠٦/٣.

[3] شرح القصائد السبع ٢٨٠.

[4] نفسه ٣٨٢.

[5] نفسه ٥٧٥.

[6] نفسه ٣٥٠.

[7] نفسه ٥٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً: الجُمْلَةُ الَّتِي تَحْتَمِلُ الحَالِيَّةَ والوَصْفِيَّةَ.

أثْنَاء تَحْلِيلِي لشواهد الحال في المُعَلّقات السبع، لَفَتَ انتباهي تَدَاخُلُ الحال مع الوصف في بعض الشواهد، فَوَجَدْتُ أنّ هناك العديد من الشواهد التي تَحتَمِلُ أنْ تكونَ حالاً أو صفة، ولقد عُدتُ إلى مصادر النحو الأم فَوَجَدْت فيها ما يَشْفي غليلي، فَذَكر علماؤنا الأفاضل ضمناً أسباب هذا التداخل؛ فصاحب الحال هو الذي يُحَدِّدُهُ ويَصنَعه[1].

يقول المُبَرِّد في باب "ما يجوز لك فيه النعت والحال"[2]: "وذلك قولك: مررت بامرأة معها رجلٌ قائمةٍ يا فتى، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة، وإن حملته على الهاء في معها قلت: رجلٌ قائمةٌ والمعنى إذا نصبت أنّك مررت به معها في حال قيامها، فكانت المقارنة في هذه الحال".

فكلام المُبَرِّد هنا دقيق، فالذي يُحَدِّدُ كون هذه الكلمة أو الجملة حالاً أو صفة هو صاحبها، فإذا كان معْرفة فهي حال، وإذا كان نكرة فهي نعت له، وهذا ما حدث في المُعَلّقات السبع، فصاحب الحال هو الذي حَدَّد كونها حالاً أو صفةً. ولقد جاء في المُعَلّقات ستة وعشرون شاهداً محتملاً للحال والوصف ما بين: مفردة وجملة وشبه جملة، وكان سبب هذا الاحتمال أو التداخل؛ كون صاحب الحال مُحلّى "بأل" التي تحتمل أن تكون للجنس أو للتعريف؛ وكون صاحبها نكرة موصوفة، وشواهد النوع الأوّل قليلة جداً وهي ثلاثة فقط، منها قول امرئ القيس:[3]

فَأَدْبَرْنَ كالجِزْعِ المُفَصَّلِ بَيْنَهُ ... **بِجِيدٍ** مُعَمٍّ في العَشِيرةِ مُخْوَلِ.

فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من الجزع على اعتبار (أل) فيه للتعريف، أو في محل جر صفة ثانية له على اعتبار (أل) فيه للجنس، وهذان الوجهان جائزان، ومنها قول زهير:[4]

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرى منْ ظَعَائِنٍ ... تَحَمَّلْنَ بالعَلْيَاءِ **مِنْ فوقِ** جُرْثُمِ ؟.

---

[1] انظر: الكتاب ٢/٥١.

[2] المقتضب ٣/٢١٦.

[3] شرح القصائد السبع ٩٤.

[4] نفسه ٢٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف، إما صفة لعلياء على اعتبار (أل) فيها للجنس وإما حال منها على اعتبار (أل) فيها للتعريف.

أما النوعُ الثاني: فَشَواهده كثيرة جداً، بلغت ثلاثة وعشرين شاهداً، ومنه قول زهير:[1]

وعَالَيْنَ أنْمَاطاً عِتَاقاً وكِلَّةً وِرَادَ الحَوَاشِي **لَوْنُها لَوْنُ عَنْدَم**

فالجملة الاسمية في محل نصب حال من كِلّة بَعْدَ وَصفِه بوارد الحواشي، أو هي في محل نصب صفة ثانية له، والوجه الأوّل هو الأقوى؛ لأن الشاعر بَيَّنَ لنا في البداية صفة "كِلّة"، ثم أراد بعد ذلك أن يخبرنا عن حال "كِلّة". وعموماً فإن المعنى يقبل الحال والوصف في هذا الشاهد، ومنه قول طرفة:[2]

وإنِّي لأُمْضِي الهَمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ بِعَوْجَاءَ مِرْقَال، **تَرُوحُ وتَغْتَدي**

ذَهَبَ ابن الأنْبَارِيّ إلى أنّ "تروح وتغتدي" موضعها النصب على الحال، فلو صَرَفتهما إلى فاعل لقلت: رائحةً وغاديةً، وذَهَبَ الشيخ: محمد علي طه الدّرّة إلى أنهما قَدْ يُعْرَبَانِ صفتين للموصوف المحذوف[3]، ومنه قول الحارث:[4]

وفديناهم بتسعة أملا ك ندامى **أسلابهم أغلاء.**

فالجملة الاسمية في محل نصب حال من أملاك بعد وصفه بندامى، أو هي في محل جر صفة ثانية له، والوجه الثاني هو الأرجح؛ لأن الشاعر لا يريد أن يعطينا وصفا لحالة منتقلة لهذه الأملاك، وإنما يريد أن يصف لنا صفة ثابتة لهم وهذه الصفة: أن ثيابهم غالية الثمن، والأملاك لا يرتدون إلا الثياب النفيسة.

وللجمل التي تحتمل الحال والوصف قيمة معنوية ملحوظة، فهي -باعتقادي- تقوم بوظيفتين نحويتين في آن معا، وهذا عنصر من عناصر الإيجاز في اللغة، أضف إلى ذلك أن الوصف المعطى بواسطة هذه الجمل يكون أكثر شمولا وإحاطة في رسم الحدث الفعلي للمقام الشعري، وهي بشكل عام تؤكد قوة العلاقة والتقارب في ما بين الحال والوصف.

---

[1] شرح القصائد السبع ٢٤٦.

[2] نفسه ١٤٩.

[3] انظر: فتح الكبير المتعال: إعراب المعلقات العشر الطوال ١/١٨٨.

[4] شرح القصائد السبع ٤٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادساً: الحال شبه الجملة.

شكّلت شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) ما نسبته (١٧,١٣٪) من مجمل شواهد الحال في المُعلّقات السبع. وكما هو معلوم فإن شبه الجملة ليست هي الحال في حقيقتها، وإنما متعلقها هو الحال. ولقد قدّره العلماء بـ "مستقراً أو استقر"[١]. وحكم شبه الجملة هنا هو حكم الجملة[٢] "إلاّ أنّ الجملة يكون لها المحل الإعرابي، في حين إن شبه الجملة يكون المحل الإعرابي لمتعلقها المحذوف". فإذا كان ما قبلها مَعْرفة فمتعلقها المحذوف هو في محل نصب حال، وإذا قُيّدت نكرة بَعْدَها، أي: إذا تقدّمت على صاحبها النكرة صارت حالاً له[٣].

ولقد جاءت شبه الجملة جاراً ومجروراً في خمسة وعشرين موضعاً، ومن ذلك قول زهير:[٤]

ديارٌ لها بالرَّقْمتَينِ كأنّها مراجِعُ وشْمٍ **في** نَوَاشِرِ مِعْصَمِ.

فالجار والمجرور متعلقهما: منظورة، وهي حال من مراجع وشم وعاملها كأنّ لما فيها من معنى الفعل، وقول عمرو بن كلثوم:[٥]

كأنّ ثيابَنَا مِنّا ومِنْهم خُضِبْنَ بأرجوان أو طُلِينا.

فالجار والمجرور متعلقهما: مشاهدة أو ملبوسة، وهي حال من ثيابنا، والعامل كأنّ لما فيها من معنى الفعل، ومنه أيضاً قول لبيد:[٦]

أغْلِي السِّباءَ **بِكُلِّ** أدْكَنَ عَاتِقٍ أوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُها.

فالجار والمجرور متعلقهما: مَعْلومةً، وهي حال من السباء، وهو أولى من تعليقها بالفعل السابق.

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٨٥، وحاشية الصبّان ٢/١٩٢، والجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة ٣٣٧، والحقّ أنّ المتعلق المحذوف يُقدّر بـ "مستقراً" و"استقر" وبغيرهما.

[٢] الجمل وأشباه الجمل ٣٣٧.

[٣] انظر: المرجع نفسه ٣٣٨.

[٤] شرح القصائد السبع ٢٣٨.

[٥] نفسه ٣٩٨.

[٦] نفسه ٥٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد جاء ظرف الزمان متعلقاً بمحذوف في محل نصب حال في ثلاثة مواضع منها قول امرئ القيس:[1]

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيرِثِ قَبْلَها وجَارَتِها أُمِّ الرَّبَاب بِمَأْسَلِ.

فالظرف متعلقه: مَعْهُوداً، وصاحبها الكاف في كَدَأْبِك، وقول الحارث:[2]

آيةٌ شَارِقُ الشَّقِيقةِ إذْ جا ءوا جَمِيْعَاً لكلِّ حَيٍّ لِوَاءُ

فـ "إذْ" ظرف زمان متعلقه: مجتمعين حين جاءوا، وهي حال من الشقيقة، وهنا جاءت الحال من المضاف إليه.

ولقد جاء ظرف المكان متعلقاً بمحذوف حال في ثلاثة مواضع، منها قول طرفة:[3]

فَطَوْراً بِهِ خَلْفَ الزَّمِيلِ وتَارَةً عَلَى حَشِفٍ كالشَّنِّ ذاوٍ مُجَدَّدِ.

فـ "خَلْفَ" ظرف متعلقة: مُسْتَقِراً خلف الزَّميل، وهي حال من الضمير المجرور، وقوله أيضاً:[4]

نَدَامَايَ بِيضٌ كالنُّجومِ وقَيْنَةٌ تَرُوحُ إلينا بَيْنَ بُرْدٍ ومُجْسَدِ.

فظرف المكان متعلق بحال تقديرها: لابسةً، وهي حال من الضمير المستتر في تروح، فالحال في هذه الشواهد محذوفة، والأصل هو جواز حذفها إلاّ في هذه الحال، أي: إذا كان شبه الجملة متعلقاً بحال فهو واجب الحذف.

وقد يَعْرض للحال ما يوجب ذكرها، وذلك في ما يلي:[5]

(١) إن كانت جواباً نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت ؟

(٢) إن كانت نائبة عن الخبر، كقول عنترة:[6]

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّما خُضِبَ البَنَانُ وَرَأْسُهُ بالعِظْلِمِ.

(٣) إن كانت منهياً عنها، كقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء/٤٣].

---

[1] شرح القصائد السبع ٢٧.

[2] نفسه ٤٩٣.

[3] نفسه ١٥٨.

[4] نفسه ١٨٨.

[5] انظر: شرح عمدة الحافظ ٤٤٥. والهمع ٥٩/٤.

[6] شرح القصائد السبع الطوال ٣٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه المَسْألة من المسائل المهمة في دراسة الحال، إذْ إنّ كثيراً من المسائل الأخرى تَرْتَبِطُ ارتباطاً وثيقاً بعامل الحال، فَسَوْفَ نَرَى كيف حَكَمَ النحويون على مَسْألة تقدُّم الحال على عاملها وصاحبها، إذْ اشترطوا في جواز تقدّمها أن يكون فِعْلها مُتَصَرِّفاً أو ما يشبهه، ومَنَعُوا تَقَدُّمها إذا كان عكس ذلك. وسنرى كيف حكموا على تعدّد الحال، فمذهب المانعين قد بُنِيَ أساساً على أنّ العامل لا يقتضي حالين في آن معاً؛ من هنا تبرز لنا أهمية العامل في الحال.

فإذا ثَبَتَ لنا هذا، فما الذي يَعْمَلُ في الحال ؟. وهَلْ العامل في الحال هو العامل في صاحبها؟. أقول: أجْمَعَ النحويون على أنّ العامل في الحال إما الفعل وإما شبهه أو ما في معْناه، وسأُقسّم حديثي إلى قسمين، أتحدّثُ في الأوّل: عن عمل الفعل المُتصرف وشبهه في الحال، وفي الثاني: عن عَمَل معنى الفعل فيها.

(أ) عمل الفعل المتصرّف وشبهه في الحال.

يَعْمَلُ في الحال الفعل المتصرّف أو ما يشبهه*. والمقصود بشبه الفعل ما[1] "يَعْمَل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر". فَمِن عمل المتصرّف قول عنترة:[2]

يَدْعُونَ عَنْتَرَ، **والرِّماحُ كَأَنّها** **أشْطَانُ بِئْرٍ** في لَبَانِ الأَدْهَمِ.

وقول عمرو بن كلثوم:[3]

لَنَا الدُّنْيا وما أَمْسَى عَلَيْهَا ونَبْطِشُ حِينَ نَبْطِشُ **قَادِرِينَا**.

وقول الحارث: [4]

وبِعَيْنَيْكَ أَوْقَدَتْ هِنْدٌ النّـا رَ آخيراً **تُلْوِي بِهَا العَلْيَاءُ**.

---

[1] شرح الكافية، الرّضي ٢٠١/١.

[2] شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٩، والشاهد في مجيء الجملة الاسمية معمولة للفعل المتصرّف "يَدْعون".

[3] نفسه ٤٢٧، والشاهد في مجيء الحال المفردة "قادرينا" معمولة للفعل المتصرّف "نَبْطِشُ".

[4] نفسه ٤٣٧، والشاهد في مجيء الجملة الفعلية "تُلْوِي بِهَا العَلْيَاء" حالاً معمولة للفعل المتصرّف "أوقدت".

* حول عَمَل شبه الفعل انظر: المقتضب ٣٠٧/٤، والأصول ٢١٧/١، والواضح للزبيدي ٧٩، وشرح عيون الإعراب، المجاشعي ١٥٤، وشرح المفصل ٥٧/٢، وشرح الكافية، الجامي ٣٨٣/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن عَمَلِ شبه الفعل بالحال قول امرئ القيس:[1]

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غَيْرُ مُفَاضةٍ تَرَائِبُها مَصْقُولَةٌ كَالسَّجَنْجَلِ.

وقول عنترة:[2]

فَإِذا شَرِبْتُ فَإِنَّني مُستَهلِك مَالِيَ وعِرْضِي وافرٌ لم يُكْلَمِ.

وقول لبيد:[3]

مِنْ كُلِّ محفوف يُظِلُّ عِصِيَّهُ زوجٌ عَلَيْهِ كِلَّةٌ وقِرَامُها.

وصفوة القول: إن الحال جاءت معمولة لفعل متصرِّف في مائة وستة وستين شاهداً (١٦٦)، ولمعنى فعل في عشرة شواهد (١٠)، ولشبه الفعل في خمسة شواهد (٥)، وفي ما يلي حديث حول عَمَل معنى الفعل في الحال.

(ب) عَمَل معنى الفعل في الحال.

يُقْصَدُ بمعنى الفعل[4] "ما يُستَنْبَطُ مِنْهُ معنى الفعل ولا يكون من صيغته"، وذلك كالظرف والجار والمجرور، وحرف التنبيه، والإشارة، وحرفي: النداء والتمني. ولقد اخْتَلَفَ العلماء في جواز عَمَل حرف التنبيه والإشارة في الحال. فَذَهب الجمهور إلى أنّه يَعْمَلُ، يقول المُبَرِّد[5]: "وتقول هذا عبد الله قائماً، فتنصب (قائماً) لأنّ قولك (ها) للتنبيه، فالمعنى: انتبه له قائماً، وقال الله عزّ وجل: ﴿ هَذِهِ ناقَةُ اللَّه لَكُمْ آيةً﴾ [هود/٦٤] ﴿ وهَذَا بَعْلي شَيْخاً﴾ [هود/٦٢] ".

ولقد تَبِعَهُ في ذلك ابنُ السَّرَّاج قائلاً[6]: "واذا قلت ذاك زيدٌ قائماً فإنما ذاك للإشارة كأنّك قلت: أُشير إليه راكباً"، وتبعه أيضاً كلّ من: الزُّبَيْدِيُّ[7]، والزَّمَخْشَرِي[8]، وابنُ يَعِيش[9].

---

(1) شرح القصائد السبع الطوال ٥٨، والشاهد في مجيء الجملة الاسمية الحالية "ترائبها مصقولة" معمولةً لشبه الفعل، وهي الصفات المتقدّمة على الحال.

(2) نفسه ٣٣٩، والشاهد في مجيء الجملة الاسمية الحالية "وعرضي وافرٌ" معمولةً لاسم الفاعل "مستهلك".

(3) نفسه ٥٣١، والشاهد في مجيء الجملة الفعلية الحالية "يُظِلُّ عصيَّه زوجٌ" معمولة لشبه الفعل وهو اسم المفعول "محفوف".

(4) شرح الكافية ٢٠١/١.

(5) المقتضب ٣٠٧/٤.

(6) الأصول ٢١٨/١.

(7) انظر: الواضح ٧٩.

(8) انظر: المفصّل ٩٠.

(9) انظر: شرح المفصّل ٥٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذَهَبَ ابن هشام إلى أنَّ العامل في قولنا: هذا زيدٌ قائماً، يُحتَمَلُ أن يكون معنى التنبيه أو معنى الإشارة[1]. وذَهَبَ ابن أبي العافية*، والسُّهَيْلِيّ إلى إنكار عَمَل التنبيه في الحال، ولكن الأوّل: وافقهم في عمل اسم الإشارة، أما الثاني: فلم يوافقهم في عمل الاثنين: التنبيه والإشارة[2].

وقال السُّهَيْلِيّ: إنّ الناصبَ في مثل هذه المَسْألة فعل مضمر تدل عليه الجملة تقديره: انظر إليه قائماً[3]. ونقل السُّيُوطي عن أبي حيّان أنّه اختار ما اختاره السُّهَيْلِيّ قائلاً[4]: "إنّه قريب؛ لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلاّ أنّ فيه تقدير عامل لم يلفظ به قَطْ، ثم صَرّح باختياره". وذكر السُّهَيْلِيّ أنّ كَأَنّ وَحْدَها تعمل في الحال قائلاً[5]: "ولا نَعْلَم حرْفاً يَعْمَل مَعْناه في الحال إلاّ كَأَنّ وَحْدَها".

والأصحّ ما ذَهَبَ إليه الجمهور من أن حرْف التنبيه هو الذي يَعْمَل في الحال لا الفعل مَحْذوفاً؛ لأن الأصل عدم التقدير، فالحكم بالموجود أولى من الحكم بالغيبي.

واخْتَلَفُوا أيضاً في جواز عَمَل حرْف: الترجي والتمني في الحال. فذهب الزَّمَخْشَرِي إلى جواز ذلك[6]، وتبعه ابن مالك[7]. وذَهَبَ السُّهَيْلِيّ، والرّضيّ، وأبو حيّان إلى إنكاره؛[8] "لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال بل العامل هو الخبر المؤخّر على ما هو مَذْهَب الأَخْفَش". والأصح ما ذَهَبَ إليه السُّهَيْلِيّ، والرّضِيّ، وأبو حيّان؛ لِمَا ذكَرَه الرّضِيّ؛ ولِقِلّة ورود الحال في جملة مبدوءة بليت أو لعل، فلم تَرِدْ في المُعَلّقات السبع مُطْلَقاً.

وذَهَبَ الفَارِسِيّ إلى أنّ معنى حروف الاستفهام والنفي لا يعمل في الحال؛ وذلك لأنها لا تشبه الفعل لفظاً، يقول الرّضيّ[9]: "وينتقض ما قاله باسم الإشارة وحرف التنبيه فإنهما لا

---

(1) انظر: مغني اللبيب ٧٣٣.

(2) انظر: ارتشاف الضرب ٣٥١/٢.

(3) انظر: المصدر نفسه ٣٥١/٢.

(4) القول للسيوطي في الهمع ٣٦/٤.

(5) نتائج الفكر ١٨٠.

(6) انظر: المفصل ٩٠.

(7) انظر: شرح عُمْدَة الحافظ وعدّة اللافظ ٤٣٣.

(8) شرح الكافية ٢٠١/١.

(9) نفسه ٢٠١/١.

* هو محمد بن أبي العافية النحوي المقرىء الاشبيلي، أخَذَ النحو عن أبي الحجّاج الأعلم. وكان من أهل المعرفة والأدب، توفي سنة تسع وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي ٧٣/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما في الحال"، وصدّق الرّضيّ حين قال[1]: "فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله". وذَهَبَ ابن مالك إلى أنّ الاستفهام المقصود به التعظيم يَعْمَلُ في الحال، وذلك كقول الشاعر:[2]

يا جَارَتَا مـــا أَنْتِ **جَـــارَهْ** بَانَتْ لِتَحْزِنَنَـــا عِفَـــارَهْ.

والأصحُّ أن تكون "جارة" تمييزاً لا حالاً؛ وذلك لصلاحية وقوّة دخول مِنْ عليها؛ ولأن الشاعر يَقْصد تبيين جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار. وبالنسبة لِعَمَل معنى الفعل في المُعلّقات أقول: لَمْ يَعْمَلْ من معاني الأفعال إلاّ "كَأنّ"، إذْ وَرَدت في عشرة مواضع، والذي لاحظته أنها وردت مرّة واحدة في القسم الخاص بالحال المفردة، وتسع مرات في القسم الخاص بالحال شبه الجملة، ومن ذلك قول امرئ القيس:[3]

كَأنّ السّبَاعَ فيه **غرقى** عشيّةً بِأرْجائِهِ القُصْوى أنَابِيشُ عُنْصُلِ.

وقول طرفة:[4]

كَأنّ حُدُوجَ المالكيّة غُدْوَةً خَلاَيَا سَفِينٍ **بالنّوَاصِفِ** مِنْ دَدِ.

وقول زهير: [5]

دِيَارٌ لها بالرَّقْمَتَيْنِ كَأنّها مَرَاجِعُ وَشْمٍ **في نواشِرِ** مِعْصَمِ.

وورود "كَأنّ" عاملة في الحال في المُعلّقات بكثرة يُؤيّد كلّ مَنْ ذَهَبَ إلى أنها تعمل في الحال وبالذات أبي حيّان حينما قال[6]: "وفي كَأنّ خلاف والصحيح أنّها تعمل في الحال".

إذنْ فالعامل في الحال إما الفعل أو ما يشبهه، وإما مَعْناه. والعامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقة أو حُكْماً، وهذه مَسْألة خلافية، إذْ ذَهَبَ الجمهور إلى أنّ العامل في الحال

---

[1] شرح الكافية ٢٠١/١.

[2] انظر: شرح عُمْدَة الحافظ ٤٣٥، والبيت للأعشى ميمون قيس، ولقد ورد في المقرّب ١٦٥/١، وشرح شذور الذهب ٢٥٧، وشرح ابن عقيل ٥٥٣/٢. وذَهَبَ ابن عُصْفُور، وابن هشام، وابن عقيل إلى أنّ (جارة) تمييز وما: مبتدأ، وأنت: خبرها، وذكر أبو حيّان أنّ الدليل على أنّه تمييز صلاحية دخول مِنْ عليه. انظر: ارتشاف الضرب ٣٥٢/٢، وبهذا فلا شاهد في البيت.

[3] شرح القصائد السبع ١١١، والشاهد في مجيء "غرقى" حالاً لمعمولها "كَأنّ" وهو معنى فعل.

[4] نفسه ١٣٥، والشاهد في "بالنواصفِ"، إذْ جاءت شبه الجملة متعلقة بمحذوف حال من المالكية، والعامل فيها كَأنّ وهو معنى فعل.

[5] نفسه ٢٣٨، والشاهد في مجيء شبه الجملة "في نواشر" متعلقة بمحذوف حال معمولة لكأن وهو معنى فعل.

[6] ارتشاف الضرب ٣٥٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هو العامل في صاحبها حقيقة نحو: جاء زيد راكباً، أو حكماً نحو: هذا زيدٌ قائماً، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل بصاحبها كالصفة والموصوف تماماً.[1]

ولقد أجَازَ ابنُ مالك أن يَعْمَل في الحال غير العامل في صاحبها، وعَمل على تخريج قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [الأنبياء/٩٢] فـ "أمتكم" صاحب الحال عَمِلَتْ فيه "إنّ" وفي الحال الإشارة.[2]

وذكر ابن هِشَام أنّ سِيبَوَيه أجَازَ ذلك، ومن خلال البحث وجدت أن إجازته كانت مفهومة ضمناً، وذلك حينما أجاز مجيء الحال من المبتدا[3]. يقول أبو حَيّان[4]: "ومذهب الأكثرين أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهو الذي نختاره خلافاً لمن أجاز الاّ يكون عاملاً في ذي الحال".

إذن فأكثر النحويين على أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وإذا كان الأمر كذلك، فَهَلْ يَعْمَلُ العامل في حالين ؟.*

اخْتَلَفَ العلماء في هذه المسألة، فَذَهَبَ الجُمْهُورُ إلى أنّ العامل يَقْتَضِي حالين. وذَهَبَ الفَارِسِي، وابن عُصْفُور إلى أنّ العامل لا يَعْمَل في حالين. وسوف أبسط الحديثَ حول هذه المسألة في الفصل الثاني من هذا البحث؛ وذلك عند حديثي عن ظاهرة تعدد الحال، فهذه الظاهرة ترتبط مباشرة بهذه المسألة.

- عامل الحال المُؤَكِّدة.

اختَلَفَ النحويون في عامل المؤكِّدة، فَذَهب سِيبَوَيه إلى أنّه فعل مضمر تقديره: أعرفُ ذلك أو أُحِقُّه في نحو: زيد أبوك عطوفاً.[5] وذَهَبَ الزَّجّاج إلى أنّه الخبر مؤولاً بمسمى،

---

[1] انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم ١٢٩، وشرح الأشمُوني ٢٥١/١.

[2] انظر: تسهيل الفوائد ١١١، والهمع ٣٦/٤.

[3] انظر: الكتاب ٥٢/٢.

[4] ارتشاف الضرب ٣٦١/٢.

[5] انظر: الكتاب ٧٩/٢، ٧٨، ٧٩.

* اختلف العلماء في عامل حالي أفعل التفضيل، فَذَهب المُبَرِّد، والزجّاج، وابن السَّرّاج، والسِّيرَافيّ، والفَارِسِيُّ إلى أنهما منصوبان على إضمار كانٍ التّامّة صلة لإذا إن كانت الحالان على تقدير الحال، وصلة لإذا إن كانا مما تقدم. وذَهَبَ المازني، وابن كَيْسان، وابن جِنّي، وابنُ خَرُوف إلى أنّ أفْعَلَ التفضيل هو العامل في الحالين، فبسراً حال من الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من الضمير في منه، واختار أبو حَيّان هذا المَذْهب وهو الأصح؛ لأن تقدير العمل مع وجود العامل ضعيف. انظر: ارتشاف الضرب ٣٥٣/٢، والهمع ٣١/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذَهبَ ابن خَرُوفٍ إلى أنّه المبتدأ مُضمّناً معنى التنبيه[1]. وذَهَبَ ابن مالك إلى أنّه فعل مضمر ويتضح هذا من قوله:[2]

وإنْ تُؤكِّد جملةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُها ولَفْظُهَا يُؤَخَّر.

وذكر الرّضي الاستَرَابَاذِي أن ابن مالك ذَهَبَ إلى أنّ العامل هو معنى الجملة وأيّدَهُ في ذلك[3]، غير أنّ ابنَ مالك كما يتضح من كلامه السابق ذكره في الألفية يَرَى أنّ العامل هو فعل مُضْمر. ولقد ذَهَبَ الإمام مُهَذّب الدّين مُهَلَّب بن حسن المُهَلَّبيّ إلى أنّ العامل هو معنى الجملة[4]، وبذلك يكون الرضيّ قد ذَهب مذْهَب المُهلَّبي، وجميع هذه المذاهب معقولة وجائزة.

- **حذف عامل الحال.**

ذكر النحويون أن عامل الحال يُحْذَفُ وُجُوباً وجَوَازاً، وقد حَدّدوا الأحوال التي يجب فيها حذف عامل الحال في ما يلي:

(١) إذا كانت مؤكدة لمضمون جملة قبلها؛ وذلك لأن الجملة قبلها بمنزلة البدل من اللفظ، نحو: زيد أبوك عطوفاً، والتقدير: أُحِقُّه عطوفاً[5].

(٢) إذا دلّ العامل على توبيخ، نحو: أقائماً وقَدْ قَعد النّاس.[6]

(٣) إذا دلّ على نقص أو ازدياد بتدريج، نحو: اشتر بدينار فسافلاً وتصدّق بدرهم فصاعداً.[7]

(٤) إذا كانت الحال سادّة مسدّ الخبر[8]، نحو قول عنترة:[9]

عَهْدي بِهِ مدَّ النَّهَارِ كَأَنَّما خُضِبَ البَنَانُ ورَأْسُهُ بالعِظْلَمِ.

وذكر النحويون أنه يَجُوزُ حَذْف عامل الحال إما لدليل حاليّ؛كقولنا للمسافر: راشداً وللقادم من الحج: مَأجوراً، وإما لدليل مقالي؛كقول الحق: ﴿ أَيَحْسَبُ الانْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ

---

[1] انظر: شرح المفصل ٢/٦٥، والهمع ٤/٤١.

[2] الألفية ٣٣.

[3] انظر: شرح الكافية ١/٢١٥.

[4] انظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد ٢٣٠.

[5] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٣.

[6] انظر: الكتاب ١/٣٤٠.

[7] انظر: حاشية الصبّان ٢/١٩٣.

[8] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٣.

[9] شرح القصائد السبع ٣٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عِظَامَهُ ۞ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ [القيامة/٤]، ففي هذه الآية حُذِف عامل الحال والمجوِّز لذلك؛ وجود دليل مقالي تمثّل بكون الحال هنا جواباً لنفي وشرط[١]، واختَلَفُوا في عامل النصب هنا، فذهب سِيبَوَيه إلى أن انتصاب قادرين بفعل مضمر دَلّ عليه قوله تعالى: ﴿ أَن لن نجمع عِظَامه﴾ وتقديره: نجمعها قادرين[٢]، تبعه في ذلك الزَّمَخْشَرِي[٣]، وابنُ يَعِيشَ[٤]، وابن هِشَام[٥]. وذَهَبَ الفَرّاء إلى أنها منصوبة بإضمار فعل دَلّ عليه الفعل المذكور أوّلاً وهو قوله: ﴿ أَيَحْسَبُ الانْسَانُ﴾ وتقديره: بلى فليحسبنا قادرين على أن نُسَوِّي بنانه وهذا يَجْعَلُهُ مفعولاً ثانياً لِحَسِبَ[٦]. وذكر ابن يعيش أن بَعْضَهم ذَهَبَ إلى أنّ التقدير: بلى نَقْدِرُ قادرين ولكن هذا ضعيف[٧]، ومن شواهد حذْف عامل الحال في المُعلّقات إضافة للشاهد المتقدّم قول عمرو ابن كلثوم: [٨]

بِرَاسٍ من بني جُشْمِ بنِ بكْرٍ نَدُقُّ بِهِ السَّهُولَةَ والحَزُونَا.

فالجار والمجرور في قوله: "بِرَاس" متعلقان بفعل محذوف تقديره: "نجيء" وهذا الفعل المحذوف هو العامل في الجملة الفعلية الواقعة حالاً "ندق به السهولة".

- مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.

وهذه الظاهرة من الظواهر الملفتة للنظر في المُعلّقات السبع، إذْ تَكَرَّرت في سبعة مواضع، ومن ذلك قول عمرو بن كُلثُوم:

أَلاَ هُبِّي بِصَحْنِكِ فَاصْبَحِينَا ولا تُبقِي خُمُورَ الأَنْدَرِينَا [٩]

مُشَعْشَعَةً كَأَنَّ الحُصَّ فيها إِذَا مَا المَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا [١٠]

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٢.

[٢] انظر: الكتاب ١/٣٤٦.

[٣] انظر: المفصّل ٩٣.

[٤] انظر: شرح المفصل ٢/٦٩.

[٥] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٣.

[٦] انظر: معاني القرآن ٣/٢٥٨.

[٧] انظر: شرح المفصل ٢/٦٩.

[٨] شرح القصائد السبع ٤٠١.

[٩] نفسه ٣٧١.

[١٠] نفسه ٣٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالعامل في الحالين: "مشعشعة" و "كأن الحصّ فيها" هو الفعل (تبقي) في البيت الأوّل، ومنه قول لبيد:

ومُقَسِّمٍ يُعْطِي العَشِيرَةَ حَقَّهـــا ومُغَذْمِرٍ لحقوقهـا هَضَّامُها. [1]

فَضْلاً وذو كَرَمٍ يَعِينُ على النَدى سَمْحٌ كَسُوب رَغَائِبٍ غنَّامُهَا. [2]

فالعامل في الحال "فَضْلاً" هو الفعل (يعطي) في البيت السابق للبيت الذي جاءت فيه الحال.

هذه أهم المسائل والمباحث المتعلّقة بأقسام الحال وأنواعها وعاملها في النحو العربي وفي المُعَلّقات السبع. ودَعْنا نَنْتَقل الآن إلى الفصل الثاني من هذا البحث، لنبحث فيه أوصاف الحال وأحكامها في نظم الكلام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] شرح القصائد السبع ٥٩٢.

[2] نفسه ٥٩٣.

الفصل الثاني

صِفَةُ الحالِ وأحْكَامُها في نَظْمِ الكَلَامِ

- المبحث الأوّل: أوْصَافُ الحالِ.
- المبحث الثاني: صَاحِبُ الحَالِ.
- المبحث الثالث: أحْكَامُ الحَالِ فِيْ نَظْمِ الكَلَامِ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إِرْهَاصَة:

يَهْدِفُ هذا الفصل إلى بَحْثٍ وتَبيين أهم المسائل المتعلّقة بأوصاف الحال وأحكامها في النحو وفي المُعلّقات السبع، وهو يتكوّن من ثلاثة مباحث أساسية، سأتحدث في الأوّل: عن أوصاف الحال من حيث: الجُمُودِ والاشْتِقَاق، والتَّعريفِ والتنكير، وفي الثاني: عن صاحب الحال. ومن جملة المسائل التي ستتم مناقشتها في هذا المبحث: مجيء الحال من النكرة، ومن المضاف،ومن المضاف إليه، ومن المبتدأ.

أما المبحث الثالث: فَسَأتحدث فيه عن المسائل التركيبية المتعلقة بأحكام الحال، وذلك كمَسْألة: تعدد الحال ورتبتها ومَسْألة مطابقتها لصاحبها، وبهذا المبحث أكُونُ قد أتَيتُ على معظم مسائل الحال في النحو وفي المُعلّقات السبع.

المبحث الأوّل: أوْصافُ الحالِ.

أولاً: الحالُ اشْتِقاقاً وجُمُوداً.

الأصل في الحال عند جُمهور النحويين الاشْتِقَاق، وقد وَرَدَتْ جامدة بنسبة لا بَأس بها في المُعلّقات السبع وحتى في غيرها، وهذه المَسْألة من المسائل المهمة في هذا المبحث، إذْ كانت وما زالت مَثَار جَدَلٍ ونقاشٍ بين المتخصصين، ففي كثير من الشواهد النثرية والشعرية ما يَخْرُقُ قواعد النحويين في هذه المَسْألة. ودَعْنَا نُقَسِّم حديثنا حول هذه المَسْألة إلى قسمين: فنتحدث في البداية عن اشتقاق الحال في النحو العربي وفي المُعلّقات السَّبع، ثم ننتقل بعْد ذلك إلى الحديث عن جمودها.

(أ) اشتقاق الحال*.

ذَهَبَ جمهور النحويين إلى أنّ الأصل في الحال أنْ تَأتي مشتقة[1]؛ وذلك لأنها صِفَةٌ في المعنى وأصل الصفات الاشتقاق[2]، ولأنّه[3] "لا بُدّ أن تدل على حدث وصاحبه وإلاّ لَمْ تُفِدْ

---

[1] انظر: الكتاب ٣٩١/١، والمقتضب ٢٣٦/٣، وشرح المفصّل ٦٠/٢.

[2] انظر: شرح المقدّمة المحسبة، ابن بابَشَاذ ٣١٣/٢.

[3] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المُرَادي ١٢٤/٢.

* اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاشتقاق، فذهب الكوفيون إلىٰ أنّ المصدر مشتق من الفعل، في حين ذَهَبَ البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر. انظر: الإنصاف ٢٣٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيان هيئة ما هي له والأكثر فيما يَدُلّ على حَدَثٍ وصاحبه أن يكون مشتقاً نحو ضارب وعالم وكريم وقد يكون جامداً في تأويل المشتق".

إذن فالجمهور على وجوب اشتقاق الحال، ولكنّ حكمهم هذا لم يَسْلَم من الاعتراض والنقد، وممن اعترض عليهم ابنُ مالك فَوَجّه سِهَامَه إلى حكمهم هذا قائلاً[1]: "واشتقاقه وانتقاله غَالِبَان لا لازِمان"، وتبعه في ذلك الرّضي الاستَرَابَاذِي، ولكن ما جاء بِهِ الرّضي يُعَدُّ ثورة على ما جاء به النحويون في هذه المَسْألة هَدَفت إلى استئصال قضية "ضرورة تَأويل الجامد بالمشتق" من جَذْرها، فَنَادى هو وابن الحاجب بِعَدَم وجوب التَّأويل؛ لأنّه على حَدّ تعبيره تكلُّفٌ، يقول الرّضي[2]: "قال المُصَنِّف* وهو الحق لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حدّه وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلّف تأويله بالمشتق"، ولكنه أقرّ في النهاية بأنّ[3] "الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق".ولقد تبعهما في ذلك المُرَادِيّ فأكّد على أنّ اشتقاقه غالِبٌ لا واجبٌ[4].

فالمَسْألة عند الرّضيّ وابن الحَاجِبِ هي مَسألة معنى قبل أن تكون مَسألة لفظ مشتق، فالمشتق والجامد بنظرهما متساويان، إذْ يقومان بوظيفة واحدة في مبحث الحال وهي: تبيين هيئة صاحبهما، وبما أنّ الأمر كذلك فلماذا التّأويل ؟!.

أنَا أُوافِقُ هَذين العالمين في ما ذَهبا إليه، فليست هناك من ضرورة تَدْعونا إلى تأويلها بالمشتق؛ وذلك لما ذَكرته آنفاً؛ ولأن ورودها جامدة في الاستعمال ليس بقليل، ففي المُعَلّقات وردت جامدة في عشرين موضعاً (٢٠)، ومشتقة في اثنين وثلاثين موضعاً (٣٢)، صحيح أنّ ورودها مُشتقة أكثر من ورودها جَامِدَة، ولكن يجب أن لا يَدْعونا هذا إلى التّأويل؛ لأن جمودها في المُعَلّقات ليس بقليل، وأنا لا أتحامل على التّأويل، فَأنا أُومن بضرورته في العربية؛ وذلك[5] "لكثرة الإيجاز فيها إذْ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذّكاء ويكفيهم في الفهم

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠٨.

[2] شرح الكافية ٢٠٧/١.

[3] نفسه ٢٠٧/١ و ٢٠٨.

[4] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٤/٢.

[5] من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف ٨٣.

* يَقْصِدُ الرّضي بقوله: "المُصَنِّف" ابن الحاجب، فابن الحاجب ذَهَبَ إلى أنّ كُلّ ما دَلّ على الهيئة هو حال، فلم يَشْتَرِطْ فيه الاشتقاق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإشارة والرمز". وتأويل الجامد هنا هو ليس خدمة للعربية وضرورة من ضروراتها، إنّه تعقيد لها وتحميل لها ما لا طاقة لها على حمله، إنّه كما يقول الرّضي: "تَكَلّف" بكل ما تحمله هذه الكلمة من دلالات.

وإن كنت قد أنكرت تأويل الجامد بالمشتق في مبحث الحال فإنني لا أُنكر التّأويل ككل، فَذَهبت مَذْهب عالمين جليلين أنكرا وجوب التّأويل في هذه المَسْألة لأسباب مشروعة ومقنعة، وقد ازدادت قناعتي حينما قَرَأت المُعَلّقات السبع، ومن قبل المُعَلّقات القرآن الكريم، فهناك العَشَرات من الآيات التي وردت فيها الحال جامِدَة، وفي الجدول التالي توضيح لعدد مَرّات ورود الحال مشتقة وجامدة في كل معلّقة:

طبيعة الاستعمال / المعلقة	مشتق اسم فاعل	مشتق اسم مفعول	مشتق صفة مشبهة	جامد
م / امرئ القيس	١	–	٣	٧
م / طرفة	١	١	–	١
م / زهير	١	–	٢	٤
م / عنترة	١	–	–	–
م / عمرو بن كلثوم	١	٥	٥	٤
م / الحارث	١	–	١	١
م / لبيد	٨	١	–	٣
المجموع	١٤	٧	١١	٢٠

ولقد جاءت الحال مشتقة: اسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة، فقط في المُعَلّقات، فَلَمْ تَرِدْ اسم تفضيل ولا غيره من المشتقات، فَمِن مجيئها اسم فاعل من الثلاثي قول امرئ القيس:[1]

فَبَات عَلَيهِ سَرْجُهُ ولِجَامُه وباتَ بِعَيْنِي **قائماً** غَيْرَ مُرْسَلِ

---

[1] شرح القصائد السبع ٩٩، والشاهد في "قائماً"، إذْ جاءت حالاً مشتقة اسم فاعل من الثلاثي "قام".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن مجيئه مجموعاً قول عنترة: [1]

والخَيْلُ تَقْتَحِمُ الخَبَارَ عَوَابِساً مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وأجْرَدَ شَيْظَمِ.

وصفوة القول: إنّها جاءت مشتقة اسم فاعل في أربعة عشر موضعاً، واسم مفعول في سبعةِ مواضع، ومن مجيئها اسم مفعول من الثلاثي قول طرفة: [2]

إذَا نَحْنُ قُلْنَا اسمِعِيْنَا انْبَرتْ لَنَا عَلَى رِسْلِها مَطْرُوفَةٌ لَمْ تَشَدَّدِ.

ومن مجيئها اسم مفعول من غير الثلاثي، قول عمرو بن كلثوم: [3]

مُشَعْشَعَةٌ كَأنَّ الحُصَّ فيها إذَا مَا المَاءُ خَالَطَها سَخِيْنَا.

وجاءت مشتقة صفة مشبهة في أحد عشر موضعاً، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم: [4]

بأنّا نُوردُ الرّاياتِ بِيْضَاً ونُصْدِرُهُنَّ حُمْراً قد رَوِيْنَا

وتظهر جماليات اشتقاق الحال في مجيء الصفة المشبهة دالّة على صيغة أخرى، وذلك كقول امرئ القيس: [5]

مَدَدْتُ بِغُصْنَي دَوْمَةٍ فتمايلت عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

فهاتان الصفتان المشبهتان بمعنى اسم المفعول، أي بمعنى: مهضومة الكشح ومَرْوية المُخَلْخَلِ، جاء بهما الشاعر كصفتين مشبهتين، ولم يَأتِ بهما على صيغة اسم المفعول؛ حفاظاً على موسيقى البيت الشعري مِنْ جهة؛ ولأنّ قوله: "هضيم وريّا" هو أبلغ من قوله: مهضوم ومَرْوي، وأخف في السمع، لكن الكشف عن هذه الأشياء في النص لا يتأتّى إلا لذي بصيرة، ومنه قول زهير: [6]

مَتَى تَبْعَثُوها تَبْعَثُوهَا ذَمِيمَةً وتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُمُوهَا فَتَضْرَمِ.

---

[1] شرح القصائد السبع ٣٦٢، والشاهد في "عوابساً"، إذْ جاءت حالاً مشتقة اسم فاعل مجموع جمع تكسير.

[2] نفسه ١٩٠، والشاهد في "مَطْروفة"، إذْ جاءت حالاً مشتقة اسم مفعول من الفعل الثلاثي "طرف".

[3] نفسه ٣٩٢، والشاهد في "مشعشعة"، إذْ جاءت حالاً مشتقة اسم مفعول من غير الثلاثي.

[4] نفسه ٣٨٨، والشاهد في وقوع "بيضاً" و "حمراً" حالاً، وهما صفتان مشبهتان مجموعتان.

[5] نفسه ٥٦، والشاهد في وقوع "هضيم" و "رَيّا" حالاً، وهما صفتان مشبهتان بمعنى اسم المفعول.

[6] نفسه ٢٦٧، والشاهد في مجيء "ذميمة" حالاً على هيئة صفة مشبهة دالة على اسم المفعول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـ "ذميمة" هنا هي حال من الضمير الواقع مفعولاً به، جاءت على هيئة صفة مشبهة دالة على اسم المفعول بمعنى: "مَذْمُومَةً"، فهذا الشاهد وسابقه يظهران قيمة الاشتقاق وقيمة الحال ككل في الحفاظ على موسيقى وبلاغة القصيدة، ولعمري إن قوله: (هَضيم وريّا وذميمة) هو أبلغ بكثير من صياغة هذه الصفات على هيئة اسم المفعول.

والذي لا بدّ من تأكيده أن جمود الحال لا يقل أهميّة وقيمة عن اشتقاقها، فَكُلٌّ له حُسْنُهُ وجماله في موضعه، وله أسراره في النص الذي يرد فيه، فإذا كانت هذه معالم اشتقاق الحال في المُعلّقات السبع، فما هي معالم جمودها ؟.

(ب) جمود الحال.

أشرتُ سابقاً إلى أنّ جُمهُورَ النحويين قد ذَهَبُوا إلى وجوب اشتقاق الحال وتأويل الجامد بالمشتق، وأشرتُ إلى مذْهَب ابن الحاجب والرضي الذي ينُصُّ على عدَم وجوب تأويل الجامد بمشتق؛ لأن في هذا تكلّفاً ظاهراً؛ ولأن الاستعمال العربي الأصيل أثْبَتَ أنّ الحال تَـرِدُ جَامِدَةً بكثرة، فنحن نُؤوّل شاهداً، شاهدين، ثلاثة شواهد قد خَرَجَت عن القاعدة، أما هذه الشواهد الكثيرة التي جَاءَت الحال فيها جامدة، فلا نَستَطِيْعُ تأويلها بمشتق، فلا بُدَّ من أنْ نُثْبِتَ هذه الشواهد أنّ الحَالَ تَرِدُ مُشتَقّة وجَامِدَة، ولا داعي لِتأويل الجامدة منها بالمشتق.

ولقد حدّد النحويون المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة، وهي:

(١) إذا دلّت على سعر: ولقد أفْرَدَ سِيْبَوَيه باباً أسماه باب[١] "ما ينتصب فيه الاسم لأنّه حال يقع فيه السِّعْرُ" وذلك كقولك: بعته داري ذراعاً بدرهم، و بعت البر قفيزين بدرهم، فالحال في هذه الأمثلة جامدة مؤوّلة بمشتق -عند جمهور النحويين- تقديره: مُسَعَّراً[٢]، والذي أغْنى عن اشتقاقها -كما يقول ابن مالك- دلالتها على سعر[٣].

---

[١] انظر: الكتاب ٣٩٦/١.

[٢] انظر: المصدر نفسه ٣٩٢/١.

[٣] انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢) إذا دلّت على ترتيب*: وذلك كقولك: بَيَّنْتُ له حِسَابه باباً باباً، والتقدير: مُصَنَّفاً[١]، وادخلوا البابَ واحداً واحداً، والتقدير: مرتبين واحداً بعد واحد.[٢]

(٣) إذا دلّت على مُفَاعلة**: وذلك كقول سيبويه[٣]: "كَلَّمته فاه إلى فيّ، وبَايَعْتُهُ يداً بيدٍ، كأنّه قال: كَلَمْتُهُ مُشَافهةً، وبايعته نَقْداً، أي كلمته في هذه الحال". فالذي يتضح من كلام سيبويه أنّه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ويمكن تمثيل ذلك بما يلي:

توضع موضع ← مُشَافَهَةً ← تؤول بـ ← مُشَافِهاً.

(فاه إلى فيّ)

ولقد جعل النحويون -ما عدا هشاماً- هذه الأمثلة مما لا يُقَاسُ عليه، صَرّح بذلك ابن مالك[٤]، والرّضي[٥]، والسُيُوطي[٦]. وذَهَبَ عبّاس حسن مذْهب هِشَام قائلاً[٧]: "وكل هذا قياس في الرأي الأحسن".

---

[١] انظر: الكتاب ٣٩٣/١.

[٢] انظر: الهمع ١٠/٤، والمسائل المنثورة، الفَارِسي ٣٦، وانظر كذلك: التدريب في تمثيل التقريب، أبو حَيّان ١٣٩.

[٣] الكتاب ٣٩١/١.

[٤] انظر: تسهيل الفوائد ١٠٨.

[٥] انظر: شرح الكافية ٢٠٢/١.

[٦] انظر: همع الهوامع ١١/٤.

[٧] النحو الوافي ٣٧٠/٢.

* اختلف العلماء في إعراب الثاني من هذه الحال، فذهب الفَارِسي -وفي مذهبه غرابة- إلى أنه معمول للحال الأولى. وذَهَبَ ابن جنّي إلى أنه في موضع صفة للأولى، وتقديره: باباً ذا باب، فحذف "ذا" وأُقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأوّل كما تقول: زيد عمروٌ أي مثل عمرو. وذَهَبَ الزّجّاج إلى أنّه توكيد للأولى. وذَهَبَ أبو حَيّان إلى أنّ الأوّل والثاني منصوبان على الحال كليهما بالعامل الأوّل؛ لأن من مجموعهما تأتي الحال، وتبعه في ذلك المُرَادي، والأصحّ ما ذَهَبَ إليه أبو حَيّان والمُرَادي؛ لأنّ الحال لا تَأتي من واحد دون الآخر، إذْ صَرّح سيبَوَيه بأنّه "لا يجوز أن تقول: بَيَّنْتُ له حِسَابَه باباً فيرى المخاطب أنّك جعلت له حساباً باباً واحداً غير مفسر". الكتاب ٩٣/١، انظر مذاهب النحاة في: الهمع ١٣/٤، وشرح التصريح ٣٧٠/١، والنحو الوافي ٣٧١/٢.

** وفي "فاه إلى فيّ" مذاهب، الأوّل: مَذْهب سيبَوَيه السابق. والثاني: مَذْهَب الأخْفَش الذي ينص على أنّ أصله "من فيه إلى فيّ" ولكن حُذف الجار فَنُصِب. والثالث: مَذْهَبُ الكوفيين الذي ينص على أن أصله كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ فهو مفعول به. والرابع: مَذْهَب الفَارِسِي والذي ينصّ على أنّه حال نائبة مناب جاعلاً، ثُمّ حُذِفَ وصار العامل فيها "كَلّمته". والخامس: مَذْهَب ابن مالك الذي ينص على أن جعل "فاه" من كلمته "فاه إلى فيّ" حالاً أولى من أن يكون أصله جاعلاً "فاه إلى فيّ" أو "من فيه إلى فيّ". انظر: تسهيل الفوائد ١٠٨، والهمع ١١/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد سُمِعَ هذا التركيب بالرفع، أي: على أنّه جملة حالية، يقول سيبَوَيه: "وبعض العرب يقول: كلّمته فُوهُ إلى فيّ كأنه يقول: كلّمته وفوه إلى فيّ. أي: كلّمته وهذه حاله. فالرفع على قوله كلّمته وهذه حالُه، والنصب على قوله: كلّمتُه في هذه الحال. فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل"[1].

(٤) إذا دلّت على أصالة الشيء، نحو قوله تعالى: ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [2] [الإسراء/٦١].

(٥) إذا دلّت على فَرْعية الشيء، نحو: هذا حَدِيْدُكَ خَاتَمًا.[3]

(٦) إذا دلّت على نَوْعيّة الشيء، نحو: هَذَا مالك ذَهَبًا.[4]

(٧) إذا دلّت على تَقْسيم، نحو: أُقَسِّمُ المالَ عليهم ثُلاثًا أو أخْمَاسًا.[5]

(٨) إذا دلّت على تَفضيل، نحو: هذا بُسْرًا أطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا.[6]

(٩) إذا دلّت على عَدَدٍ، كقول الحق: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [7] [الأعراف/١٤٢].

(١٠) إذا كانت مَوْصوفة، كقول الحق: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [8] [مريم/١٧].

وقد ذَهَبَ جمهور النحويين إلى أنّ الحال الدالة على: مفاعلة وسعر وترتيب تُؤوّل بمشتق وما عداها لا يُؤوّل؛ وهذا سبب من جملة الأسباب التي جعلتني آخذ بمذهب الرّضي؛ وذلك أنّهم أوّلوا جزءاً وتركوا أجزاءً أخرى دون تأويل.

ولَقَد شَعَر نَحوي لطيف التفكير بأنّ عملهم هذا من شَانِهِ أن يُوَجِّهَ إليهم سِهَامَ النّقد، فَحَاول أنْ يَجْعَل كلّ جامدٍ مِنْ هذه الأحْوال مؤوّلاً بمشتق؛ إلاّ أنّهم أفشلوا محاولته هذه*،

---

[1] الكتاب ٣٩١/١.

[2] انظر: الهمع ١١/٤.

[3] انظر: المصدر نفسه ١١/٤.

[4] انظر: المصدر نفسه ١١/٤.

[5] أوضح المسالك ٢٥٤/٢.

[6] انظر: المصدر نفسه ٢٥٥/٢.

[7] انظر: الهمع ١٣/٤.

[8] انظر: المصدر نفسه ١٣/٤.

* ذهب الاستاذ سعيد الأفغاني مَذْهَب الجمهور، وكذلك الشيخ: مصطفى الغلاييني، انظر: مذكرات في قواعد اللغة العربية ١٥٠، وجامع الدروس العربية ٨٠/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا النحوي هو بَدْرُ الدين بن مالك، إذْ ذَهَبَ إلى أنّها تؤوّل بمشتق في جميع حالاتها[1] "لأن اللفظ فيها مراد به غير مَعْناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب". ولكنه اشترط عَدَم التكلّف في هذا التّأويل.

ولَقَد ذَهَبَ المُرَاديُّ إلى أنّ كُلّ هذا مؤوّل بمشتق[2]، ولكنه اشترط عَدَم التكلف في هذا التأويل، ومن الذين انتقدوا ما جاء به بدر الدين،ابنُ هِشَام، فَذَكر أنّه تَكَلُّفٌ[3]. تبعه في ذلك الأشمُوني[4]، إذْ وَجّه العبارة نفسها إلى ما جاء به بدر الدين بن مالك.

وبناءً على مَذْهَب بدرِ الدّين بن مالك يكون تَأويل الحال الجامدة في الأمثلة المتقدّمة كالتالي: في الموصوفة: "مُتّصفاً"، وفي الدالة على سعر: "مُسَعَّراً"، وفي الدالة على عدد: "مَعْدوداً"، والدالة على تفضيل: "مُطَوّراً"، والدالة على النوع: "منوّعا"، والدالة على فَرْع: "مَصُوغاً"، والدالة على أصل: "مُتأصّلاً أو مصنوعاً".

إنّ نسبة ورود المشتقة في المُعلّقات (٦١,٥٪) والجامدة (٣٨,٥٪). وتُعَدّ كلمة "غير" من أكثر الكلمات وروداً وتمثيلاً للحال الجامدة، فقد وردت ثلاث مرّات في المعلقات، ومن ذلك قول امرئ القيس: [5]

وبِيْضَةِ خِدْرٍ لا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تمتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ.

ومن الحال الجامدة قول عمرو بن كُلْثُوم: [6]

ورِثْنَا مَجْدَ عَلْقَمَةَ بن سَيْفٍ أَبَاحَ لَنَا حُصُونَ المَجْدِ دِينًا.

وإن الناظر في المُعلّقات يَجِد أنّ هناك العديد من المصادر الواقعة حالاً، فَهَل يجوز ذلك؟ أقُولُ: اخْتَلَفَ النحويون في هذه المَسْألة، فذهب سِيبَوَيه إلى أنّ المصدر الواقع حالاً هو الحال، إذْ مثّل في باب: "ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه

---

[1] شرح التصريح ٣٧٢/١، وينظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم ١٢٥.

[2] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٤/٢.

[3] انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٢.

[4] انظر: شرح الأشموني ٢٤٤/١.

[5] شرح القصائد السبع ٤٨، والشاهد في وقوع "غير" حالاً، وهي من الأسماء الجامدة المبهمة، والتي لا تتعرّف رغم إضافتها.

[6] نفسه ٤٠٥، والشاهد في وقوع: "ديناً" حالا جامدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موقوع فيه الأمر" بـ: قَتَلْتُه صَبْراً، ولقيته فجاءَةً، فصبراً وفجاءَةً هما الحال عند سِيْبَوَيه[1]، وتبعه في ذلك الصَّيْمَرِيّ[2]،والزَّمَخْشَرِي[3]. وذَهَبَ الأَخْفَش،والمُبَرِّد إلى أنّ المصدر في هذه الأمثلة مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف هو الحال، فإذا قلنا: جاء زيد مَشْياً، فالتقدير عندهما: جاء زيد يَمْشِي مَشْياً.[4]

وقد ذَهَبَ ابن مالك مَذْهَب سِيْبَوَيه قائلاً[5]: "وإنْ وَقَعَ مَصْدَرٌ موقع الحال فهو حال. لا معمولُ حالٍ مَحْذوف، خلافاً للمبرِّد والأَخْفَش". وذَهَبَ ابن عقيل مَذْهَب ابن مالك[6]. وكذلك ابن النّاظم،والمُرادي[7].

وذَهَبَ الكوفيون إلى أنّه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وليس في موضع الحال[8]؛ وحجتهم في ذلك أنّ في اللقاء معنى المفاجأة في نحو: لقيته فُجَاءَةً. وهذا كما يقول ابن عقيل[9]: "لا يخفى من ضعف".

وذَهَبَ جماعة إلى أنّه مَصْدَر على حَذْف مضاف، فيقدّر في "أتيته رَكْضاً" إتيانه رَكْضاً[10]. وذَهَبَ جماعة آخرون إلى أنها أحوال على حَذْف مضاف أي: ذا سَعْيٍ وذا فَجاءةٍ.[11]

والأولى والأصَحّ هنا هو مَذْهَب سِيْبَوَيه، فالمصدر نفسه هو الحال؛ لأنّه يقوم بوظيفة الحال نفسها بشكل متكامل؛ ولكثرة وروده في الاستعمال، يقول السُّيُوطي[12]: "وورد الحال

---

[1] انظر: الكتاب ٣٧١/١.

[2] انظر: التبصرة والتذكرة ٢٩٩/١.

[3] انظر: شرح المفصّل ٥٩/٢.

[4] انظر: المقتضب ٣١٢/٤، وشرح المفصّل ٥٩/٢، وتسهيل الفوائد ١٠٩.

[5] تسهيل الفوائد ١٠٩.

[6] شرح التسهيل ١٣/٢.

[7] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٠/٢.

[8] انظر: المصدر نفسه ١٤٠/٢.

[9] شرح التسهيل ١٤/٢.

[10] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٠/٢.

[11] انظر: المصدر نفسه ١٤٠/٢.

[12] المطالع السعيدة ٣٤٨، وانظر قول أبي حيّان في: البحر المحيط ٢/(٣١١، ٣٤٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَصْدراً بكثرة، قال أبو حيّان: وهو أكثر من وروده نعتاً". ولقد وقفت على أن المصدر الواقع حالاً قد شكل تقريباً ثلث ما ورد من الحال الجامدة في المُعلّقات السبع، إذْ ورد في تسعة مواضع ومن ذلك قول زهير: [1]

فَتَعْرُككُمُ عَرْكَ الرَّحَى بِثِفَالِهَا ... وتَلْقَحْ كِشَافاً ثُمَّ تُنْتِجْ فَتُتْئِمِ.

وقول امرئ القيس: [2]

فَعَادى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ ... دِراكاً ولَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ.

وقول الحارث: [3]

إذْ تَمَنَّوْنَهم غُرُوْراً فَسَاقَتْـ ... ـهُمْ إلَيْكُمْ أُمْنِيَّة أشْرَاءُ.

وقد يُسأل: بما أن المصدر الواقع حالاً كثير الورود في الاستعمال العربي الأصيل، فهل هو قياسي في الاستعمال ؟. إنّ هذا التساؤل يحمِل في طيّاته خلافاً قوياً في ما بين النحويين، فذهب الجمهور إلى أنّه ليس بمقيس، يقول سيبَوَيه[4]: "وليس كلُّ مصدرٍ وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوْضَعُ هذا الموضع". وتبعه في هذا ابن يَعيْش[5]، وابنُ مالك قائلاً[6]: "ولا يَطّرد فيما هو نوع للعامل نحو: أتيته سُرْعةً خلافاً للمُبَرِّد، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع". وتبعه في ذلك ابنه[7]، والرّضي قائلاً[8]: "ثم اعلم أنّه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها". وذَهَبَ ابن عقيل مَذهبهم هذا[9]، وتبعه في ذلك السُّيُوطي[10].

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٨.

[2] نفسه ٩٦.

[3] نفسه ٤٩٠.

[4] الكتاب ١/٣٧٠.

[5] انظر: شرح المفصّل ٢/٦٠.

[6] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠٩.

[7] انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم ١٢٦.

[8] شرح الكافية ١/٢١٠.

[9] انظر: شرح ابن عقيل ١/٥٢٤.

[10] انظر: الهمع ٤/١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد انفرد المُبَرِّد،والإسْفَرَايِيني فأجازا القياس عليه، وذلك في ما كان من نوع الفعل[1]، يقول الإسْفَرَايِيني[2]: "وإنّه قياس في كل ما دلّ عليه الفِعْل نحو: أتانا سُرْعةً ورُجْلَةً. بخلاف أتانا ضَحِكاً وبكاءً ونحوه، خلافاً لسيبويه حيث قَصَرَه على السماع".

ولقد عَلَّلَ الفَارِسِي مَذْهَب مجيزي القياس بأنّ[3] "الحال نكرة، وهذا المصدر نكرة، والحال تدل على الفعل، والمصدر أيضاً يدلّ على الفعل فقد دَلّ كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر، ومع ذلك فقد وقع نكرة كما يقع، فلا يمتنع أن يجيز ذلك ويقيسه".

ولقد استثنى منكرو القياس على المصدر الواقع حالاً، ثلاثة أنواع من المصادر فجَوّزوا القياس عليها وهي[4]:

(١) ما وقع بعد خبر قرن بأل الدّالة على الكمال، نحو: أنت الرّجل **علماً**.[5]

(٢) ما وقع بعد خبر يُشبِّه به مبتدؤه، نحو: أنت زهير **شعراً**.[6]

(٣) ما وقع بعد أما، نحو: أمّا **عِلْماً** فعَالِمٌ.[7]

ولقد ذَهَبَ عبّاس حَسَن إلى أن المصدر الواقع حالاً مقيس؛ وذلك لكثرة وروده، وأشار في هامش ٢/(٣٧٢-٣٧٣) إلى أنّ مؤتمر المجمع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة ١٩٧١م ذَهَبَ إلى الأخذ بالقياس، وسَجّله بين قراراته النهائية التي أصدرها بَعْدَ تمحيص وبحث طويلين، وأخذ بهذا الرّأي الدكتور: محمد عيد قائلاً[8]: "ومن الغريب أنّ هذا

---

[1] انظر: شرح المفصّل ٢/٥٩ وتسهيل الفوائد ١٠٩.

[2] لباب الإعراب ٢٢٥.

[3] المسائل المنثورة ١٤.

[4] انظر: الهمع ٤/١٧ وتسهيل الفوائد ١٠٩.

[5] ذَهَبَ أبو حيّان إلى أن علماً منصوب على التمييز. الهمع ٤/١٧.

[6] ذَهَبَ أبو حيّان إلى أنّ التمييز فيه أظهر. الهمع ٤/١٧.

[7] ذَهَبَ السُّيُوطي إلى أنّ الناصب لهذه الحال فعل الشرط المحذوف، وصاحبها هو المرفوع بفعل الشرط. وذَهَبَ الكوفيون وابن مالك إلى أنه منصوب على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدّر، والذي تقديره: مَهْمَا تَذكر علماً فالذي وُصِفَ عالم. وذَهَبَ الأخْفَش إلى أنه مفعول مطلق مؤكد لناصبه وهو "عالم" المؤخر،والتقدير: "مَهْمَا يكن مِنْ شيء فالمذكور عالمٌ علماً.
انظر: الهمع ٤/١٧.

[8] النحو المصفى ٤٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النوع الآخير مع كثرته يحكم عليه بأنّه غير قياسي في اللغة. والذي أراه أنّه قياسي، وآن لنا أن نستعمله كما استعمله العرب فنَأتي بالحال مَصدراً كما استعملوا ذلك".

وأنتهي إلى القول: إنّ الحال الجامدة في المُعَلّقات انطوت على قيم نظمية ومعنوية كثيرة، إذْ أسهمت في الحفاظ على موسيقى البيت الشعري، يقول امرؤ القيس: [1]

مِكَرٍ مِفَرٍ مُقْبلٍ مُدْبِرٍ مَعَاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيل مِنْ عَلِ.

وإنّ البيت الذي يقع فيه المصدر حالاً هو أبْلَغُ من غيره الذي تقع فيه الحال مشتقّةً، فالمصادر في الأبيات السابقة: "كِفَاحاً" و "دِراكاً" و "غروراً" هي أبلغ وأشدّ وَقْعَاً في الأذن وفي النفس الإنسانية من قولنا: مكاشفةً أو مُداركةً أو مَغْروراً، وهي أشدّ تأكيداً للمعاني التي انطوت عليها تلك الأبيات الشعرية.

ثانياً: الحال تَنْكِيراً وتَعْرِيفاً.

ودراستي لهذه المَسألة من حيث عنوانها، إنما هو من قبيل الاستكمال لبحث الحال والإجابة عما يمكن أن يَسأله القاريء عن كون الحال تأتي معرفة، فأقول: لَقَد أجْمَعَ جُمْهور النحويين على وُجُوبِ تنكير الحال، وابتدأ بهذا الحكم سيبَويه قائلاً[2]: "فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تَدْخله الألف واللام ولم يُضَفْ". وأكّدَ المُبَرِّد أنها[3]: "لا تكون إلا نكرة". وقد يُسأل: لِمَ خَلَص جُمْهورُ النحويين إلى الإجماع على تنكيرها ؟.

لقد أرْجَعَ النحويون سبب تنكيرها إلى عِلَلٍ نحوية مقبولة ومقنعة؛ وهي: شبهها بالنعت وبالخبر وبالتمييز؛ ولوقوعها في سؤال كيف، وكيف سُؤَال عن نكرة؛ ولأن المقصود من الحال الهَيْئَة، والهَيْئَة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة[4] "إلاّ أنّ النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديراً. أما اللفظ: فلأن قولك: قائمٌ، أخف من قولك: القائم، وأما التقدير: فلأن أصل الأسماء التنكير وما كان أصلاً أخفّ".

---

[1] شرح القصائد السبع ٨٣.

[2] الكتاب ٣٧٧/١.

[3] المقتضب ١٦٨/٤.

[4] أمالي ابن الحاجب ٤٠٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما ذكرت أسباب تنكير الحال؛ إلاّ لأردَّ على مَنْ ذَهبوا إلى تعريفها مطلقاً وهم البَغْداديّون ويُونُس، فقد ذَهبوا إلى تجويز قولنا: جاء زيد الراكب، قياساً على الخبر وعلى ما سُمِع من ذلك[1]. وذَهَبَ الكوفيون إلى أنّ الحال قد تأتي على هيئة المَعْرفة إذا تضمنت معنى الشرط وهي نكرة مع ذلك. فأجازوا عبد الله المُحْسِنَ أفْضَلُ منه المُسِيءَ. على تقدير: إذا أحْسَنَ أفْضَل منه إذا أساءَ، فإن لم يَكُنْ فيها معنى الشرط لم يَجُز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو: جاء زيد الرّاكب[2].

ولقد ذَهبَ الفَرّاء إلى أن [3]: "الحال تُنْصَبُ في مَعْرفة الأسماء ونكرتها". والحقّ هو ما ذَهَبَ إليه الجمهور؛ وذلك لِقلّة ورود الحال مُعَرّفة في الاستعمال، ولم تَرِدْ مُعَرّفة في المُعَلّقات السبع؛ لذا فإن الشواهد النثرية القليلة التي ذكرها سيبَويه والنحويون من بعْده، وحتّى الشعرية أيضاً، يَجِبُ أن تحفظَ ولا يُقاس عليها، وهذه الشواهد هي: رجع عَوْده على بَدْئِهِ، وطلبته جهْدك وطاقتك، وأرسلها العراك* وغيرها، وهي مصادر أُقيمَتْ مقام الحال؛ لأنّ التقدير: "طلبته تجتهد" و "أرسلها تعترك" فـ "تعترك" و "تجتهد" جُمْلتان في محل نصب حال، كأنك قلت: أرسلها معتركة وطلبته مجتهداً، إلاّ أنّه أضمر وجعل المصدر دليلاً عليه، وهذا كثير جداً في كلامهم.[4]

---

[1] انظر: شرح ابن عقيل ٥٢٣/١ وهمع الهوامع ١٨/٤.

[2] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المُرَادي ١٣٧/٢.

[3] معاني القرآن ٢١٦/٢.

[4] انظر: الكتاب ٣٧٦/١.

* البيت للبيد بن ربيعة العامري وهو في تحصيل عين الذهب ٢٢٥، وفي لباب الإعراب ٢٢٤، وشرح المفصّل ٦٢/٢، وفي شرح الكافية ٢٠٢/١، وفي المقتصد ٦٧٨/١، وفي الخزانة ١٩٣/٣، ونَصُّه هو:

فَأرْسَلَها العِرَاك ولم يَذُدْها ولَمْ يُشْفِقْ على نَغْصِ الدّخال.

وذَكر العلماء أن في هذا البيت روايات ومذاهب متعددة، يقول البغدادي: "وزَعَمَ ثعلب أنّ الرواية: (وأوردها العِراك) وأن العراك مفعول ثان لأوردها، وعلى الرواية الأولى:يكون في (أرسلها العِراك) غير مذهب:

(١) مَذهب سِيبَوَيه: الذي ينص على أنّه مصدر وقع حالاً على التأويل بالنكرة.

(٢) مَذهب الكوفيين: أنه مفعول ثان لأرسل.

(٣) مَذهب الرّضي: أنّه من المصادر الباقية على مَصْدريتها، أي: مفعول مطلق مؤكّد لعامله ومبيّن لنوعه.

(٤) مَذهب ابن الطّرَاوَة: أنه نعت لمصدر محذوف فليس بحال، أي: فأرسلها الإرسال العراك.

انظر: الخزانة ١٩٣/٣، وهامش أوضح المسالك ٢٥٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فسيبَوَيه يراها معارف موضوعة موضع النكرات. أي معتركة ومجتهداً، أما الفَارِسيّ فيرى أنّ هذه المعارف ليست أحوالاً[1] "وإنّما الحالُ الفعلُ الذي وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير: طَلَبْتُهُ تَجْتَهِدُ، وأرْسَلْهَا تَعْتَرِكُ، فَدَلّ جَهْدك والعراك على تَجْتَهد وتَعْترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة وهذه الألفاظ دالّة عليه".

أما المصادر نَفْسُها،فهي مفعولات مُطلقة للحال المقدّر، أي: أرسلها مُعْتَرِكَةً العِرَاك، ومُطيقاً طاقتك، فهذه كُلُّها مضافة بنظر الفَارِسِي إلى الفاعل؛ فلهذا حُذِف العامل وجوباً. وذَهب ابن بابشَاذ إلى أنّ الحال مَحْذوفة في هذه الأمثلة يقول[2]: "وكذلك رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِه، إذْ التقدير: رجع يعودُ عَوْده أي: عائداً عَوده فَحُذِف الحال وأُقيم معموله مقامه". وذَهب الرّضي الاستَرَاباذي إلى أنها منتصبة على المصدريّة[3]. وذَهب ابنُ الطّراوة إلى أنّ العِرَاك نعتٌ لمصدر محذوف فليس بحال أي: فَأرسلها الإرسال العراك[4]. والحقُّ ما ذَهب إليه سيبَوَيه من أنّ المصادر هي الأحوال على التّأويل بالنكرات؛ وذلك لأنّه أوّل المَعْرفة بالنكرة، وهذا أولى من جَعْلِ الحال مَحْذوفة مع صلاحية المصدر المُعَرّف لأن يكون حالاً.

ومن الألفاظ التي جاءت مُعَرّفة وهي حال "وَحْدَه"، فَذَكر العلماء خمسة مذاهب فيها وهي:

(١) مَذْهب سيبَوَيه: ذَهَبَ سيبَوَيه إلى أنّها اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فواحد في موضع إيحاد وإيحاد في موضع موحِّد[5]، وذَهَبَ الفَارِسِيُّ مَذهبه هذا[6].

(٢) مَذْهب يُونُس و هِشَام: أنّه منتصب على الظرف؛ لقول العرب "زيد وَحْدَه"، والتقدير: زيد مَوْضِعَ التفرُّد: فتجري مجرى عِنْدَه[7].

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح، الجُرْجَانيّ ٦٧٧/١.

(2) شرح المقدمة المحسبة ٣١٢/٢.

(3) انظر: شرح الكافية ٢٠٢/١.

(4) انظر: خزانة الأدب ١٩٣/٣.

(5) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢، ٣٧٥.

(6) انظر: المسائل العضديّات ٣٤.

(7) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٦/٢، والهمع ٢٠/٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٣) مذْهب الزّجّاجي: أنّه منصوب على المصدر، ولا يُثنّى ولا يُجْمَع ولا يُؤنّث[١].

(٤) مذْهب ابنُ جنّي: أنّه مصدر أوْحَدْته، وهو مَحْذوف الزوائد[٢].

(٥) ذَهَبَ قومٌ إلى أنّه مصدر لم يُلْفَظْ له بفعل، في حين ذَهَبَ الأصْمَعِيُّ إلى أنّه وَحَدَ يَحِدُ، وعلى هذا فهو مصدر لفعل مستعمل[٣].

ومن الألفاظ التي وقعت أحوالاً وهي مُعَرّفة بالإضافة، قولهم: "تَفَرّقوا أيادِيَ سَبَأ"، والعدد من ثلاثة إلى عشرة عند الحجازيين مضافاً إلى الضمير نحو: مررت بهم ثَلاثَتَهم أو خَمْسَتَهم أو عَشَرَتَهُم، وتأويله عند سيْبَوَيه على أنّه في موضع المصدر الموضوع موضع الحال، أي: مُثَلّثاً أو مُخَمّساً لهم، وبنو تميم يتبعون هذا ما قبله في الإعراب توكيداً.[٤]

ولقد أكّد جمهور النحويين على أن ما عُرّف سماعاً من الحال لا بُدّ من تنكيره ضمْناً[٥]، يقول ابن مالك: [٦]

والحالُ إنْ عُرّفَ لفظاً فاعتقد ... تنكيره معْنىً كوَحْدك اجْتَهد.

وصفوة القول: إن ورود الحال مُعَرّفَةً أمرٌ مقصور على السماع فقط ولا يُقاس عليه، وجميع شواهد الحال في المُعَلّقات جاءت فيها نكرة: مفردة وجملة وشبه جملة، ومما تجدُر الإشارة إليه أن جملة الحال نكرة أيضاً؛ لأنها بحاجة إلى ما تقيده وترتبط به، وأُمَثّل لتنكير الحال بقول زهير: [٧]

فلما وَرَدْنَ الماءَ زُرْقاً جِمامُهُ ... وَضَعْنَ عِصِيَّ الحاضِرِ المُتَخَيِّمِ.

وبقول عمرو بن كلثوم: [٨]

فَآبوا بالنِّهابِ وبالسَّبايَا ... وأُبْنا بالمُلُوكِ **مُصَفَّدِينَا** .

---

[١] انظر: شرح جمل الزّجّاجي، ابن هِشَام ٢٧٢.

[٢] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٦/٢.

[٣] انظر: الهمع ٢٠/٤.

[٤] انظر: المطالع السعيدة ٣٥٠.

[٥] انظر: الكتاب ٣٧٦/١، والتوطئة، الشّلَوْبيني ٢٠٠.

[٦] الألفية ٣٢.

[٧] شرح القصائد السبع ٢٥١.

[٨] نفسه ٤١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبقوله أيضاً: [1]

وتَحملُنَا غَداةَ الرَّوعِ جُرْدٌ عُرِفْنَ لَنَا **نَقَائِذَ** وافْتُلِينَا.

وفي الوقت الذي اشترط النحويون وجوب تنكير الحال، اشترطوا وجوب تعريف صاحبها، ولا يَأتي نكرة إلا ضمن مُسَوِّغات حَدّدوها بناء على ما سمعوه.

المبحث الثاني: صاحبُ الحَالِ.

بَحثَ النحويون هذه المَسألة بَحثاً مُستَفيضاً، واختلفوا في كثير من جوانبها، بل إن ابن قتيبة الدِّينَوَرِيّ حينما جاء في كتابه على مبحث الحال، اقتصر فقط في حديثه على صاحب الحال وتقدّمها.[2]

ولقد أكّد النحويون على أنّ الحال تَأتي من الفاعل، ومن المفعول به، ومن المجرور، والمُضْمَر، فمن مجيئها من الفاعل في المُعَلّقات قول عمرو بن كلثوم: [3]

لَنَا الدُّنْيا وما أَمْسَى عَلَيْهَا ونَبْطِشُ حِينَ نَبْطِشُ **قَادِرِينَا**.

وقول الحارث بن حلزة: [4]

فَبَقِينا على الشَّنَاءَة **تُنْمِيـ** ـنَا **حُصُونٌ** وعِزَّة قَعْسَاءُ.

ومن مجيئها من المفعول به قول زهير: [5]

مَتَى تَبْعَثُوها تَبْعَثُوها **ذَمِيمَةً** وتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُمُوها فَتَضْرَمِ.

وقول الحارث: [6]

وبِعَيْنَيْكَ أَوْقَدَتْ هِنْدٌ النَّـا رَ آخِيراً **تُلْوِي بِهَا العَلْيَاءُ**.

وأكثر مجيء الحال في المُعَلّقات من الفاعل، ثم من المفعول، ثم من المضاف، ومن المضاف إليه، ومن المبتدأ. ولقد اختلف العلماء في ثلاثمسائل من المسائل المتعلقة بصاحب

---

[1] شرح القصائد السبع ٤١٧.

[2] انظر: تلقين المتعلم من النحو، ابن قتيبة الدينوري ٢١٢.

[3] شرح القصائد السبع ٤٢٧.

[4] نفسه ٤٥٦.

[5] نفسه ٢٦٧.

[6] نفسه ٤٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال، وهي: مجيء الحال من النكرة، ومجيؤُها من المضاف، ومجيؤُها من المضاف إليه، ومَجِيْؤُها من المبتدأ، وفي ما يلي بحث لهذه المسائل.

(أ) مجيء الحال من النكرة

اشترط الجمهور في صاحب الحال أن يكون مَعْرفة، ولكن قد يكون نكرة في حالات مُحَدَّدة، إلاّ أنّني أُحِبُّ أن أُنَبِّهَ إلى مَسْألة مهمة، وهي أن الحال في المُعَلّقات لم تَأتِ من نكرة سوى مرتين، ففي المرة الأولى جاءت من نكرة؛ لوجود الواو المانعة من الوصفية، وذلك في قول زهير: [1]

يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةً وَلَمْ يُهَرِيْقُوا بينهم مِلءَ مِحْجَمِ.

فالجملة الفعلية في محل نصب حال من قوم النكرة؛ لكونها موصوفة بما أفادته الجملة الحالية، والتقدير: يُنَجِّمها قوم عقلاء لقوم عقلاء، وفي المرّة الثانية: جاءت محتملة لأن تكون صفة أو حالاً من نكرة وذلك في قول عنترة العبسي: [2]

فِيْهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوْدَاً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ.

فيحتمل في "سوداً" أن تُعْرَبَ: صفة لحلوبة وهذا هو الوجه الأقوى، أو حالاً لها، فتكون بذلك قد جاءت حالاً من النكرة؛ لكونها صفة لنكرة محذوفة، والتقدير: بقرة حلوبة.

ولقد اختلف النحويون في مَسْألة وجوب وجود مسوّغ لمجيء الحال من النكرة، فَذَهَبَ الخَليل ويُونُس وسِيْبَوَيه إلى عَدَم وجوب ذلك؛ بقول سِيْبَوَيه[3]: "ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة"، فأجاز: فيها رجلٌ قائماً، يقول أيضاً[4]: "ومثل ذلك: مررت برجلٍ قائماً إذا جعلت المرور به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله".

وذكر أن يونس سمع ناسا يقولون: مررت بماء قعدة رجل، وأن الخليل ذكر أنهم يقولون: عليه مائه بيضا[5]، وبذلك يكون كل من: الخليل ويونس وسيبويه قد أجاز مجيء

---

[1] شرح القصائد السبع ٢٦٥.

[2] نفسه ٣٠٥.

[3] الكتاب ١١٣/٢.

[4] نفسه ١١٢/٢.

[5] انظر: المصدر نفسه ١١٢/٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الحال من النكرة دون مُسَوِّغ*. ولقد ذكر النحويون من بعد سيبَوَيه الشواهد نفسها التي ذكرها هو، مما يدل على أنّ مجيء الحال من النكرة أمر مقصور على السماع فقط. وقد[1] "اختار أبو حيّان مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً، ونقله عن سيبَوَيه وإن كان دون الابتداء في القوّة".

وعموماً، فإن الحال تأتي في الأغلب من المعرفة، وقد تأتي من النكرة ضمن المُسَوِّغات التالية: [2]

(١) كون صاحبها مختصاً بوصف، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾ [البقرة/١٠١].

(٢) كونه مختصاً بعطف، وذلك كقول سيبَوَيه في باب: "ما غلبت فيه المعرفة النكرة"[3]: هذان رجلان وعبد الله منطلقين، فنصب منطلقين على الحال والعامل فيه التنبيه.

(٣) كونه مختصاً بعمل، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت/١٠].

(٤) كون الحال متقدّمة عليه، كقول الشاعر: [4]

وَبالجِسْمِ مِنّي بَيِّناً لوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهدي العَيْنَ تَشْهَدِ.

(٥) اعتماده على نفي أو شبهه، فَمِن اعتماده النفي قول الشاعر: [5]

مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمَىً وَاقِياً ... وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيا.

ومن اعتماده شبه النفي قول قَطَري بن الفُجَاءَة الخَارِجي: [6]

---

[1] همع الهوامع ٤/٢١.

[2] انظر: شرح عمدة الحافظ (٤٢٠-٤٢٣)، وأوضح المسالك ٢/(٢٥٩-٢٦٥)، وحاشية الصبّان ٢/(١٧٥-١٧٦)، والنحو الوافي ٢/(٤٠٢-٤٠٣).

[3] انظر: الكتاب ٢/١٨١.

[4] لم أعثر على قائله وهو في الكتاب ٢/١٢٣، وفي شرح العمدة ٤٢٢، وفي حاشية الصبّان ٢/١٧٥.

[5] لم أعثر على قائله وهو في شرح العمدة ٤٢٢، وفي حاشية الصبّان ٢/١٧٥.

[6] البيت في شرح عمدة الحافظ ٤٢٣، وفي أوضح المسالك ٢/٢٦٣، وفي شرح التصريح ١/٣٧٧.

* على أنّ الأستاذ عباس حسن قد نَسَبَ في النحو الوافي هامش (٢/٤٠٣) إلى سيبَوَيه تجويزه مجيء الحال من النكرة دون مُسَوِّغ، ونَسبَ إلى الخليل،ويُونُس،عكس ما نسبه إلى سيبَوَيه، وفي الكتاب ما ينقض نسبته للخليل ويُونُس، فثبت لنا أن سيبَوَيه،والخليل،ويُونُس،جميعهم يجيز ذلك دون مُسَوِّغ وتبعهم في ذلك ابن قتيبة الدِّينَوَرِيّ في كتابه: تلقين المتعلم من النحو ص ٢١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجَامِ يَوْمَ الوَغى **مُتَخَوِّفاً** لِحِمَام.

(٦) أنْ تكون جملة الحال مقرونة بالواو[١]، وذلك كقول زهير السابق.

(٧) أنْ يكون الوصف بها خلاف الأصل، نحو: هذا خاتم **حديداً**.[٢]

فهذه أهم مسوِّغات مجيء الحال من النكرة كما حَدَّدها النحويون، ولسائل أن يَسْأل: لِمَ اشترط النحويون في صاحب الحال التعريف ؟ أقول: شرطوا ذلك؛ لأنّ الحال خبر ثان في المعنى والخبر عن النكرة غير جائز؛ ولأنه[٣] "إذا أمكن أنْ تجري الحال صفة ولا حاجة إلى مخالفتها إيّاه في الإعراب إذْ لا فَرْق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى".

(ب) مجيء الحال من المبتدأ.

ذَهَبَ الجمهور –وهو الحق– إلى أنّ الحال لا تأتي من المبتدأ، في حين ذَهَبَ سيبويه إلى أنّ الحال تأتي من المبتدأ[٤]، تبعه في ذلك من المُحْدَثين الشيخ: مصطفى الغلاييني، فَجَعل مَذْهَب سيبَوَيه هو الحق[٥]، وتبعه في ذلك عباس حسن[٦].

واحتجّ الجمهور بأننا لو جَوّزنا مجيء الحال من المبتدأ، لكان العامل فيها غير العامل في صاحبها، وهذا أمر لا يجوز، فيجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فالعامل في المبتدأ هو الابتداء[٧]، والعامل في الحال هو المبتدأ، إذن فالعامل في الحال وصاحبها ليس واحداً وإنّما مختلف تماماً، إذنْ فمجيء الحال من المبتدأ أمر لا يجوز.

ولقد ذَهَبَ الرّضي مَذْهَب سيبويه، فَبَيَّن أنّ[٨] "التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنّه يجوز اختلاف العاملين على ما ذَهَبَ إليه المالكي". ولقد أجاز ابن مالك ذلك بقلة [٩] "كالتمييز والمميز والخبر والمُخْبَر

---

[١] انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشمُوني ١٧٦/٢.

[٢] انظر: المصدر نفسه ١٧٦/٢.

[٣] شرح المفصل ٦٢/٢.

[٤] انظر: الكتاب ٥٢/٢.

[٥] انظر: جامع الدروس العربية ٧٥/٣.

[٦] انظر: النحو الوافي هامش ٤٠٢/٢.

[٧] انظر: حاشية الصبّان ١٨١/٢.

[٨] المصدر نفسه ١٨١/٢.

[٩] همع الهوامع ٣٦/٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عنه، وخرّج عليه "إن هذه أمتكم أمّة واحدة" فـ "أمتكم" صاحب الحال والعامل فيه إنّ وفي الحال الإشارة".

والحَقُّ ما عليه الجمهور؛ وذلك لِقِلّة ورود الحال من المبتدأ في الكلام الفصيح، ففي المُعَلّقات السبع جاءت الحال محتملة لأن تكون من المبتدأ ومن غيره في ثلاثة مواضع، الأوّل في قول لبيد: [1]

والوَحْشُ ساكِنَةٌ عَلَى أَطْلائِهَا **عُوْذاً تَأَجَلُ** بِالفَضَاءِ بِهَامُها.

فـ "عوذا" و "تَأجّل" حالان إما:من الوحش على مَذْهَب سيبويه، وإما:من الضمير المستتر بساكنة على مَذْهَب الجمهور وهذا هو الأقوى؛ لما ذكرته سابقاً، أما الثاني فهو في قول امرئ القيس: [2]

إِذَا ما بَكَى منْ خَلْفِها انْصَرَفَت لَهُ بِشِقٍّ وتَحْتي شِقُّها **لَمْ يُحَوَّلِ**.

فجملة "لم يُحَوّل" حال إما:من شقها على مَذْهَب سيبويه، وإما:من الضمير المستتر في الظرف الواقع خبراً والذي تقديره: هي والعائد على شقها على مَذْهَب الجمهور، وهو الأقوى، وأما الثالث فهو في قول امرئ القيس أيضاً: [3]

فَأَلْحَقَهُ بِالْهَادِياتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُها **في صَرَّةٍ** لَمْ تَزَيَّلِ.

فشبه الجملة "في صرّة" متعلقة بمحذوف حال، إما:من جواحرها الواقع مبتدأ على مَذْهَب سِيْبَوَيه، وإما:من الضمير المستتر في الظرف دونه على مَذْهَب الجمهور وهذا هو الأولى والأقوى؛ وذلك لما تقدّم ذكره؛ ولِقُربه من الحال.

(جـ) مجيء الحال من المضاف

ذَهَبَ سِيْبَوَيه والخليل وعِيْسى بن عُمَر والبصريون جميعاً إلى جواز مجيء الحال من المضاف[4]، وذَهَبَ الفَارِسيُّ إلى جواز ذلك أيضاً[5]. وخالف النحويين في ما ذهبوا إليه كلٌّ من: العُكْبُرِي،وأبي حيّان. فذهب الأوّل:إلى أنّ مجيء الحال من المضاف ضعيف في القياس

---

[1] شرح القصائد السبع ٥٢٥.

[2] نفسه ٤١.

[3] نفسه ٩٥.

[4] انظر: الكتاب ١١٢/٢.

[5] انظر: شرح الأشمُوني ٢٥١/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقليل في الاستعمال[1]. ومَنَع الثاني:ذلك مطلقاً قائلاً[2]: "جاءت الحال من المضاف وقد قَرّرنا أن ذلك لا يجوز".

ولقد جاءت الحال من المضاف في المُعَلّقات السبع في عشرة مواضع، منها قول عمرو ابن كلثوم: [3]

إذَا وُضِعَتْ عَنِ الأبْطَالِ يَوْمَاً رَأيتُ لها جُلُودَ القومِ **جُوْنَا**.

وقول امرئ القيس: [4]

تَرَى بَعَرَ الأرآمِ في عَرَصَاتها وَقِيعانِها **كَأَنّهُ حَبُّ فُلْفُلِ**.

(د) مجيء الحال من المضاف إليه.

اختَلَفَ النحويون في جواز مجيء الحال من المضاف إليه، فذَهَبَ الفَارِسِي إلى جواز ذلك مُطْلَقاً[5]، وتبعه في ذلك المرحوم عبّاس حسَن[6]، والدكتور: محمد عيد، الذي رأى في مَذْهَب الفَارِسِي وجاهته،يقول[7]: "ويبدو أنّ لهذا الرأي الأخير وجاهته، التي يُؤيدها الاستعمال".

وذَهَبَ ابن مالك إلى المنع إلاّ إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه، وذلك كقول الحق: ﴿ ونَزَعْنَا مَا فِي صُدُوْرِهِم مِنْ غِلٍ **إِخْوَانَاً**﴾ [الحجر/٤٧]، أو أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حَذْفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه،وذلك كقول الحق: ﴿بَلْ مِلّةَ إِبْرَاهِيم **حَنِيْفاً**﴾ [النساء/١٢٥]، أو أن يكون المضاف عاملاً في الحال،كقول الحق: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ **جَمِيْعَاً**﴾ [يونس/٤]، يقول ابن مالك: [8]

ولا تُجِز حالاً من المُضَافِ لَهْ إلاّ إذا اقتضى المُضَافُ عَمَلَهْ.

---

[1] انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢١/١.

[2] البحر المحيط ٤٤٥/٥.

[3] شرح القصائد السبع ٤١٦، والشاهد في مجيء الحال "جونا" من المضاف: جُلودَ.

[4] نفسه ٢٣، والشاهد في مجيء الحال "كأنّه حبُّ فلفل" من المضاف: بَعَرَ.

[5] انظر: شرح الأشمُوني ٢٥١/١.

[6] انظر: النحو الوافي ٤٠٤/٢.

[7] النحو المصفى ٤٧٣.

[8] الألفية ٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أوْ كانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضيفَـا أو مثـل جُزْئـهِ فـلا تحيفـا.

وتبعه في ذلك ابن هِشَام[1]،وابن الناظم[2]. وذَهَبَ أبو حَيَّان إلـى المنـع مطلقـاً[3]، "ومـا استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا، فتَأويلـه هنـا أنّـه منصـوب علـى المَدْح، والتقديـر: أَمْدَحُ إخواناً لما لم يمكن أن يكون نعتاً للضمير قُطِعَ من إعرابه نصباً على المَدْح". أقُـولُ: لا سبيل إلى إنكار مجيء الحال من المضاف إليه رغـم قلّتـه، إذْ جـاءت مـن المضـاف إليـه فـي سـبعة مواضع في المُعلّقات السبع، منها قول عمرو بن كلثوم: [4]

علـى آثَارِنا بِيْضٌ حِسَانٌ نُحَاذِرُ أنْ تُقَسَّمَ أوْ تَهُونَا.

وقول الحارث: [5]

آيةٌ شَارِقُ الشَّقِيقةِ إذْ جـا ءوا جميْعاً لكلّ حَيٍّ لِوَاءُ.

(هـ) حَذْف صاحب الحال وتَعَدّده.

ومن الظواهر الملفتة للنظر في ما يتعلق بصاحب الحال في المُعلّقات: حذفه وتعـدّده، إذْ وَرَدَت الحال من صاحب لها محذوف في موضع واحد فقط، وهو في قول الحارث: [6]

وفَعَلْنَا بِهِمْ كَمَا عَلِمَ اللّـ ـهُ **وَمَا إنْ لِلْحَالِنِين دِمَاءُ.**

فالمفعول المحذوف هو صاحب الحال، إذْ التقدير: فَعَلْنَا بهم فعلاً كائناً مثل الذي علمـه الله، والأصل عَدَم حَذْف صاحب الحال؛ لأن الحال ذُكرت أساساً لتبيين هيئته فكيف يُحْذَف ؟!.

ولقد جاءت الحال محتملة غير صاحب لفظاً، في أربعة مواضع منها قول عنترة: [7]

فَإذا شَرِبْتُ فَإنّني مُستَهلِك مَالِيَ **وعِرْضِي وافرٌ** لم يُكْلَمِ.

---

[1] انظر: شرح شذور الذهب ٢٤٨.

[2] انظر: شرح ألفية ابن مالك ١٢٧.

[3] البحر المحيط ٤٤٥/٥.

[4] شرح القصائد السبع الطوال ٤٢١، والشاهد في مجيء الجملة الفعلية حالاً من "نا" الواقعة مُضَافاً إليه.

[5] نفسه ٤٩٣، والشاهد في مجيء شبه الجملة متعلقة بمحذوف حال من الشقيقة الواقعة مضافاً إليه.

[6] نفسه ٤٩٥.

[7] نفسه ٣٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فصاحب الحال هنا، إما الضمير المستتر في مستهلك، وإما ياء المتكلم المتصلة بمالي، وقول الحارث بن حلزة: [1]

إنْ نَبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَةَ فَالصَّـا قِبِ فيه الأَمْوَاتُ والأَحْيَاءُ.

فالجملة الاسمية في محل نصب حال من مِلْحَة والصاقب، والرابط الضمير فقط، والذي يُلْحَظُ هنا تعدد صاحب الحال دون احتمال لأن تكون الحال من أحدهما دون الآخر، ومن تعدد صاحب الحال، قول امرئ القيس: [2]

ويَوْماً على ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرت عَلَيّ، وآلت حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

فالجملة الفعلية "لم تحلل" في محل نصب حال من فاعل آلت والذي هو ضمير مستتر يعود إما: إلى عنيزة، وإما: إلى المُرْضع في البيت السابق لهذا البيت وهو: [3]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ.

ومجيء الحال من صاحبين أمْرٌ فيه إيجاز؛ لأنّ كلّ صاحبٍ في الكلام العادي يحتاج إلى حال واحدة أو حالين مثلاً، فلو أن الشاعر جاء بحال لِمِلْحَةَ وبأخرى للصاقب لكان ما جاء به فيه إطالة وقِلّة بلاغة، ولانكسر الوزن الشعري للبيت، ولكنه حينما عَبَّر عن حال الصاحبين بحالٍ واحدة أكْسَبَ البيت الشعري قوّة وبلاغة تمثلت بالإيجاز والمحافظة على الوزن.

ولاحظتُ أنّ صاحب الحال في المُعَلّقات جاء مُضْمَراً بكثرة، إذْ جاء مضمراً في مائة وعشرة مواضع ومظهراً في واحدٍ وسبعين موضعاً، ومن مجيئه مضمراً قول امرئ القيس:[4]

قَعَدْتُ له **وصحبتي بين ضَارِجٍ** وبين العُذَيْبِ بُعْدَما مُتَأَمَّلِ

فالجملة الاسمية في محل نصب حال من الضمير المتصل في قَعَدْتُ، والرابط الواو فقط.

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٤٦٦.

[2] نفسه ٤٢.

[3] نفسه ٣٩.

[4] نفسه ١٠٢.

نقصمن الم.صدر صفحة 84

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إجابة عن هذين السؤالين أقُولُ: تَتَعَدَّد الحال وتَتَداخَل؛ ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين هما: عاملهما وصاحبهما، ويكون التداخل إذا اختلف العاملان والصاحبان، ويكون التعدد إذا اتفقا. فإذا قلنا: جاء زيدُ راكباً ضاحكاً، فإنّ التعدّد على أن يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد، والتداخل على أن يكون عامل الأولى جاء وهي حال لزيد، وعلى أن يكون عامل الثانية هو الحال الأولى، أي أن عامل "ضاحكاً" هو الحال الأولى: "راكباً"، وصاحبها الضمير المستتر في "راكباً"، وتداخل الحال أمرٌ واجبٌ عند مَنْ مَنَعَ تعددها.[1]

واختلف العلماء في جواز تعدد الحال، فذهب جمهور النحويين إلى جواز تعددها سواء أكان صاحبها واحداً أم متعدّداً، وسواء في المتعدد اتفاق إعرابه نحو: جاء زيد وعمرو مُسْرِعَيْن، أو اختلافه نحو: لقي زيدٌ عمراً ضاحكين[2]، يقول المُبرّد[3]: "ومن كلام العرب: رأيتُ زيداً مُصْعِداً منحدراً ورأيت زيداً راكباً ماشياً، إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً وأحدكما مُصْعِداً والآخر مُنْحَدِراً". وذَهَبَ ابن السَّرَّاج[4] مَذْهَب المُبَرِّد، وكذلك طائفة مثل: الزَّمَخْشَرِي،وابن يَعِيْش[5]، وابن مالك[6].

وقد تتعدّد الحال لتعدد صاحبها بجمع وبتفريق. فمن تعددها لتعدد صاحبها بجمع قول عنترة: [7]

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا.

ومن تعدّدها لتعدّد صاحبها بتفريق قول امرئ القيس: [8]

فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ... عَلَى أَثَرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ.

---

[1] انظر: مغني اللبيب، ابن هِشَام ٧٣٣.

[2] انظر: شرح التسهيل، ابن عقيل ٣٥/٢، وهمع الهوامع ٣٧/٤.

[3] المقتضب ١٦٩/٤.

[4] انظر: الأصول ٢١٨/١.

[5] انظر: شرح المفصل ٥٦/٢.

[6] انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٦٠ وما بَعْدَها.

[7] شرح عمدة الحافظ ٤٦٠، وهو في أسرار العربية، للأنباري ١٩١، والشاهد في: "فردين" إذْ وقع حالاً من الفاعل والمفعول أي: أنا فرد وأنت فرد، فهو من قبيل تعدد الحال بجمع.

[8] شرح القصائد السبع ٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول عنترة: [1]

لَمّا رَآني قَدْ نَزَلْتُ أُرِيْدُه أبْدَى نَوَاجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّم.

وقول عمرو بن كلثوم: [2]

وإنّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَا مُقَدَّرة لَنَا وَمُقَدَّرِينا.

وقد تتعدّد الحال بتفريق عند إفراد صاحبها، وهذا أقل من سابقه وروداً في المُعَلّقات السبع. والمقصود بالتفريق مجيء الأحوال متفرقة غير مجموعة، نحو قول امرئ القيس: [3]

فَبَات عَلَيهِ سَرْجُهُ ولِجَامُه وباتَ بِعَيْنِي قَائماً غَيْرَ مُرْسَلِ.

وقول زهير: [4]

وَوَرَكْنَ في السُّوبانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ عَلَيْهُنَّ دَلُّ النّاعِمِ المُتَنَعِّم.

فهذه الشواهد جميعها تؤكّد جواز تَعدُّد الحال، يقول الرّضي[5]: "وجَوّزَ الجمهور وهو الحق أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضاً أو غير متضادة ... كما يجيئان في خبر المبتدأ". وتبعه في ذلك أبو حيّان[6]، وابن هِشَام[7]، فجميعهم أجمعوا على جواز تعدد الحال.

وذَهَبَ ابن جنّي وجماعةٌ مذهباً آخر يَنُصّ على جواز تعدد الحال بشرط اتحاد صاحبها نحو: جاء زيد راكباً مُسْرعاً قياساً على الخبر والنعت[8]. وفي الوقت الذي أجْمَعَ فيه النحويون على جواز تعدد الحال، ذَهَبَ الفَارِسي،وابن عُصفُور إلى عَدَم تجويز تعدد الحال المفردة كما في الظرف إلا مع أفعل التفضيل، فإنه يجوز تعدّدها؛وذلك لتضمنها معنى عاملين

---

[1] شرح القصائد السبع ٣٥٠.

[2] نفسه ٣٧٤.

[3] نفسه ٩٩.

[4] نفسه ٢٤٨.

[5] شرح الكافية ١/٢٠٠.

[6] انظر: البحر المحيط ١/٢٠٤.

[7] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٧٧.

[8] انظر: شرح التسهيل، ابن عقيل ٢/٣٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

نحو: هذا بُسْرَاً أطيبُ منه رُطَبَاً، وقبل أن نحكمَ على مَذْهَب كل من المجيزين والمانعين* لا بُدّ من عَرْضِ حُجَّة كل فريق منهما، أما المجيزون: فحُجَّتهم في ذلك أن الحال كالخَبَر والنَّعت[1]. لذا فإنّه يجوز أن تَتَعَدَّد، يقول ابن يعيش[2]: "واعلم أنّه قد يكون للانسان الواحد حالان فصاعداً؛ لأن الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً"؛ ولأنه يجوز للعامل أن يَعْمَلَ في حالين لذي حال واحد، يقول أبو حَيَّان[3]: "وإلى هذا أذهب لأن الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين وفي مكانين، وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد إلاّ إن كانا ضدين أو نقيضين".

أما المانعون**: فاحتجوا لمذهبهم بأن العامل لا يَعْمَل في حالين مختلفتين، وذلك قياساً على المصدر والظرف، فالعامل لا يقضي مصدرين ولا ظَرفي زمان ولا ظَرْفي مَكَان فكذلك لا يَقْضي حالين[4]. أقول: إذا لم تَكُنْ الحال الثانية حالاً، فماذا تكون عند أهل هذا المَذْهب ؟.

يقول أبو حَيَّان[5]: "وخَصَّصَ أهْلُ هذا المَذْهب هذا القول بأن لا يكون الثاني على جهة البدل أو معطوفاً"، وإنما يكون نَعْتاً للأولى، أو حالاً من الضمير المستكنّ فيه، فيكون هذا من تداخل الحال.[6]

---

[1] انظر: شرح الكافية ١/٢٠٠، وأوضح المسالك ٢/٢٧٧، والهمع ٤/٣٧.

[2] شرح المفصل ٢/٥٦.

[3] البحر المحيط ١/٢٠٤.

[4] انظر: المصدر نفسه ١/٢٠٤، وشرح الكافية ١/٢٠٠، وشرح التسهيل ٢/٣٥.

[5] البحر المحيط ١/٢٠٤.

[6] انظر: الهمع ٤/٣٦، ونتائج الفكر، السهيلي ٤٠٠.

* ذكر أبو حَيَّان أن العُكْبُري مَنَع تعدّد الحال؛ وذلك لأن العامل لا يعمل في حالين، ومن خلال اطّلاعي على كتابه "التبيان" وَجَدت أنه يجيز تعدّد الحال مع وجود عاطف، إذْ أعرب "مباركاً وهدىً" حالين من الضمير في وُضِعَ وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران/٩٦] ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٠٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢٨٠.

** نُسِبَ مَذْهب المَنْع إلى الفَارِسي وابن عُصْفُور، ونَسَبَ ذلك لهم كلٌّ من: الرَّضي،وأبي حَيَّان،وابن عقيل، ولكن من خلال اطّلاعي على كُتُبِ الفَارِسي وهي: الإيضاح، والمسائل البصريات، والمسائل العسكريات، والمسائل المنثورة، لم أعثر على مذهبه هذا في المنع، وكذلك كتاب: المقرّب وكتاب: الممتع في التصريف، لابن عصفور، ولَعَلّ علماءَنا الأفاضل قَد اطّلعوا على كتب أخرى للفارسي ولابن عُصْفُور لم تصلنا، أو أنهم اجتهدوا أو فَهِمُوا ذلك من خلال كلامهم والاحتمال الأوّل أرجح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أقول: إنّ مَذْهب الجمهور هو الأجود لسببين؛ الأوّل: ذَكَرَه الرّضي[1] وأبو حيّان[2]، وذلك أن الفعل الواحد يُمتَنَعُ وقوعه في زمانين أو مكانين مختلفين، ولكن لا يُمتَنَعُ تقييده بقيدين أو أكثر. ولقد صَدَق عباس حسن في رأيي حينما ذَهَبَ إلى أنّ مَذْهَبَ الفَارِسِي،وابن عُصفُور،من الجدليات التي لا تفيد النحو بشيء.[3]

أما الثاني: فلأن الاستعمال العربي الفصيح يُثْبِتُ تَعَدُّد الحال، إذْ وَرَد بكثرة في المُعلّقات، إذْ جاءت الحال متعددة لمفرد -أي لصاحب واحد- في ستة مواضع، ولغير مفرد في عشرين موضعاً، وفي الجدول التالي توضيحٌ لذلك في كل مُعلّقة:

طبيعة الاستعمال / اسم المعلقة	تعدد الحال لتعدد صاحبها بجمع	تعدد الحال لتعدد صاحبها بتفريق	تعدد الحال لمفرد
م / امرئ القيس	–	٤	٢
م / طرفة	–	١	–
م / زهير	–	–	١
م / عنترة	–	٣	–
م / عمرو بن كلثوم	–	٥	–
م / الحارث	–	١	١
م / لبيد	–	٦	٢
المجموع	–	٢٠	٦

والذي تجدُر الإشارة إليه في ظاهرة تعدد الحال في المُعلّقات السبع. هو تعدُّدها: مفردة وجملة وشبه جملة، فَمِنْ تعدُّدها جملة قول عنترة: [4]

لَمّا رَأَيْتُ القَوْمَ أَقْبَلَ جَمْعُهُم يَتَذَامَرُون كَرَرْتُ غَيْرَ مُذَمَّم.

---

[1] انظر: شرح الكافية ١/٢٠٠.

[2] انظر: البحر المحيط ١/٢٠٤.

[3] انظر: النحو الوافي ٢/٣٨٩.

[4] شرح القصائد السبع ٣٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول عمرو بن كلثوم: [1]

وَرِثْنَا المَجْدَ قَدْ علمت مَعَدٌّ نُطَاعِنُ دُونَهُ حَتَّى يَبِيْنَا.

ومن تعدد الحال مفردة وشبه جملة قول عنترة: [2]

والخَيْلُ تَقْتَحِمُ الخَبَارَ عَوَابِساً مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وأجْرَدَ شَيْظَمِ.

والذي يُلحَظُ أنّ تعددها جملة أكثر منه مفرداً، إذْ تَعَدَّدت جملة في تسعة مواضع، ومفردة في ستة مواضع، ومفردة وجملة سَوِيّة في سبعة مواضع، ومفردة وشبه جملة في ثلاثة مواضع، وجملة وشبه جملة في موضع واحد. ولتعددها قيم لفظية ومعنوية كثيرة سيتم ذكرها لاحقاً. وقبل أن أُنهي حديثي عن هذه المَسألة، أقول: لم يَحْكُمْ النحاة على ظاهرة تعدد الحال بالجواز فقط، لا، فهناك حالات أوجب النحويون فيها ذكر الحال وتعدّدها، وذلك بَعْدَ "إمّا" و "لا" كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيْلَ إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان/٣] ونحو: جاء زيد لا آسِفاً ولا خائفاً.[3]

ولقد جاء إفرادها بعد "لا" ضرورة، وذلك في قول الشاعر: [4]

قَهَرْتُ العِدَا لا مُسْتَعِيْناً بِعُصْبَةٍ ولَكِنْ بِأنواعِ الخَدَائِعِ والمَكْرِ.

(ب) رتبة الحال (التقديم والتأخير).

أعْنِي بالرّتبة هنا: ترتيب الحال مع صاحبها وعاملها، أي: تقديمها على عاملها وصاحبها، والتقديم سُنّة من سُنَنِ العرب في كلامها، يقول أحْمَدُ بن فَارِس[5]: "من سُنَنِ العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مُؤَخّر، وتَأخيره وهو في المعنى مُقَدَّم". ولقد كان ابن جِنّي محقاً حينما جَعَلَ التقديم من باب شجاعة العربية.[6]

ولقد اختلَف النحويون في جواز تقديم الحال على صاحبها وعاملها، وقبل الحديث عن خلافهم هذا أوَدُّ أنْ أُشير إلى أنّ الجَرميّ قد ذَهَبَ إلى منع تقدمها على عاملها وصاحبها

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٨.

[2] نفسه ٣٦٢.

[3] انظر: الهمع ٣٨/٤، وحاشية الصبان ١٨٣/٢، والنحو الوافي ٣٨٨/٢.

[4] انظر: حاشية الصبان ١٨٣/٢.

[5] الصاحبي ٢٤٤.

[6] انظر: الخصائص ٣٨٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مطلقاً، قياساً على التمييز[1]، وما وَرَد في المُعلّقات السبع يُقَوّي مِنْ مَذْهبه، فَلَمْ ترد الحال متقدّمة إلا في أَحَدَ عشر موضعاً، ولكن رَغْم قِلّته إلاّ أنّه انطَوَى على قيم وجماليات سَتُذْكَرُ لاحقاً.

ومَذْهبه هذا قريب من مَذْهَب جمهور الكوفيين، ولكنهم يختلفون عَنْه في إجازة تقدّم الحال في أوّل الكلام إذا كانت لمكنى فقط.[2]

(١) تقدّم الحال على صاحبها.

لتقدّم الحال على صاحبها ثلاثة أحكام: جَوَازُ تَأخُّرها وتَقَدُّمها عليه، ووُجُوبُ تَأخرها عنه، وَوُجُوبُ تَقَدُّمها عليه[3]، وأكثر النحويين على جواز تقدمها على صاحبها المرفوع والمنصوب والمجرور بحرف جَرٍّ زائد، واختلفوا في المجرور بحرف جرٍّ أصلي.

أما الحكم الأوّل:فهو الأصل، يقول المُبَرِّد[4]: "فالحال لا يَعْمَل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلاً منه، دالاً عليه ... فإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها لتصرّف العامل فيها، فقلت: جاء زيد راكباً، وراكباً جاء زيد ... وإن كان العامل غير فعل لَمْ تَكُنْ الحال إلاّ بَعْدَه وذلك قولك: زيد في الدار قائماً وفي الدار قائما زيد، وفي الدار زيدٌ قائماً". ولقد ذَهَبَ ابن السَّرّاج مَذْهَب المُبَرِّد[5]، و آخرون. [6]

ولقد وردت الحال متقدّمة على صاحبها في المُعلّقات السبع في أحد عشر موضعاً، منها قول لبيد بن ربيعة:

بَاتَتْ وأسْبَلَ وَاكِفٌ مِنْ دِيمَةٍ ... يَرْوِي الخَمَائِلَ دائماً تَسْجَامُها. [7]

غُلْبٍ تَشَذَّر بالذُّحُولِ كَأَنَّهَا ... جِنُّ البَدِيِّ رواسياً أَقْدَامُها. [8]

---

[1] انظر: همع الهوامع ٤/٢٨.

[2] انظر: الأصول ١/٢١٥.

[3] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٦٥.

[4] المقتضب ٤/٣٠٠.

[5] انظر: الأصول ١/٩٥.

[6] وذلك كابن جنّي في اللمع ٦٣، وابن مالك في شرح العمدة ٤٢٩، والصبّان في حاشيته ٢/١٧٨.

[7] شرح القصائد السبع ٥٥٧.

[8] نفسه ٥٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والذي نَتَبَيَّنُهُ أنّ الحال "دائماً" في البيت الأوّل، قد تَقَدَّمت على صاحبها "تسجامها" والعامل هو الفعل المتصرّف "يروي". أما الحال "رواسياً" في البيت الثاني: فلقد تقدّمت على صاحبها وهو "أقدامها"، والعامل فيها كأن لما فيها من معنى الفعل. وهذا مخالفٌ لما قَرّره بعض النحويين، إذْ جَعَل كل منصوب بِكَأنّ أو ليت أو لعل مُتَأخِّراً عن صاحبه وجوباً.[1]

وأكثر مَسْألة اختلف فيها النحويون في تقدّم الحال هي مَسْألة تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍ أصلي، فَأجمع الجمهور على عَدَم جَوَاز ذلك، يقول سِيْبَوَيه[2]: "ومن ثم صار مررت قائماً برَجُلٍ لا يجوز؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل والعامل الباء ولو حَسُنَ هذا لحَسُنَ قائماً هذا رَجل". وذَهَبَ المُبَرِّد مَذْهَب سِيْبَوَيه، فَأكّد تَأكيداً مُبْرماً على مَنْع تقدّم الحال على صاحبها المجرور[3]، وتبعه في ذلك ابن جِنّي* قائلاً[4]: "وتقول: مررت بزيد جالساً، ولو قلت: مَرَرْتُ جالساً بزيد والحال لزيد –لم يجزْ؛ لأن حال المجرور لا يَتَقَدَّم عليه". وذَهَبَ هذا المَذْهب ابن يَعِيْش[5] والإسْفَرَاييني[6]، وتبعهم في ذلك الرّضي[7].

ولقد ذَهَبَ ابن هِشَام مَذْهَب سابقيه مؤكّداً ضرورة الأخذ بمذهب المانعين[8]؛ وعِلّة ذلك أن العامل[9] "وإن كان الفعل لكن لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل فيه قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم الحال عليه".

وفي الوقت الذي ذَهَبَ فيه معظم النحويين إلى المَنْع، ذَهَبَ ابنُ مالك وجماعة من النحويين من قبله إلى جواز ذلك، يقول ابن مالك[10]: "وتقديمه على صاحبه المجرور ضعيف

---

[1] انظر: حاشية الصبّان ١٧٦/٢.

[2] الكتاب ١٢٤/٢.

[3] انظر: المقتضب ١٧١/٤.

[4] اللمع ٦٣.

[5] انظر: شرح المفصّل ٥٩/٢.

[6] انظر: لباب الإعراب ٣٢٣.

[7] انظر: شرح الكافية ٢٠٧/١.

[8] انظر: أوضح المسالك ٢٦٦/٢.

[9] شرح المفصّل ٥٩/٢.

[10] تسهيل الفوائد ١١٠.

* ذكر ابن هِشَام أن ابن جِنّي ذَهَبَ إلى جواز تقديم حال المجرور عليه، وفي كتاب اللمع لابن جِنّي ما ينقض ذلك، إذْ صَرّح تصريحاً مباشراً بمنع تقدّم حال المجرور عليه. انظر: أوضح المسالك ٦٦/٢، واللمع ٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الأصَح لا ممتنع" وقال أيضاً في شرح عمدة الحافظ وكان قد ذكَر شواهد كثيرة على جواز مجيء الحال متقدّمة على صاحبها المجرور[1]: "وإنّما كَثّرت الشواهد في هذه المسئلة لأن المخالفين كثيرون، والذي ذَهَبْتُ إليه من الجواز هو مَذْهَب أبي علي وابن كَيْسَان وابن بَرْهَان".

وصفوة القول: إن ابن مالك، وابن كَيْسَان، وابن بُرَهَان، والفارسي، قد أجازوا مجيء حال المجرور متقدّمة عليه؛ وحجتهم في ذلك أنّ[2] "المجرور بالحرف مفعول به في المعنى. فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به"؛ وأنّه قد وَرَد السَّمَاعُ بذلك، ومنه قول الشاعر: [3]

تَسَلَّيْتُ **طُرّاً** عَنْكُمُ بَعْد بَيْنِكُمْ ... بِذِكْراكُم حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي.

وقول طُلَيْحَة بن خُوَيْلِد: [4]

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ ... فَلَنْ تَذْهبوا **فَرْغاً** بِقَتْلِ حِبَالِ.

وقول الآخر: [5]

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ **هَيْمَانَ** صَادِيَاً ... إليَّ حَبِيْباً إنَّهَا لَحَبِيْب.

ولقد ذكر ابن مالك والنحويون من بعده بيتين آخرين على جواز مجيء الحال متقدّمة على صاحبها المجرور*. وباعتقادي أن المَذْهب الأصح هو

---

[1] شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ٤٢٩.

[2] حاشية الصبّان على شرح الأشْمُوني ١٧٦/٢.

[3] الشاهد في "طرّاً" إذْ وقَعَتْ حالاً متقدّمة على صاحبها المجرور، وحكمها عند الجمهور المنع، عند ابن مالك ومَنْ لَفّ لَفّه الجواز، ولَمْ أعثُرْ على قائل هذا البيت، وهو في شرح العمدة ٤٢٦، وفي أوضح المسالك ٢٦٧/٢ وفي حاشية الصبّان ١٧٦/٢، وفي شرح التصريح ٣٧٩/١.

[4] يُقَالُ في هذا البيت ما قيل في سابقه، وهو في شرح العمدة ٤٢٨، وفي حاشية الصبّان ١٧٧/١.

[5] أيضاً يُقَالُ في هذا البيت ما قيل في الأبيات التي سبقته، وهو في شرح العمدة ٤٢٨، وفي حاشية الصبّان ١٧٧/١.

* البيتان هما:

- مَشْغُوفَةٌ بك قَدْ شُغِفْتَ وإنّما ... حُمّ الفِرَاق فما إليك سَبِيْل.
- غافلاً تَعْرِضُ المنيّة لِلْمَـرْ ... ءِ فَيُدْعَى ولاتَ حِيْنَ إبَاءِ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَذْهَب سِيبَوَيه ومَنْ تابَعَهُ؛ وذلك لِقِلّة ورود الحال متقدّمة على صاحبها المجرور، ففي المُعَلّقات السبع لم تَرِدْ الحال متقدّمة على صاحبها المجرور مطلقاً، وهذا الأمر له دلالته، ثم إنّ الناظر في مجموعة الأبيات التي احتجّ بها ابن مالك يجد بأنها مجهولة القائل ما عَدَا بيت طليحة بن خويلد السابق، وهذا الأمر أيضاً له دلالته، أقول: إن تقدّم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب قليل، فما بالك بتقدّمها على صاحبها المجرور ؟!

ومن أحكام الحال مع صاحبها وجوب تقديمها، وذلك إذا كان محصوراً، نحو: ما جائني راكباً إلاّ زيد، وكذلك إذا أُضيف صاحبها إلى ضمير عائد إلى ملابس الحال، نحو: لقيني شاتماً زيد أخوه[1]. وليس من هذا شواهد في المُعَلّقات.

وكذلك وجوب تأخيرها، وذلك إذا اتّصل صاحبها بصلة أل، نحو: القاصدك سائلاً زيدٌ، وإذا اتصل بفعل موصول به حَرْف، نحو: أعجبني أنْ ضَرَبْت زيداً مؤدباً، أو أن يكون مجروراً بالإضافة نحو: عرفتُ قيام زيدٍ مُسْرعاً، أو أن تكون محصورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ المُرْسَلِين إلاَّ مُبَشِّرِينَ و مُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام/٤٨][2].

(٢) تقدُّم الحال على عاملها.

اختلف العلماء في جواز تقدّم الحال على عاملها، فَذَهَب الفَرّاء، والجَرْمِيّ، إلى المَنْعِ؛ وذلك[3] "لأنّه يؤدّي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر". ونُقِل عن الكِسَائِيّ أنه منع ذلك[4]. وذَهَبَ الكوفيون[5] "إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، نحو: راكباً جاء زيدٌ * ويجوز مع المضمر، نحو: راكباً جئت" وحجتهم هي

---

[1] انظر: شرح الكافية ٢٠٧/١، والهمع ٢٧/٤، والمطالع السعيدة ٣٥٤.

[2] انظر: حاشية الصبّان ١٧٨/٢.

[3] أسرار العربية، الأنباري ١٩٢، وانظر: مَذْهَب الجرْميّ في الهمع ٢٨/٤.

[4] انظر: ارتشاف الضَرَب، أبو حيّان ٣٥٠/٢.

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٠/١.

* يريد إذا كان صاحب الحال -الذي هو فاعل الفعل مثلاً- اسماً ظاهراً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حجّة الفرّاء. في حين ذَهَبَ البصريون إلى جواز ذلك إذا كان عامل الحال فعلاً مُتَصَرِّفاً مُتَضَمِّناً لحروف الفعل، فأجازوا ذلك مع الظاهر والمُضْمَر[1].

واحتجّ البصريون بالنقل والقياس، أما النقل: فقولهم في المثل*: "شَتَّى تؤوب الحلبة"، وأما القياس: فلأنّ العامل في الحال فعل متصرّف، وإذا كان مُتَصَرِّفاً وجب أن يكون عمله كذلك، فيجوز تقديم معموله عليه كقولهم: "عَمْراً ضرب زيدٌ"، فالذي يدلُّ عليه أن الحال تُشَبَّه بالمفعول، وكما يجوز تقدّم المفعول على عامله، فيجوز كذلك تقدم الحال عليه[2]. وذَهَبَ المُبَرِّد[3]، وابن السَّرَّاج مَذْهَب البصريين[4]، فأجازا تَقَدُّم الحال على عاملها المُتَصَرِّف، ومنعا تقدّمها على عاملها إذا كانَ مَعْنى فِعل**، قياساً على المفعول؛[5] "لأن هذا لا يَعْمل مثله في المفعول"، وتبعهم في ذلك ابن جِنّي[6]، والأَنْبَارِيّ الذي أثبت أنّ قول الكوفيين السابق "فاسد"؛ لأنّه وإن كان مُقَدَّماً في اللفظ إلاّ أنّه مُؤَخّر في التقدير، وإذا كان مؤخّراً في التقدير جاز فيه التقديم.[7]

وذكر ابن مالك أنّه يجوز تقدّم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أوصفة تشبهه. وذكر الشَّلَوبِيْني، وابنُ مَالِك، وأَبُو حَيَّان، والسُّيُوطِي،أنّ هناك مواضع يستحيل فيها أن تتقدّم الحال على عاملها وهي: [8]

---

[1] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٠/١.

[2] انظر: الإنصاف ٢٥٠/١.

[3] انظر: المقتضب ٣٠٠/٤ و ١٧٠/٤.

[4] انظر: الأصول ٢١٨/١.

[5] نفسه ٢١٨/١.

[6] انظر: اللمع ٦٢.

[7] انظر: الإنصاف ٢٥١/١.

[8] انظر: التوطئة ٢٠١، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٢، وارتشاف الضرب ٣٥٠/٢، والمطالع السعيدة ٣٥٥، والهمع ٢٩/٤.

* المثل في كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سَلاّم ١٣٣، وهو في مجمع الأمثال للميداني ٣٥٨، وهو أيضاً في جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري ٥٤١/١.

وأصله أنّهم كانوا يوردون إبلهم الشّريعة أو الحوض معاً، فإذا صَدَرُوا تَفَرّقوا إلى منازلهم، فَحَلَبَ كلُّ واحد منهم في أهله على حياله.

** وذلك كاسم الإشارة وحرف التنبية، وحرف التمني، وحرف التشبيه والاستفهام المقصود به التعظيم عند ابن مالك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أ) إذا كان عامل الحال فعلاً غير متصرف كفعل التعجب مثلاً، فلا يجوز: **متجرّدةً** ما أحْسَنَ هنداً.

(ب) إذا اقترن الفعل بلام الابتداء أو لام القسم، نحو: لأعِظُك **نَاصِحَاً**، ووالله لأعِظَنَّكَ **نَاصِحاً**.

(جـ) إذا كان صلة لحرف مَصْدري موجود أو مقدّر، نحو: "سَرّني أن جئت **زائراً**"، "وما كُنْتُ لأدَعَكَ **خالباً**."

(د) إذا كان صلة لأل، نحو: "الجائي **مسرعاً** زيدٌ". وقد تَقَدّم ذكر ذلك.

(هـ) إذا كان مُفْهِماً لِتَشْبِيه، نحو: "زَيْدٌ زهير **شعراً**". وقد أجاز الكِسائيّ تقدّمها.

(و) إذا كان عاملها مَصْدَراً، نحو: "يُعْجِبني ركوبُ الفرسِ **مُسْرَجاً**"، أو نَعْتاً، نحو: "مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فَرَسُهُ **مكسوراً** سَرْجُها".

(ز) إذا كانت الحال جملة مقرونة بالواو، نحو: "جاء زيد **والشمس طالعة**".

والسؤال الذي يمكن ذكره، هل حكم تقدّم الحال على عاملها عند النحويين المنع فقط ؟ بعبارة أخرى: هل هناك حالات يجب فيها تقدّم الحال على عاملها ؟.

أقول: نعم، ذكر النحويون حالات ثابتة، يجب فيها تقدّم الحال على عاملها وهي:

(أ) إذا كان لها صدر الكلام، نحو: "**كيف** جاء زيد"[1].

(ب) إذا كان عاملها أفعل التفضيل، نحو: "هذا **بسراً** أطيب منه رطباً"[2].

(جـ) إذا كانت بَعْدَ أمّا، نحو: "أمّا **مُسْرِعاً** فجئتُ"[3].

والسؤال الذي يمكن ذكره أيضاً، إذا كان معظم النحويين قد أجازوا تقدم الحال على عاملها المتصرّف، فَهَل أجازوا تقدّمها على عاملها الظرفي ؟.

اختلف النحويون في هذه المسألة أيضاً، فذهب الجمهور إلى المنع، فلا يقال: قَائِماً فيها رَجُلٌ؛ وذلك لأنّ فيها وأخَواتها لا يتصرّفن تصرّف الفعل[4]، وهذا مَذْهَب سِيْبَوَيه، وقد تبعه

---

[1] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٧٥.

[2] انظر: شرح عمدة الحافظ ٤٣٨.

[3] انظر: ارتشاف الضرب ٤٣٨.

[4] انظر: الكتاب ٢/١٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في ذلك المُبَرِّد[1]، وابن السَّرَّاج[2]، وابن جنّي[3]، وابن يَعيش[4]. وذَهَبَ السُّيُوطي إلى أنّ هذا المَذْهب هو الحق وهو الأصَحّ[5]، وأنَا أُوَافِقُهُ الرَّأي؛ لأن الظرف ليس لديه قُوّة الفعل من جهة؛ ولِقِلّة ورود الحال متقدّمة على عاملها الظرفي في الاستعمال، فَلَم تَرِد متقدّمة على عاملها الظرفي في المُعَلّقات السبع مطلقاً.

وذَهَبَ ابن مالك إلى المنع إلاّ في حالة واحدة، وذلك إذا تَقَدّمت على العامل الظرفي شبه الجملة[6]، واحتَج لمذهبه هذا بقوله تعالى: ﴿ والسَّمَواتُ مَطْوِيّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر/٦٧]، وبقول النابغة: [7]

رَهْطُ بْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْراعِهِمْ فِيهِمْ ورَهْطُ رَبِيعةَ بنِ حَذَارِ.

ويكون بذلك قد ذَهَبَ مَذْهَب الأَخْفَش الذي أجاز ذلك نحو[8]: "زيدٌ قائماً في الدار. وذلك بناء على مذهبه من قُوّة الظرف حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو: في الدار زيد".

وصفوة القول: إنّ تقدّم الحال على عاملها بأنواعه المختلفة، لَمْ يَرِدْ إلا في ثلاثة مواضع في المُعَلّقات السبع، وعلى خلاف في ما بين العلماء في إعراب الحال المتقدّمة، فبعضهم جَعَلها حالاً والبَعْض الآخر: جَعَلها منصوبة على المصدرية وعلى الظرفية، وجاءت هذه الأحوال في معلقات: امرئ القيس وطرفة وزهير، يقول امرؤ القيس: [9]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لا تَهْلِك أَسًى وتَجَمَّلِ.

ويقول طرفة: [10]

---

[1] انظر: المقتضب ٤/٣٠٠.

[2] انظر: الأصول ١/٢١٩.

[3] انظر: اللمع ٦٢.

[4] انظر: شرح المفصل ٢/٥٨.

[5] انظر: همع الهوامع ٤/٢٨.

[6] انظر: شرح عمدة الحافظ ٤٣٥.

[7] ديوان النابغة الذبياني ٥٥.

[8] شرح الكافية ١/٢٠٤.

[9] شرح القصائد السبع الطوال ٢٣.

[10] نفسه ١٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وُقُوفاً بها صَحْبي عَلَيّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لا تَهْلِكْ أَسَىً وتَجَلَّدِ.

فذكر ابن الأَنْبَارِيّ والتَّبْرِيْزِي وجوهاً كثيرة لإعراب "وقوفاً" في هذين البيتين، فَمِن المحتمل أن يكون قد نُصِبَ على المصدرية، كَأَنّه قال: قفا كوقوف صحبي عليّ مطيّهم، أو على الوقت، كَأَنّه قال: وقت وقوف صحبي، أو على الحال، إما: مما في نبك، والتقدير عندهم: قفا نبك في حال وقوف صحبي عليّ مطيّهم في بيت امرئ القيس، ولخولة أطلال ظللت بها أبكي في حال وقوف صحبي عليّ مطيّهم في بيت طرفة، وإما: مما في يقولون[1] وبذلك تكون الحال قد تَقَدَّمت على عاملها، ومنه قول زهير: [2]

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِين حِجَّةً فَلأْياً عَرَفْتُ الدّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ.

فذكر ابنُ الأَنْبَارِي أَنّ "لأْياً" مفعول مطلق مرادف لمصدر الفعل بعدَه[3]. في حين ذكر التَّبْرِيْزِيّ أنه حال من فاعله[4]. وذكر الشيخ: محمد علي طه الدّرّة أَنّ الأَصَحّ اعتباره ظرف زمان متعلق بالفعل المذكور بَعْدَه[5]. والأَصَحّ -باعتقادي- ما ذَهَبَ إليه التَّبْرِيْزِيّ؛ لكون الشاعر قد أراد أن يبيِّن حاله حينما وَقَفَ في الدِّيار من جهة؛ ولأنه لو سُئِل: كَيْفَ عَرفت الدار؟ لقيل: لأْياً، وكيف: سؤال عن الحال.

أَوَدُّ قبل أَنْ أُنهِيَ حديثي عن تقدّم الحال على صاحبها وعاملها، أَنْ أناقش مَسْألة تَقَدُّم صفة النكرة عليها، فما هو حكمها عند النحويين ؟.

(٣) تقدّم نعت النكرة عليها.

أجمع النحويون على أَنّ نعتَ النكرة إذا تقدّم عليها صار حالاً[6]، وسبب ذلك أنّه[7] "قبيح أن يُوْصَفَ بما بَعْدَه ويُبْنَى على ما قبله". وهذه الظاهرة مساوية للظاهرتين السابقتين

---

[1] انظر هذه الأراء في: شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري ٢٤، وفي شرح القصائد العشر، للتبريزي ٢٦.

[2] شرح القصائد السبع الطوال ٢٤١.

[3] نفسه ٢٤١.

[4] انظر: شرح القصائد العشر ١٦٥.

[5] انظر: فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال ١٦/٢.

[6] انظر حول ذلك: الكتاب ١٢٢/٢، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب؛ للفارسي ٢٢٠/١، والمسائل المنثورة ٣٢، والتبيان ١٠٣/١، وشرح المفصّل ٦٤/٢.

[7] الكتاب ١٢٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وروداً في المُعَلّقات السبع، إذْ وَرَدت في سبعة مواضع، واكتنزت بقيم لفظية ومعنوية كثيرة، وهذه الظاهرة قليلة في النثر، يقول سيبَوَيه[1]: "وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام".

ومن تقدّم نعت النكرة عليها، قول طرفة: [2]

لَعَمرُك، ما أمْري عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهَاري، ولا لَيْلي عَلَيّ بِسَرْمَدِ.

فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من غمةٍ كان صفة له فلمّا قُدّمَ عليه صار حالاً له، ومنه قول عمرو بن كلثوم: [3]

مَتَى نَنْقُل إلى قَوْمٍ رَحَانا يَكُونُوا في اللِّقاءِ لَهَا طَحِينا.

فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من طحينا، كان نعتاً له فلّما قدم عليه صار حالاً له.

ولِتَقَدُّم نعت النكرة قيم لا تنكر، فَمِنْ خلاله تَمكّن الشاعر في البيتين السابقين من الحفاظ على موسيقى البيت الشعري، وعموماً: فإنّ تقدّم الحال قليل في المُعَلّقات السبع –وهو على قِلّته– ينطوي على قيم لفظية ومعنوية لا تُنْكَر، وسوف أعْرِضُ لهذه القيم في الفصل الثالث إن شاء الله .ودَعْنا الآن ننتقل إلى مَسْألة قريبة من هذه المَسْألة، ولا تقل عنها أهميّة وهي مَسْألة المطابقة.

(جـ) مطابقة الحال لصاحبها.

تُمَثّل هذه المَسْألة مظهراً من مظاهر الفصاحة في استعمال الحال مفردة وجملة وشبه جملة. ومن خلال قراءتي لمبحث الحال في كتب النحويين، وجَدْتُ أنّ هذه المَسْألة لَمْ تَنَلْ اهتماماً كافياً، ولم يُخَصَّصْ لها عنوانٌ كبقية مفردات هذا المبحث، وفي هذا الفصل سَأبحث هذه المَسْألة مُهتماً بكثير من عناصرها، وممثلاً لها بما جاء في المُعَلّقات السبع.

والسؤال الذي يمكن ذكره بداية، هل التطابق بين الحال وصاحبها شرط لها ؟ إذا كان كذلك فلماذا يُشْتَرَطُ التطابق؟ وما هي أهم صوره ؟.

---

[1] الكتاب ١٢٤/٢.

[2] شرح القصائد السبع ٢٢٨.

[3] نفسه ٣٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد قَرّرَ النحويون ضِمْناً أنّ الحال واجبة التطابق مع صاحبها، وذلك حينما اشترطوا فيها الاشتقاق[1] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى،فإن المتأمّلَ في جميع الشواهد التي ذَكَروها في مبحث الحال يَجِدُ أنّ الحال في جميعها مطابقة لصاحبها. وبقيتْ مَسْألة المطابقة غائمة حتى جاءَ الشيخ يس بن زين الدين العُليمي*، فَصَرّح في حاشيته على التصريح بوجوب مطابقة الحال حقيقية كانت أم سببية لصاحبها، يقول[2]: "ويستفاد من ذلك (أي كونه مشتقاً) أنّه لا بُدّ من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً؛ ضرورة أنّ اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره، وهذا أيضاً يستفاد من كونها وصفاً لصاحبها فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته إلا ما علم تخلفه وهو الإعراب والتعريف ضرورة أنّ الحال واجبة النصب والتنكير. وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف بضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتأنيث والإفراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت، فتقول: جاء زيد قائمةً أمه، وجاءت هند قائماً أبوها ... وما جاء مخالفاً لذلك لا بدّ من تأويله".

إن المتأمل في كلام العُلَيْمي، يجد أنّه ينطبق على الحال المشتقة، فهل ينطبق على الحال الجامدة ؟.أو: إذا كان التطابق موجوداً في المشتقة -حقيقية كانت أم سببية- فَهَلْ هو كذلك في الجامدة ؟.

أقول: إنّ الاشتقاق عند النحويين هو شرط التطابق، وبعض النحويين جَعَلَ الاشتقاق غالباً لا لازِماً، وبناء على هذا فقد تَرِدُ جامدة[3]، ويمكن للمؤوّلة بالمشتق فقط -بناء على مَذْهَب النحويين- أنْ تتطابق مع صاحبها، ونحن نَعْلَمُ أنّ المؤوّلة بالمشتق عندهم -ما عدا بدر الدين بن مالك- هي ما دلّت على تشبيه وترتيب ومفاعلة[4]، وبناء على هذا فهي واجبة التطابق مع صاحبها، ولكن ما شَأْنُ الأنواع الأخرى للجامدة غير المؤوّلة بالمشتق في عملية

---

(1) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم ٢٠٧.

(2) القول للشيخ يس، نقلاً عن الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ٢٠٨، وهو في حاشيته ٣٦٩/١.

(3) انظر: تسهيل الفوائد ١٠٨.

(4) انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٢.

* وردت إشارة لركن الدين الحسن بن محمد بن شَرَفِ العلوي الاسْتَرَابَاذي تَدُلّ على وجوب مطابقة الحال لصاحبها، يقول: "ولا يتقدّم الحال على صاحب الحال المجرور على المَذْهب الأصَح ... لأن الحال تابعة لصاحب الحال" فقوله هذا:فيه إشارة خفية إلى وجوب المطابقة. انظر ذلك في كتابه: الوافية في شرح الكافية ١٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التطابق هذه ؟ إن شأنها هو عَدَم ضرورة المطابقة، أما على مَذْهَب بدر الدين بن مالك فهي واجبة التطابق؛ لأنها جميعها مؤولة بمشتق[1] "لأنّ اللفظ فيها مراد به غير مَعْناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب".

إنّ شرط الاشتقاق في عملية التطابق أثْبَتَ عَدَم جَدْواه. ولقد كان الدّكتور: علي أبو المكارم محقاً حينما جَعَل الاشتقاق ليس شرطاً في التطابق؛ لأنّ التطابق يَأخُذُ صوراً وأشكالاً متعدِّدة، ففي الحقيقية والسببية (المشتقة) يَأخذ التطابق أسلوباً مباشراً، وكذلك في الدالة على تشبيه إذ إن شأنها هو شَأنُ المشتقة[2]، أما التطابق في الحال الدالة على: مفاعلة وسعر وعدد والحال الموصوفة فقد اتخَذَ أسلوباً آخر دلّ عليه تعدّد صيغ التركيب نفسه لا الصيغة المنصوبة وحدها، أما الدّالة على ترتيب:فالتطابق فيها لا يُسْتَفَاد من الصيغة مفردة ولا من تعددها وإنما يستفاد من الموقف اللغوي جملة[3]، أما الدّالة على تفضيل والكائنة أصلاً أو فَرْعاً أو نَوْعاً لصاحبها:فهي ليست في الواقع وصفاً لصاحبها[4] "فإن بينهما من العلاقة التي لا تحتاج إلى تطابق إذ إنّ الحال يرتبط بصاحبه وينتمي إليه، أو أنّ صاحبه هو الذي يرتبط به وينتمي اليه، وهذا الارتباط والانتماء يجعلهما معاً من جنس واحد ونوع واحد وإن اختلفت بعد ذلك في الدرجة، ومن ثُمّ فإنّه لا حاجة إلى شيء من التطابق الشكلي أو الأساسي؛ لأن الاتصال بين الحال وصاحبه في هذه المواضع فوق كل تطابق مهما كان نوعه".

وأخْلُصُ إلى القول: بأنّ التطابق موجود سواء أكانت الحال مشتقة أم جامدة، ولكن في الحال الجامدة يَأخُذُ التطابق صوراً و أساليباً متعدّدة. ولقد ذكر المرحوم عباس حسن:أنّ هناك خمسة مواضع استثنيت من وجوب المطابقة لصاحبها وهي: [5]

(١) إذا كان صاحب الحال الحقيقية جَمْعاً مفرده مذكر لغير العاقل، فعندئذ يجوز للحال أن تكون مفردةً مؤنثةً، وجمعَ مؤنث سالماً وجمع تكسير، نحو: سَرّتني الكتب **نافعةً** أو: **نافعات**، أو: **نَوافع**.

---

[1] أوضح المسالك ٢/٢٥٥، وشرح التصريح ١/٣٧٢.

[2] انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٢١١.

[3] انظر: المرجع نفسه ٢١٢.

[4] نفسه ٢١٢.

[5] انظرها في : النحو الوافي ٢/٤٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢) إذا كان لفظها من الألفاظ التي يستوي فيها المذكّر والمؤنث، نحو: عرفت المؤمن **صبوراً** عند الشدائد، عرفت المؤمنة **صبوراً** كذلك.

(٣) إذا كان لفظها أفعل التفضيل مجرّداً من "أل" والإضافة أو المضاف إلى نكرة لزم الإفراد والتذكير، نحو: عَرَفْتُ العِصَامِيّ **أَنْشَطَ** و**أَنْفَعَ** أو **أَنْشَطَ** عاملٍ، و**أَنْفَعَ** رَجُلٍ.

(٤) إذا كانت مَصْدراً نحو: حَضَرَ القطارُ **سُرْعَةً**، وإذا اشتهر المَصْدَر صَحّ تثنيته وجمعه -كالنعت- نحو: عرفت الوالي **عدلاً**،والوالِيين **عدلين**،والولاة **عدولاً**.

(٥) إذا كانت الحال كلمة "أيّ"، نحو: استَمَعْتُ إِلَى عَلِيّ أيّ خَطِيب.

هذا بالنسبة للحال الحقيقية، أما السببية: فَيُشْتَرطُ مطابقتها لصاحبها أو الاسم المرفوع بها: تَذْكيراً، وتَأْنيثاً، وإفراداً، دون التثنية والجمع.

ولقد جاءت الحقيقية والسببية -على قلتها- مطابقة لصاحبها في المُعَلّقات السبع، ومن الحقيقية قول طرفة: [١]

إِذَا نَحْنُ قُلْنَا أَسْمِعِينَا انْبَرَتْ لَنَا ... على رِسْلِهَا **مَطْرُوفَةً** لَمْ تَشَدَّدِ.

فـ "مطروفة" حال من الضمير الذي في انبرت، جاءت مؤنثة وصاحبها مؤنث، وكذلك جاءت مفردة وصاحبها مفرد، فهي مطابقة لصاحبها في الجنس والإفراد، ومنها قول الحارث:

آيةٌ شَارِقُ الشَّقِيقَةِ إِذْ جَا ... ءوا جميعاً لِكُلّ حَيٍّ لِواءُ.[٢]

حَوْلَ قَيْسٍ **مستلئمين** بكبشٍ ... قَرَظِيٍّ كَأَنّه عَبْلاءُ.[٣]

فـ "مستلئمين" حال من واو الجماعة، جاءت مطابقة لصاحبها جِنْساً وجمعاً.

ومن الحال السببية قول زهير: [٤]

فلما وَرَدْنَ الماءَ **زُرْقاً** جِمَامُهُ ... وَضَعْنَ عِصِيَّ الحَاضِرِ المُتَخَيِّمِ.

وقول لبيد: [٥]

بَاتَتْ وأَسْبَلَ وَاكِفٌ مِنْ دِيمَةٍ ... يَرْوِي الخَمَائِل **دائماً** تَسْجَامُها.

---

[١] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٩٠.

[٢] نفسه ٤٩٣.

[٣] نفسه ٤٩٤.

[٤] نفسه ٢٥١.

[٥] نفسه ٥٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله أيضا: [1]

غُلْـبٍ تَشَذَّر بالذُّحُول كَأَنّهـا جِنٌّ البَـدِيِّ رواسيـاً أَقْدَامُهـا.

فجاءت الأحوال السببية مطابقة لأصحابها كما نرى في جميع حالاتها.

هذه أهم المسائل المتعلّقة بأوصاف الحال وأحكامها في النحو وفي المُعَلّقات السبع، والحديث عنها طويل فحسبي ما قدّمت. وأَوَدُّ أَنْ انْتَقِلَ إلى الفصل الثالث من هذا البحث؛ لأُجْمِلَ فيه القول على استعمالات شعراء المُعَلّقات للحال، وعلى قيمة الحال ككل في نظم الكلام.

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٥٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

إجْمَالُ القَوْلِ عَلَى قِيمَةِ الحَالِ واسْتِعْمَالاتِهَا فِي المُعَلَّقَاتِ السبع

- المبحث الأوّل: أهميةُ الحالِ ودَوْرُها في تَبْيينِ الهَيْئَةِ.
- المبحث الثاني: دَوْرُ الحالِ في بِناءِ المَعْنَى.
- المبحث الثالث: القِيَمُ التي انْطَوَتْ عَلَيْهَا بَعْض الظَّواهِرِ اللُّغَويَّة الحاليَة.
- المبحث الرابع: إجْمَالُ القَوْلِ عَلَى استعمالاتِ الشُّعَراءِ للحال: أقْسَامَاً وأحكَاماً.
- المبحث الخامس: إجمَالُ القَوْلِ عَلَى مَذاهِبِ النَّحويين في تَقْريرهم لمفردات الحال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إِرْهَاصَة:

يَهْدِفُ هذا الفصل إلى تَحقيقِ جُمْلَةٍ من الأَهْدَافِ وهي:

(١) تَبيين قيمة الحال ودورها في تبيين هيئة صاحبها (أي: وظيفة الحال الرئيسية).

(٢) أثر الحال في بناء المعنى، أي: قيمتها في معنى التركيب الجملي الواردة فيه.

(٣) إِظْهار القيم التي انْطَوَت عليها بعضُ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّة الحالية، كظاهرة تعدد الحال، وتقدمها، وظاهرة مجيء الشاهد محتملاً للحال ولغيرها.

(٤) إجمال القول على استعمالات الشعراء للحال: بأقسامها المتعدّدة: بنيةً وتركيباً، وبِأحكامها. وكما هو معلوم، فإن هذا البحث يقوم على دراسة الحال في غير معلّقة، ومن الطبيعي أنْ تتفاوت استعمالات الشعراء لها: مفردة وجملة وشبه جملة، وباختصار: فإن هذا الفصل هو حديث مُجْمَل عن قيم الحال: لفظاً ومعنى، أي: أنه دراسة قِيَميّة للحال بأقسامها المختلفة.

(٥) تقديم إحصاء دقيق للحال: أقساماً وأحكاماً في كل مُعَلَّقة من المُعَلّقات؛ لذا قمت بِوَضْعِ مجموعة من الجداول التوضيحية لطبيعة استعمال الحال في كل مُعَلّقة.

(٦) تبيين أهم سمات مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال بصورة عامّة، والأسس التي استندوا عليها في تقريرهم هذا.

وبهذا الفصل وبسابقيه أَكُونُ قد قَدَّمْتُ صورة واضحة عن الحال ومعالمها في المُعَلّقات السبع: إحصاءً وأقساماً واستعمالاً ودلالة ومذهباً وقيمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأوّل: أهميةُ الحالِ ودَورُها في تبيينِ الهيئةِ.

تَرِدُ الحال: مفردة وجملة وشبه جملة؛ لِهَدَف رئيسي هو: تبيين الهيئة وتوضيحها، يقول ابن السَّرَّاج[1]: "والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته وقت ذلك الفعل المخبر به عنه". وذكر ابن جنّي أنها[2]: "وصف هيئة الفاعل أو المفعول به". وسَوْفَ أتَحَدَّثُ في هذا المبحث عن أثَرِ الحال ودورها في تبيين هيئة صاحبها.

(أ) الحال المفردة.

أشَرْتُ في ما مضى إلى أنّ الحال المفردة قد شكّلت ما نسبته (٢٨,٧٣%) من مجمل شواهدها في المُعَلّقات السبع. وهذه النسبة قليلة بالقياس إلى نسبة الحال الجملة والبالغة (٥٤,١٤%)، ولكنها على قلتها جاءت مؤدية للغرض الذي قُصِدَت من أجله.

فمن اعتماد الحال المفردة في تبيين هيئة صاحبها، قول امرئ القيس واصفاً محبوبته:[3]

مَدَدْتُ بِغُصْنَي دَومَةٍ فَتَمَايَلَتْ عَلَيّ هَضِيْمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ.

فهي حينما تمايلت عليه كانت ضامرة الخصر، وموضع مخلخلها مروياً، فهو يبين لنا الهيئة المادّية لمفاتن تلك المرأة، ومنه قول لبيد: [4]

فَعَلَوْتُ مُرْتَقِبَاً على ذِي هَبْوة حَرِجٍ إلى أعلامِهِنَّ قَتَامُها.

فجاءت الحال المفردة "مرتقباً"؛ لتبيّن هيئته عِندما عَلا على جبل قريب من جبال الأعداء ومن راياتهم، فالحال هنا مُبَيِّنة لهيئة الفاعل في الفعل (علوت)، ومنه قول زهير: [5]

مَتَى تَبْعَثُوهَا تَبْعَثُوهَا ذَمِيْمَةً وتَضْرَ إذَا ضَرَّيتموها فَتَضْرَمِ.

فجاءت الحال "ذميمة" لتبيّن هيئة المفعول به وهو الضمير في الفعل (تبعثوها).

---

[1] الأصول ٢١٣/١.

[2] اللمع ٦٢.

[3] شرح القصائد السبع ٥٦.

[4] نفسه ٥٨٠.

[5] نفسه ٢٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنه قول عمرو بن كلثوم: [1]

بأنّا نُوردُ الرّاياتِ بِيْضَاً ونُصدِرُهُنَّ حُمْراً قد رَوِيْنَا.

فجاءت الحال الأولى وهي: "بيضاً"مبيِّنة لهيئة الرايات، والحال الثانية "حُمْراً" مبيِّنة لهيئة نون النسوة في الفعل الذي قبلها، وهذه النون عائدة بدورها إلى الرايات.

ومن اعتماد المفردة في تبيين هيئة المفعول به قول زهير: [2]

وقَدْ قُلْتُما: إنْ نُدْرِكَ السِّلْمَ وَاسعاً بِمَالٍ ومَعْروفٍ مِنَ القَوْلِ نَسْلَمِ.

فجاءت "واسعاً"لتبين هيئة السلم وصفته، فهو واسع بمعنى: إنْ اتّفَقَ لنا اتمام الصلح بين القبيلتين ببذل المال وإسداء معروف من الخير سلمنا من تفاني العشائر.

وقد تَنَوّعَتْ الأَحْوَالُ المفردة المبيِّنة لهيئة صاحبها: جُموداً واشتقاقاً، فجاءت مشتقة كما في الأبيات المتقدّمة، وجامدة كما سيأتي، وكان لكل ذلك جماله وأسراره في الموقعية التي يشغلها، ومن شواهد المفردة الجامدة، قول امرئ القيس: [3]

وبَيْضَةِ خِدْرٍ لا يُرَامُ خِبَاؤُها تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بها غَيْرَ مُعْجَلِ.

فجاءت الحال الجامدة "غير"مبيِّنة لهيئة فاعل "تمتعتُ"، فهو تمتع بها مُتَرَيِّثاً على مهل، ومنه قول عمرو بن كلثوم: [4]

ورِثْنا مَجْدَ عَلْقَمَةَ بن سَيفٍ أَبَاحَ لَنَا حُصُونَ المَجْدِ دِيْنَا.

فجاءت الحال الجامدة "دينا"مبيِّنة لهيئة الحصون التي أباحها مجدُهُم لهم، فهي: ذليلة طائعة.

(ب) الحال جملة.

شَكَّلَتْ جُمْلَة الحال ما نسبته (٥٤,١٤٪) من مجمل شواهد الحال في المُعَلّقات السبع. وهذه النسبة تُوكّد أن تبيين هيئة صاحب الحال قد يتم بالجملة أكثر من المفرد. ومجيء جملة الحال مبيِّنة لهيئة صاحبها أمر يحدده جانبان، الأول: المعنى الذي يتناوله الشاعر، الثاني:

---

[1] شرح القصائد السبع ٣٨٨.

[2] نفسه ٢٦٢.

[3] نفسه ٤٨.

[4] نفسه ٤٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحالة التي عليها صاحب الحال، فبعض المواقف قد نُعَبِّر عنها بكلمة واحدة ويَستَقِيمُ بها المعنى، ولكن بعض المواقف بحاجة إلى أن نُعَبِّر عنها بجملة؛ لأن طبيعتها تُحَتِّم علينا ذلك.

وقد تَعَدَّدَت أَنْمَاط الجمل الحالية المبيِّنة لهيئة صاحبها، فجاءت اسمية وفعلية: مضارعيه وماضوية، وثَبَتَ لنا أنَّ التعبير عن الهيئة وتمثيلها يَتِمُّ بالماضوية مثلما يتم بالمضارعية؛ لأن نسبة ورود الماضوية -كما أشرنا سابقاً- في المُعَلَّقات السبع نسبة لا بَأس بها، وفي الجدول التالي توضيح لنسب ورود أقسام الحال وأنواعها في المُعَلَّقات السبع:

أقسام الحال وأنواعها	نسبة ورودها في المُعَلَّقات السبع
المفردة	(٢٨,٧٣ ٪)
الاسمية	(١٨,٧٨ ٪)
المضارعية	(٢٠,٤٤ ٪)
الماضوية	(١٤,٩٢ ٪)
شبه الجملة	(١٧,١٣ ٪)

فمن اعتماد الجملة الاسمية في تبيين هيئة صاحب الحال قول طرفة بن العبد: [١]

وَوَجْهٌ كَقِرطَاسِ الشَّآمي ومِشْفَرٌ كَسِبْتِ اليماني قِدُّهُ لم يُجَرَّدِ.

فالجملة الاسمية "قِدُّه لم يجرّد" جاءت؛مبيِّنة لهيئة سبت اليماني، فهو ذو قطعٍ وشقٍ مستقيم لا اعوجاج فيه، ومنه قول زهير: [٢]

وورِّكن في السُّوبَانِ يَعْلُون مَتْنَهُ عَلَيْهُنَّ دَلُّ النَّاعِمِ المُتَنَعِّمِ .

فالجملة الاسمية "عَلَيْهُنَّ ... الخ" جاءت؛لتبيين هيئة هؤلاء النسوة اللواتي كُنَّ قد مَرَرْن بوادي السوبان، فكانت هيئتهن هيئة الإنسان طيب العيش.

ومن اعتماد الجملة الفعلية المضارعية في تبيين هيئة صاحب الحال، قول عمروابن كلثوم:[٣]

---

[١] شرح القصائد السبع ١٧٤

[٢] نفسه ١٥٦.

[٣] نفسه ٣٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورِثْنا المَجْد قَدْ عَلِمَتْ مَعدٌ نُطَاعِنُ دُونَهُ حتَّى يَبِيْنَا.

فالجملة المضارعية "تطاعن دونه" جاءت؛مبيِّنة لحال الضمير "نا" الواقع في محل رفع فاعل، فهم محاربون دون هذا الشرف حتى يبين، ومنه قول الحارث: [1]

فَبَقَّيْنَا عَلَى الشَّنَاءَةِ تُنْمِيـ ـنا حُصُونٌ وعِزَّة قَعْسَاءُ.

فالجملة الفعلية المضارعية "تنمينا حصون" جاءت؛مبيِّنة لحال الضمير "نا" الواقع فاعلاً، ومنه قول لبيد: [2]

والوَحْشُ سَاكِنَةٌ على أَطلائِها عُوْذاً تَأَجَّل بالفَضَاءِ بِهَامُها.

فالجملة الفعلية المضارعية "تَأجل ... الخ" جاءت؛مبيِّنة وموضحة لهيئة الضمير المستتر بساكنة، على مَذْهَب الجمهور، أو للوحش على مَذْهَب سِيْبَوَيه.

ومن اعتماد الفعلية الماضوية في تبيين هيئة صاحب الحال قول امرئ القيس: [3]

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المسكُ مِنْهُما نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ.

فالجملة الماضوية جاءت؛مبيِّنة وموضحة لحال "نَسِيمُ الصبا"، ومنه قول لبيد: [4]

عَرِيَت وَكَانَ بِها الجَمِيعُ فَأَبْكَروا مِنْهَا وَغُودِرَ نُؤْيُها وثُمامُها.

فالجمل الماضوية الحالية جاءت؛مبيِّنة لهيئة فاعل عريت المستتر والعائد على الديار.

(جـ) الحال شبه جملة.

لم تقتصرْ وظيفة تبيين الهيئة وتوضيحها على الحال المفردة والجملة، بل أَسْهَمَتْ الحال شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) بهذه الوظيفة أيضاً، ومن ذلك قول امرئ القيس: [5]

مِسَحٍ إِذَا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الوَنَى أَثَرْنَ الغُبَارَ بِالكَدِيْدِ المُرَكَّلِ.

فالجار والمجرور "بالكديد" متعلقان بحال محذوفة تقديرها: منتشراً، وهي مبيِّنة لهيئة الغبار، ومنه قول طرفة واصفاً جمجمة ناقته: [6]

---

[1] شرح القصائد السبع ٤٥٦

[2] نفسه ٥٢٥.

[3] نفسه ٢٩.

[4] نفسه ٥٢٩.

[5] نفسه ٨٦.

[6] نفسه ١٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجُمْجُمةٌ مِثْلُ العَلاةِ كأنّما وَعَى المُلْتَقَى مِنْهَا إلى حَرْفِ مِبْرَدِ.

فالجار والمجرور "منها" متعلقان بحال محذوفة من الملتقى، تقديرها: مُنْضَمّاً، يقول[1]: "ولها جمجمة تشبه العلاة في الصلابة فكأنّما انْضَمّ طرفها إلى حد عظم يشبه المِبْرَد في الحدة والصلابة".

إذن فالهَدَف الأساسي للحال هو تبيين الهيئة، ومنه تظهر قيمتها في البيت الشعري وفي معنى البيت، وهذا ما سأبحثه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: دَوْرُ الحالِ في بناءِ المَعْنى.

(أ) مُنَاقَشَةُ كَوْنُ الحالِ فَضْلَةً.

عند الحديث عن دور الحال في بناء المعنى تجدر الإشارة وجوباً إلى ضرورة توضيح مفهوم مصطلح "فَضْلة" في حد النحويين للحال، فما المقصود بهذا المصطلح ؟ وهل الحال السّادّة مَسَدّ الخبر أو التي لا يصحّ الاستغناء عنها: لفظاً ومعنى فَضْلة ؟.

الفضلةُ لغةً: الزيادة، ففضلة الطعام والشراب بقاياهما[2]، ومن هذا المعنى اللغوي للفضلة، انْطَلَقَ بعضُ الباحثين المحدثين –وهو الدكتور: مهدي المخزومي– في تحديده للحال وإنكاره لفضليتها، قائلاً[3]: "فليست الحال فضلة أبداً، بل قد تكون عمدة الكلام وأساساً تقوم عليه الفائدة المتوخّاة من الخبر فلو لم يكن ذكر الحال مما يتوقف عليه فائدة الخبر وكان غير مطلوب ولا متوقع لم يجز ذكره".

والذي ظَهَر لي أن مَذْهَب الدكتور المخزومي قد بُني أساساً على عنصرين أساسيين، الأوّل: النظر إلى المفهوم اللغوي للفضلة، الثاني: النظر إلى تلك الشواهد المحدودة والتي جاءت الحال فيها سادّة مسدّ الخبر، والنظر أيضاً إلى تلك الشواهد التي يتوقف معنى البيت على ذكرها.

---

[1] شرح المُعَلّقات السبع، الزوزني ٧٣.

[2] انظر: لسان العرب مادّة (فَضَل).

[3] في النحو العربي نقد وتوجيه ٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأحْسَبُ أنّ ما جاء به الدكتور المخزومي بحاجة إلى مراجعة؛ لأن الحال وإن كانت في بعض شواهدها أساساً تقوم عليه الفائدة المتوخاة من الخبر إلا أنها فضلة، يقول البَطَلْيَوسِيّ[1]: "يجب أن يفهم في هذا الموضع أن النحويين لم يريدوا بقولهم: إن الحال فضلة في الكلام أن الحال لا معنى ولا فائدة تحتها، وإنما المُرَادُ بذلك شيئان: أحدهما: أن الحال حكمها أن تَأتي بعد كلام تام لو سكت عليه المتكلم لاستقل بنفسه، والثاني: أن الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند إليها وإنما تكون أبداً تابعة لغيرها".

وإن جاءت الحال سادّة مَسَدّ الخبر، وإن توقف المعنى عليها تبقى فضلة. ففي المُعَلّقات السبع جاءت سادة مسد الخبر في موضع واحد فقط وجاءت واجبة الذكر؛ لأن صحة المعنى تتوقف عليها في عدد محدود من الشواهد، فتوقف المعنى على الحال يجب أن لا يجعلنا نتفائل فننادي بعدم فضليتها مطلقاً؛ لأن تلك الشواهد التي جاءت فيها الحال واجبة الذكر كما أشرت قبل قليل قليلة وهي جزء من كل، ومعلوم أن القليل لا يرقى إلى مرتبة الكثير؛ لأنه[2] "دون الكثير". وبقطع النظر عن قلتها وكثرتها فإن الحال فيها فضلة.

وما جاء به البَطَلْيَوسِي يجعلني أكثر اطمئناناً إلى فضليتها، ولَقَد أكّد كل من: الأَشمُوني[3]، والأَزْهَرِي[4] على ذلك، يقول الأستاذ سعيد الأفغاني[5]: "هذا ولا بدّ من التنبيه إلى أن معنى (فضلة) الواردة في تعريف كثير من النحاة للحال حين يقولون (الحال وصف فضلة) أنها لا مسندة ولا مسند إليها، وإلا فكثيراً ما تأتي الحال أساساً في الجملة لا يُستَغْنَى عنها أبداً مثل قوله تعالى: ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾".

باختصار، إن الفضلة في اللغة غيرها في الاصطلاح النحوي، فهي لغةً: تَعْني الشيء الزائد الذي لا حاجة لنا به، وفي الاصطلاح النحوي: تعني الشيء الذي نحن بحاجة إليه لأغراض متعددة؛ لأنه يكون في بعض الأحيان ركيزة للمعنى، وإن لم يكن ركيزة له فهو موضح ومكمّلٌ له، فإذا عرفنا ذلك، فما هو دور الحال في بناء المعنى ؟.

---

[1] الحال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٣.

[2] القول لابن هِشَام نقلاً عن المزهر ٢٣٤/١.

[3] انظر: شرح الأُشمُوني ٢٤٢/١.

[4] انظر: شرح التصريح ٣٦٦/١.

[5] مذكرات في قواعد اللغة العربية ١٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تَمَثَّل هذا الجانب في مجيء الحال سادّة مسدَّ عمدة، وفي تَوَقُّف معنى البيت عليها، وفي توضيحها للمعنى وتكميله، وفي ما يلي توضيح لذلك.

(ب) مَجِيْءُ الحَالِ سَادَّةً مَسَدَّ عمدة.

وهو ههنا الخبر، إذْ جاءت الحال سادّة مسدّه في موضعٍ واحد في المُعَلّقات السبع، وحذفها في هذا الموضع يترتب عليه خلل كبير وإفساد للمعنى، وهو في قول عنترة: [1]

عَهْدي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ **كَأَنَّما** **خُضِبَ البَنَانُ** وَرَأْسُهُ بالعِظْلَمِ.

فالجملة الاسمية الحالية "كأنما خضب البنان" سَدَّت مَسدّ خبر المبتدأ (عهدي)[2]، فالمعنى لا يصح بدونها، فَبَعْدَ أن طَعَن عنترةُ الجندي في المعركة رآه وقت ارتفاع الشمس، وقد جفّ الدم عليه كَأن أصابعه ورأسه مخضوبان بنبت العظلم.

(جـ) توقف المعنى على الحال.

ذكر النحويون أنّ المعنى قد يتوقف على ذكر الحال، يقول الأشمُوني[3]: "وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدّ عمدة، كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه كقول الشاعر:*

إنّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ **كَئِيْبَاً** **كَاسِفَاً** بالُـهُ قَلِيلَ الرَّجَـاء.

ففي حذف "كئيباً" و "كاسفاً" إفساد لمعنى البيت؛ لأن الشاعر أرَادَ أنْ يَقول: إنّما الميت هو الذي يَعِيْش في حالة من الكآبة الدائمة. وقد جاء هذا في القرآن الكريم، يقول الحقُّ عَزَّ وجل: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ **وَأَنْتُمْ سُكَارَى**﴾ [النساء/٤٣]، ويقول أيضاً: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا **لاَعِبِيْنَ** ﴾ [الأنبياء/١٦]، ففي حذف الحال الأولى والثانية إفساد للمعنى.

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال ٣٥١.

[2] فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال ٢١٨/٢.

[3] حاشية الصبّان ١٦٩/٢.

* البيت لِعَدي بن الرعلاء الغَسّاني وقد تقدم ذكره عندما تحدثت عن علاقة الحال بالتمييز.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأثناء تحليلي لبعض الشواهد في المُعَلّقات السبع وَجَدتُ أن بَعضَها قد جاء أساساً لصحّة معنى البيت، وذلك كالحال المتممة للجزاء المتحد مع شرطه لفظاً ومعنى نحو قول زهير: [1]

مَتَى تَبْعَثُوهَا تَبْعَثُوهَا ذَمِيْمَةً وتَضْرَ إِذَا ضَرَّيتموها فَتَضْرَمِ.

فلا فائدة من الكلام لو اقتصر الشاعر على قوله: متى تبعثوها تبعثوها، ومن ذلك مجيء الحال بَعْد فِعْل يُشْبِهُ فِعلاً قَبْله: لفظاً ومعنى، وذلك كقول عمرو بن كلثوم: [2]

لَنَا الدُّنْيا وما أَمْسَى عَلَيْهَا ونَبْطِشُ حِيْنَ نَبْطِشُ قَادِرِيْنَا.

فالحال المؤكدة في هذا الشاهد "قادرينا" هي محور المعنى، فلا معنى لقوله: نبطش حين نبطش دون "قادرينا"، أيضاً فإن طريق هذه الحال هو طريق التوكيد[3] "وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ونقيضه".

(د) توضيح المعنى وتكميله.

هذه وظيفة رئيسية أُسنِدَت للحال في المُعَلّقات السبع، فكما أنّ الحال جاءت؛ لتوضيح وتبيين هيئة صاحبها، جاءت أيضاً؛ لتوضيح وتكميل المعنى الكلي للبيت. وقد جاءت هذه الوظيفة على شكل أنماط متعدّدة، منها: مجيء الحال سبباً لقول بَعْدَها، وذلك كقول امرئ القيس: [4]

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغبيطُ بِنَا مَعَاً عَقَرْتَ بَعِيري يا امرأَ القيسِ فَانْزِلِ.

فالجملة الفعلية الحالية "وقد مال الغبيط بنا" والمفردة "معاً"، هما سببٌ رئيسي لقول عنيزة لامرئ القيس: عقرت بعيري فانزل، فجاءتا مكملتين لمعنى البيت، ومنه قول عنترة:[5]

لَمّا رَآني قَدْ نَزَلْتُ أُرِيْدُه أَبْدَى نَوَاجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّمِ.

---

[1] شرح القصائد السبع ٢٦٧.

[2] نفسه ٤٢٧.

[3] الخصائص ٣٨١/٢.

[4] شرح القصائد السبع ٣٧.

[5] نفسه ٣٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجملتان الفعليتان الحاليتان "قد نزلت" و "أريده" هما السبب الذي جعل الجندي يُكَشِّر عن أسنانه، فرؤيته لعنترة ليست هي السبب الذي دَفَعَه إلى ذلك؛ وإنما رؤيته له في حال نزوله عن فرسه مريداً له. فالرؤية غير واضحة دون ذكر جملتي الحال.

ومن صور توضيح الحال للمعنى وتكميله، مجيء الحال جملة اسمية دالّة على تشبيه، وذلك كقول لبيد:

وجَلاَ السُّيُولُ عَنِ الطُّلُولِ كَأَنَّها زُبُرٌ تُجِدُّ مُتُونَها أَقْلاَمُهـــا.[1]

فَلَهَا هِيَابٌ فِي الزِّمَامِ كَأَنَّها صَهْبَاءُ رَاحَ مع الجَنُوبِ جَهَامُهَا.[2]

فالجملتان الاسميتان الحاليتان: "كأنها زبر" و "كأنها صهباء" جاءتا موضحتين لمعنى البيتين ومكملتين لهما. ففي الأوّل:يشبه الشاعر كشف السيول للأطلال بكتب قديمة قد مُحِيَتْ كتابتها ودَرَسَتْ فَجِيْءَ بالقلم لتجديد كتابتها، ولو قال: وجلا السيول عن الطلول تجد متونها أقلامها، لافتقر قوله هذا إلى الصحّة المعنوية.

وفي الثاني: يشبّه الشاعر الناقة في سرعتها وخفتها بالسحابة التي أنزلت مطرها فَخَفَّت فأدنى ريح تسيرها لخفتها، فجاءت الحال كما نرى،مُوَضّحة لمعنى البيت فهي جملة تشبيهية ومجيؤها جملة تشبيهية أمر حَسَنٌ، يقول الجُرْجَانيّ[3]: "ومما ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنّك ترى الجملة قد جاءت حالاً بغير واو ويحسن ذلك، ثم تنظر فترى ذلك إنما حَسن من أجل حرف دَخَل عليها، مثاله قول الفرزدق:

فقلت عسى أن تبصريني كَأَنّما بَنِيَّ حَوَالِيَّ الأسود الحَوَارِدِ.

قوله "كَأنما بني" إلى آخره في موضع الحال من غير شبهة ولو أنّك تركت "كَأنّ" فقلت: عسى أن تبصريني بَنِيَّ حواليَّ كالأسود. رأيته لا يحسن حسنه الأوّل ورأيت الكلام يقتضي الواو".

ومجيء الحال جملة تشبيهية يَدُلّ على أمْرَيْنِ، الأوّل: شدّة الاتصال في ما بين الحال والتشبيه، والثاني: أن الشاعر كان عبقرياً في اختياراته وصياغته، فجملة الحال التشبيهية تقوم بوظيفتين في وقت واحد، الأولى: نحوية بحتة، والثانية: نحوية بلاغية، هدفها بيان الحال

---

[1] شرح القصائد السبع ٥٤١.

[2] نفسه ٥٨٦.

[3] دلائل الاعجاز ١٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتشبيه، وهذا هو عين الإيجاز، وهَدَف المشبّه بـه هـو نفس هَدَف الحـال، فكلاهمـا يَأتيان للتوضيح والتبيين، فالمشبه به في عرف البلاغيين لا يُلْجَأُ إليه إلا[1] "لضرب من المبالغة فإما أن يكون مَدْحاً أو ذَمّاً أو إيضاحاً"، ومن ذلك أيضاً قول عنترة: [2]

يَتْبَعْنَ قُلَّةَ رأسِهِ، وكَأَنَّهُ حَرَجٌ عَلَى نَعَشٍ لَهُنَّ مُخَيَّمِ.

فالجملة الاسمية "وكأنه حرج" جاءت؛لتوضيح معنى البيت وتكميله، فهذا الظليم الذي يتبعنه هو كالمركب في ضخامته.

ومن صور توضيح الحـال للمعنـى وتكميلـه، مجـيء الحـال مُشَبَّه، وذلك كقول امرئ القيس:

وَوَادٍ كَجَوْفِ العَيْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذِّئْبُ يَعْوِي كَالخَلِيعِ المُعَيَّلِ.[3]

مُهَفْهَفَةٌ بيضـاءُ غَيْرُ مُفَاضَـةٍ تَرَائِبُها مَصْقُولَـةٌ كَالسَّجَنْجَـلِ.[4]

وكما نرى، فإن الجملتين الحاليتين الاسميتين "به الذئب يعوي" و "ترائبها مصقولة" قد جاءتا مكملتين لمعنى البيتيـن وموضحتين لهمـا، ووجودهمـا هو أساس العلاقـة فـي مـا بين الشطر الأوّل والشطر الثاني من كل بيت.

ومن صور توضيح الحال للمعنى وتكميله مجـيء الحال فـي بيت وصاحبهـا فـي بيت آخر، وذلك كقول لبيد:

قَدْ بِتُّ سَامِرَهـا وغَايَةَ تَاجِـرٍ وافيتُ إذْ رُفِعَتْ وعَزَّ مُدامُهـا.[5]

أُغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أدْكَنَ عَاتِقٍ أوْ جُونَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُها.[6]

فالجملة الفعلية "أُغلـي السباء" فـي محـل نصـب حـال من الضمـير المتصـل فـي الفعـل "وافيت"، جاءت الحال هنا؛مُكَمِّلة لمعنى البيتين ورابطة لهما.

---

[1] المثل السائر، ابن الأثير ٢/١٣٥.

[2] شرح القصائد السبع ٣٢١.

[3] نفسه ٨٠.

[4] نفسه ٥٨.

[5] نفسه ٥٧٤.

[6] نفسه ٥٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن صور ذلك، مجيءُ الحال متعدّدة. وسَوْفَ أَقِفُ في هذا الفصل وِقْفَةً مُتَأَنِيَة عند هذه الظاهرة وقيمتها في تكوين وتكميل المعنى، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم: [1]

مُشَعْشَعَةً كَأَنَّ الحُصَّ فيها إِذَا مَا المَاءُ خَالَطَها سَخِينَا.

فالأحوال الثلاثة "مشعشعة" و "كأن الحصّ فيها" و "سخينا"؛ جاءت أساساً لمعنى البيت ومكوّنة ومكملة له.

ومن صور توضيح الحال للمعنى، قول الحارث: [2]

حَوْلَ قَيْسٍ **مستلئمين** بكبشٍ قَرَظِيٍّ كَأَنَّه عَبْلاءُ.

فجاءت الحال المفردة "مستلئمين" لتدخل في توضيح وفهم المعنى، والاستلئام هو من لبس اللأمة وهي الدرع، فبنوا الشقيقة جاءوا حول قيس بن معد يكرب متحصنين بسيد من بلاد القرظ كأنه هضبة من الهضاب في قوته، إذن فمعنى البيت دون مستلئمين يبقى مفتقراً إلى عنصر التوضيح.

وظهر لنا أنّ للحال المنفية دوراً مهماً في توضيح المعنى المراد وتوكيده، وذلك كقول عنترة: [3]

سَحّاً وتَسْكَاباً، فَكُلُّ عَشِيَّة يَجْرِي عَلَيْها المَاءُ **لَمْ يَتَصَرَّمِ**.

فجاءت الجملة الفعلية "لم يتصرّم" لتوضيح المعنى المراد وتأكيد جريان واتصال الماء في هذه الروضة المذكورة دون انقطاع، ومنه قول زهير: [4]

يُنَجِّمُها قومٌ لقومٍ غرامةً **ولم يُهَرِيقُوا بَيْنَهُم مِلْءَ مِحْجَمِ**.

فالجملة الفعلية المنفية جاءت؛ لتوضيح وتبيين المعنى المراد في هذا البيت. فالمعنى أن الذين تحملوا الدّيات ودفعوها لأولياء المقتولين هم جماعة لم يريقوا منها مقدار ما يملأُ مِحْجماً من الدماء، ومنه قوله أيضاً: [5]

كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ في كلِّ مَوْقِفٍ وَقَفْنَ بِهِ حَبُّ الفنا **لم يُحَطَّمِ**.

---

[1] شرح القصائد السبع ٣٧٢.

[2] نفسه ٤٩٤.

[3] نفسه ٣١٣.

[4] نفسه ٢٦٥.

[5] نفسه ٢٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فجاءت الجملة الفعلية المنفية؛لتوكيد تمام وكمال حب عنب الثعلب. والتوكيد كما هو مَعْلوم هو توضيح دقيق للمعنى المراد. فهو يشبه قطع الصوف المصبوغ الذي زُيِّنَتْ به هوادج النسوة في كل منزل نزلنه بحب عنب الثعلب في حالة عَدَم تحطّمه؛ لأنه إذا تحطّم ذَهَبَ لونه.

ومن صور تكميل الحال للمعنى مجيؤها شبه جملة متعلقة بحال مُقَدّرة كما مَرّ، وذلك كقول الحارث: [1]

ثُمَّ مِلْنَا عَلَى تَمِيْمٍ فَأَحْرَمْـ ـنَا وَفِيْنَا بَنَاتُ مُرٍّ إِمَاءُ.

فالجار والمجرور "وفينا" متعلقان بحال محذوفة، تقديرها: كائنات. وذكر الشيخ محمد علي الدرّة[2]: أن صاحب الحال هو إماء والجار والمجرور كانا صفة له فلّما تقدّما عليه صارا حالاً له، وهذه الحال كما نشاهد، جاءت كَوَصْلة رابطة لشَطْري البيت بعضهما ببعض؛ ولتوضيح معناهما.

واختصاراً أقول: إنَّ القِيَمَ المعنوية للحال مفردة وجملة وشبه جملة، كثيرة جداً، ولَعَلّي في هذا المبحث قد وقَفْت على أبرز هذه القيم، فجاءت الحال مكوِّنة ومُكَمِّلة للمعنى، وتكون بذلك قد أدَّتْ دوراً مُهِمّاً في بناء معنى البيت الشعري داخل القصيدة.

المبحث الثالث: القِيَمُ التي انْطَوَتْ عَلَيْهَا بَعْضُ الظَّواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الحالِيَّة.

(أ) التقديم والتأخير.

يَتِمُّ التقديم؛لأغراض متعددة منها: الأهميّة؛ وتنبيه المخاطب؛ والمحافظة على الوزن الشعري، وذكر ابن الأثير أنه قد يتم لغرض الاختصاص[3]. وأبلغ أنواع التقديم هو الذي يتقدَّم فيه المعمول على عامله، وذلك كتقدّم المفعول على عامله والحال على عاملها ... الخ[4].

---

[1] شرح القصائد السبع ٤٧٢.

[2] انظر: فتح الكبير المتعال ٤٩٧/١.

[3] انظر: المثل السائر ٢٣٩/٢.

[4] انظر: المصدر نفسه ٢٣٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد جاءت الحال متقدّمة على عاملها -كما أشَرْتُ سابقاً- على خلاف بين العلماء في اعتبارها حالاً- في ثلاثة مواضع في المعلقات، وكان لهذا التقديم على قلته قيماً لفظية ومعنوية متعدّدة، وقد تَمَثَّلتْ اللفظية في خِدْمة الجانب الموسيقي للبيت الشعري؛ إذْ جاءت مشكّلة لتفعيلة كاملة من تفعيلات البحر الطويل، فكانت بداية جَيِّدة استطاع الشاعر بوساطتها مراعاة الجانب الموسيقي للبيت الشعري.

أما القيم المعنوية:فتمثلت في إبرازِ عُنْصرين مهمين هما: الأهَميّة والتَّنْبِيْه، يقول امرؤ القيس: [1]

وُقُوفاً بها صَحْبي عَلَيّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لا تَهْلِك أَسَىً وتَجَمَّلِ.

فعمل الشاعر على تقديم "وقوفاً"للتأكيد على أهمية الوقوف في هذا البيت. وتقديم الحال على صاحبها فيه تعميق للإحساس بالمعنى يقول لبيد: [2]

بَاتَتْ وأَسْبَلَ وَاكِفٌ مِنْ دِيمَةٍ يَرْوِي الخَمَائِلَ دائماً تَسْجامُها.

فبعد أن فقدت البقرة ولدها باتت ممطورةً بمطر يروي الرمال والخمائل النّامية في تلك الرمال ويرويها هي في حال سكب الماء عليها، فجاءت الحال السببية المتقدمة على صاحبها "دائماً"؛ لتعمّق الإحساس والشعور بازدياد انسكاب المطر ودوامه،فهو دائم، وهذا الدوام يُشْعِلُ حَمِيَّة الشعور بمأساوية الموقف الذي عاشته البقرة الحزينة.

(ب) تَعَدُّدُ الحال.

هذه الظاهرة من أهم ظواهر الحال؛ وذلك لكثرة ورودها في المُعَلّقات السبع من جهة؛ ولتعدد وظائفها اللفظية والمعنوية من جهة أخرى، وفي ما يلي توضيح دقيق ومكثف لهذه الوظائف.

(١) بناء الوزن والقافية.

لم تقتَصِرْ وظيفة تعدّد الحال على تكميل هيئة صاحب الحال، وتكميل المعنى وتكوينه فحسب، بل تَعَدّت ذلك كله فساهمت في بناء وزن وقافية البيت الشعري، يقول امرؤ القيس:

كَبِكرِ المُقَانَاةِ البياض بصُفْرَةٍ غَذَاها نَمِيرُ المَـاءِ غَيْرَ مُحَـلَّلِ.[3]

---

[1] شرح القصائد السبع ٢٣.

[2] نفسه ٥٥٧.

[3] نفسه ٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَدَدْتُ بِغُصنَتَي دَومَةٍ فَتَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيْمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ.[1]

فَبَاتَ عَلَيهِ سَرْجُهُ ولِجَامُـــه وباتَ بِعَيْنِي قائماً غَيْرَ مُرْسَـلِ.[2]

فالمتأمّل للحال الثانية في هذه الأبيات يَجِدُ بِأنها قد جاءت كتوطئة للكلمة التي بَعْدها والتي شَكّلت قافية كل بيت من هذه الأبيات، ومن الممكن أن نقول: إن الحال وما بَعْدَها في هذه الأبيات بمثابة كلمة واحدة؛ لأنهما: مضاف ومضاف إليه. والمتأمل في الأبيات التالية من معلقة عمرو بن كلثوم تَتَأكّد له حقيقة: دور الحال المتعدّدة في الوزن وفي القافية معاً، يقول:

وإنّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَـا مُقَـدَّرة لَنَـا وَمُقَدَّرِينَـا.[3]

بأنّا نُورِدُ الرَايَاتِ بِيْضَـاً ونُصْدِرُهُنَّ حُمْراً قد رَوِيْنَا.[4]

ورِثْنا مَجْدَ عَلْقَمَةَ بن سَيفٍ أَبَاحَ لَنَا حُصُونَ المَجْدِ دِيْنَا.[5]

فما أظُنُّ أنّ الشاعر قد جاء بـ "مقدرينا" و "قد روينا" و "دينا" لمجرّد؛ تكميل الهيئة وتوكيد المعنى وحسب، بل جاء بهذه الأحوال؛ لِغَرَضِ التَّقْفِية أيضاً، أي: جاء بها؛لأغراض أخرى غير معنوية.

(٢) تكميل الهيئة.

تأتي هذه الظاهرة؛لهدف تكميل هيئة صاحب الحال بأنواعه المختلفة، وأكثر ما يكون ذلك حينما تكون الحال متعددة لمفرد، فمن تعدّد المفردة المبيِّنة والمكملة لهيئة صاحبها، قول امرئ القيس: [6]

فَبَاتَ عَلَيهِ سَرْجُهُ ولِجَامُـــه وباتَ بِعَيْنِي **قائماً غَيْرَ** مُرْسَـلِ.

إذ جاء بالحال الثانية "غير مرسل"؛ لتكميل هيئة فرسه، إذْ بات متهيّئاً لإرساله إلى المعركة، بات مُسرجاً وملجماً غير مُرسل إلى المرعى، ومنه قول الحارث:

آيةٌ شارقُ الثَّنِيَّقَـةِ إذْ جَـا ءُوا جَمِيْعاً لِكُلِّ حَيٍّ لِواءُ.[7]

---

[1] شرح القصائد السبع ٥٦.

[2] نفسه ٩٩.

[3] نفسه ٣٧٤.

[4] نفسه ٣٨٨.

[5] نفسه ٤٠٥.

[6] نفسه ٩٩.

[7] نفسه ٤٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حَوْلَ قَيْسٍ **مستلئمين** بكبشٍ قَرَظِـيٌّ كَأَنَّــه عَبْــلاءُ.[1]

فـ "جميعاً" و "مستلئمين" حالان من واو الجماعة في قوله (جاءوا)، جاءت الثانية؛لتكميل هيئة شارق الشقيقة حينما جاءوا مع راياتهم حول قيس بن معد يكرب متحصنين بسيد من بلاد القرظ وكأنه؛لقوته هضبة من الهضاب.

ومن تعدد الحال (مفردة + جملة)؛لتكميل هيئة صاحبها قول لبيد بن ربيعة: [2]

يَعْلُو بِها حَدَبَ الإكام **مُسَحَّجاً** **قَدْ رابَه** عِصْيانها ووِحَامُها.

فالحال الثانية "قد رابه" جاءت؛ لتكميل الهيئة المعنوية للفحل الذي خاض المعركة مع غيره من الفحول؛من أجل تحرير الأتان، إذْ خَرَج منها مُعَضْعضاً وقد شَكَّكَهُ في أمرها عِصيانها إياه في حال حَمْلها واشتهاؤها إياه قبله.

وقد جاءت الحال متعددة (وهي جملة)؛لتكميل هيئة صاحبها، وذلك كقول زهير: [3]

وورْكن في السوبان **يَعْلون** مَتْنَه **عَلَيْهُنَّ** دَلُّ الناعم المتنعِّم.

إذْ جاءت الجملة الفعلية الحالية حالاً من نون النسوة في الفعل (وركن)، وجاءت الجملة الاسمية الحالية "عَلَيْهِنَّ دَلّ الناعم" حالاً من نون النسوة في الفعل نفسه، فَتَعَدَّدت الحال؛لتكميل هيئة النسوة المرتحلات اللواتي كُنّ قد مَرَرنَ في وادي السوبان، فكانت هيئتهن هيئة الإنسان طيب العيش، ومنه قول لبيد:

حَتَّى إِذَا حَسَرَ الظَّلامُ وأَسْفَرَتْ بَكَرَتْ **تَزِلُّ** عن الثَّرَى أَزْلامُها.[4]

عَلِهَتْ تَرَدَّدُ في نهاء صُعَانــدٍ سَبْعــاً تُؤَامــاً كامِــلاً أَيَامُهــا.[5]

فجاءت الحال الثانية "تردّد"؛ لتكميل هيئة البقرة حينما انحسر الظلام بَعْد فَقْدها لولدها، فكانت منهمكة بالجزع والضجر ومترددة.

وجاءت الحال المتعدّدة؛لتكميل الهيئة: (شبه جملة وجملة)، وذلك كقول لبيد: [6]

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّها فَمُقَامُهَا **بمنىً تَأَبَّدَ غَوْلُها** فَرِجامُها.

---

[1] شرح القصائد السبع ٤٩٤.

[2] نفسه ٤٩٤.

[3] نفسه ٢٤٨.

[4] نفسه ٥٦٢.

[5] نفسه ٥٦٣.

[6] نفسه ٥١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجار والمجرور يحتمل تعليقهما بمحذوف حال من الديار، وتقديرها: كائنة بمنى، ويحتمل تعليقهما بالفعل (عَفَتِ)[1]، فَعَلى الاحتمال الأوّل: تكون الجملة الفعلية "تَأَبَّد غولها" من قبيل تعدد الحال، وقد جاءت؛ لتكميل هيئة الديار الدارسة، بعد أن توحشت؛ لارتحال الأحباب منها.

(٣) توكيد المعنى.

ومن أغراض تعدد الحال: توكيد المعنى، وذلك كقول عنترة: [2]

فَإذا شَرِبْتُ فَإنَّني مُستَهلِك مَالِيَ **وعِرْضِي وافرٌ لم يُكْلَمِ.**

فالجملة الاسمية الحالية "وعرضي وافر" تتضمّن معنى: وفور العرض وتمامه، والحال الثانية وهي الجملة الفعلية المضارعية المنفية "لم يكلم" جاءت؛لتوكيد وفور العرض وتمامه، ومن ذلك قول الحارث: [3]

فَهَدَاهم بالأَسْوَدَيْنِ وَأَمْرُ اللّـ ـه **بَلْغٌ يَشْفَى بِهِ الأَشْقِيَاءُ.**

فجاءت الجملة الفعلية "يشقى به الأشقياء"؛لتؤكد معنى: وجوب نفوذ وبلوغ أمر الله.

(٤) تكميل المعنى.

وأَقْصِدِ بالمعنى هنا: معنى البيت الشعري كاملاً، وليس المعنى الذي تضمنته الحال الأولى، وذلك كقول لبيد: [4]

والوَحْشُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطلائها **عُوذاً تَأَجَّلُ** بالفضاءِ بِهَامُهَا.

فجاءت الحال الثانية "تَأَجَّل" لتكميل معنى البيت، ومنه قوله أيضاً: [5]

غُلْبٍ تَشَذَّرُ بِالذُّحُولِ **كَأَنَّهَا** **جِنُّ البَدِيِّ رواسِيَاً** أَقْدَامُهَا.

فجاءت الحال الثانية وهي الحال السببية "رواسياً"؛ لتكميل معنى البيت ككل.

هذه هي أهم الوظائف والأغراض التي تضمنتها ظاهرة تعدد الحال.

---

[1] فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال ١٧/٢.

[2] شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٩.

[3] نفسه ٤٨٩.

[4] نفسه ٥٢٥.

[5] نفسه ٥٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(جـ) مَجِيْءُ الشَّاهِدِ مُحْتَمِلاً لِلْحَالِ وغَيْرِها.

هذه الظاهرة تَستَحِقُّ منا الوقوف عليها، إذْ جَاْءَ في المُعَلّقات السبع أربعون شاهداً كان موطن الشاهد فيها يَحتَمِلُ أنْ يَكُونَ وصفاً أو حالاً أو خبراً أو ظرفاً، منها ستة وعشرون جاءت محتملة أن تكون وصفاً أو حالاً، وستة محتملة أن تكون حالاً أو خبراً، وستة محتملة لأن تكون حالاً أو مفعولاً، وشاهدان محتملان أن يكونا ظرفاً أو حالاً، والسؤال الذي يمكن طرحه هنا: هل هذه الظاهرة طبيعية أم أنها تُمَثِّلُ شذوذاً في الاستعمال ؟.

أقول: إنَّ احتمال المفردة أو الجملة أو شبه الجملة لأن تكون حالاً أو وصفاً أو خبراً أو ظرفاً لا يُمَثِّلُ شذوذاً في الاستعمال؛ بل إنَّ هذا الأمر من واقع اللغة ومن صميمها وله فوائد كثيرة منها:

(١) إنّه يُؤَكِّد ويُقَوِّي صحّة ما ذَهَبَ إليه علماؤنا الأفاضل من كون الحال خبراً ثانياً في المعنى[١]، وقد صَرَّحَ سِيْبَوَيه تصريحاً مباشراً بأن الخبر قد ينتصب على الحال[٢]. ومجيء الشاهد محتملاً للحالية والوصفية يُؤكد صِحَّة ما ذَهَبَ العلماء إليه من كون الحال: وصفاً فَضْلَةً منتصباً[٣]. ومجيؤه محتملا للحال والظرف، يُؤكِّد ما ذَهَبَ إليه العلماء من كون الحال متضمنة معنى في[٤]، ويؤكِّد أنهم كانوا مصيبين تماماً حينما قَدَّروا واو الحال بإذ وعلى رأسهم سِيْبَوَيه[٥].

ومجيء الشاهد محتملاً للحال والمفعول به، يَدُلُّنا على أنَّ القدماء كانوا مصيبين تماماً حينما صنَّفوا الحال مع الفضلات، وهي جميع المنصوبات أصالة: كالمفاعيل والحال والتمييز.

(٢) وجدت أن بعضاً من هذه الشواهد قد يتوقف المعنى عليه فلا يصحّ إلا به، ففي بعض المفردات والجمل التي تحتمل الحال والوصف وَجَدْتُ أن معنى البيت الشعري بأكمله لا يستقيم دون ذكرها، ومن ذلك قول امرئ القيس:

---

[١] انظر: شرح المفصل ٥٦/٢.

[٢] انظر: الكتاب ٨٧/٢.

[٣] انظر: الألفية ٣٢.

[٤] ينظر: شرح المفصل ٦٨/٢، والمقتصد ٦٧١/١.

[٥] ينظر: المصدر نفسه ٦٨/٢، والمقرّب ١٦٦/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كُمَيتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حال مَتْنِهِ كما زَلَّت الصفواءُ بالمتَنَزَّلِ.[1]

يَزِلُ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهَواتِهِ ويُلوِي بِأَثْوَابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ.[2]

فالجملتان الفعليتان في البيتين: "يَزِلُّ اللبدُ" و "يَزِل الغلامُ"، من المحتمل أن تكونا في محل نصب حال من الفرس المذكور بعد وصفه بالصفات المتقدمة، أو أن تكونا نعتاً له، واحتمال النعت ذكره ابن الأنْبَارِي[3]. وسواء أكانتا حالاً أم نعتاً فإن معنى البيتين لا يستقيم إلا بهما، إذْ لا قيمة لقوله: كميتٍ عن جال مَتْنِه كما زلت ... الخ، دون وجود الجملة "يزل اللبدُ"، والبيت الثاني كسابقه تماماً.

(٣) هذه الظاهرة تُنْبِيءُ عن إيجاز شديد، والإيجاز هو جوهر البلاغة، فمجيء الجملة محتملة لأن تكون حالاً أو وصفاً فيه إيجاز، إذْ إنها تقوم بوظيفتين نحويتين في آن مَعاً، فهي تبيِّن صفة صاحبها، وتبيّن حاله أو هيئته وكلاهما جائز. وهذا الكلام لا ينطبق فقط على الجمل التي تحتمل الحال والوصف، بل ينطبق على جميع الشواهد التي جاءت محتملة لأن تكون حالاً أو خبراً أو مفعولاً أو ظرفاً، فمن الجمل التي جاءت محتملة للحالية والخبرية، قول عمرو بن كلثوم:[4]

وأيامٍ لنا غُرٍّ طوالٍ عَصَيْنَا المَلْكَ فيهَا أنْ نَدِينا.

فالجملة الفعلية الماضوية "عصينا المَلْكَ" يحتمل أن تكون في محل نصب حال من أيام بعد وصفه بغرّ وطوال على اعتباره معطوفاً على ما قبله، ويحتمل أن تكون في محل رفع خبر لأيام على اعتباره مبتدأ[5].

ومن ذلك قول الحارث: [6]

مَنْ لَنَا عِنْدَهُ مِنَ الخَيْرِ آيا تٌ ثلاثٌ في كُلِّهِنَّ القَضَاءُ.

---

[1] شرح القصائد السبع ٨٤.

[2] نفسه ٨٧.

[3] نفسه ٨٤.

[4] نفسه ٣٨٨.

[5] انظر: فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال ٣٦٨/١.

[6] شرح القصائد السبع ٤٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجملة الاسمية يُحتَمَلُ أن تكون حالاً من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور والظرف قبله، أو أن تكون خبراً لِمنْ على اعتبارها في محل رفع مبتدأ.

ومن الشواهد التي جاءت محتملة لأن تكون حالاً أو مفعولاً به، قول امرئ القيس: [1]

وَتَيْمَاءَ لَمْ يُتْرَكْ بِهَا جِذْعُ نَخْلَةٍ ولاَ أُجُمَــاً إلاّ مَشِيْداً بِجَنْدَلِ.

ذكر ابن الأَنْبَارِي أن قوله: مشيداً منصوب على الحال من الأجم[2]. في حين ذكر الشيخ: محمد علي طه الدرّة أنه مفعول به ثان لترك وأن ما ذكره ابن الأَنْبَارِي لا وجه له، يقول[3]: "مشيداً: مفعول به ثان ليترك، وقال الأَنْبَارِي: منصوب على الحال من الأجم، ولا وجه له وإن اعتبرته مستثنى فالمعنى لا يَأباه"، والأرجح -برأيي- ما ذَهب إليه ابن الأَنْبَارِي؛ لأن الشاعر يريد أن يبيّن حال تلك القصور التي لم تُؤثر بها الأمطار، فالغيث لم يترك بتيماء جذع نخلة إلا وكسره، ولا قَصراً إلا وهدمه إلا ما كانت حالته محكمة البناء، فهو بصدد حَصْر ما لم يُؤَثِّر به المطر.

ومن الشواهد التي جاءت محتملة لأن تكون مفعولاً مطلقاً، وظرف زمان، وحالاً، قول زهير: [4]

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِين حِجَّة فَلأْياً عَرَفْتُ الدّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ.

ذكر ابن الأَنْبَارِيّ أنه مفعول مطلق مرادف لمصدر الفعل بَعْدَه[5]. وذكر الخطِيْبُ التَّبْرِيزِيّ أنه حال من فاعله[6]. وذكر الشيخُ: محمد علي الدرّة أنّه ظرف زمان متعلق بالفعل بَعْدَه[7]، وهو في الأصل مضاف لظرف محذوف، إذْ التقدير: بَعْدَ لأي، فلما حذف المضاف انتصب انتصابه. وبرأيي: أن ما ذكره التَّبْرِيزِيّ هو الأقرب؛ لأنه لو قيل: كيف عرف الدار ؟. لقيل: عَرَفها لأياً: أي بعد جهد ومعاناة، عَرَفها بعد ظن وتخمين بمقاساة، يقول سِيْبَوَيه[8]:

---

[1] شرح القصائد السبع ١٠٥.

[2] نفسه ١٠٥.

[3] فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال ١٥٦/١.

[4] شرح القصائد السبع ٢٤١.

[5] انظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٤١.

[6] انظر: شرح القصائد العشر ١٦٥.

[7] انظر: فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال ١٦/٢.

[8] الكتاب ٢٣٣/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"و(كيف) على أيٍّ حال ؟". وذكر ابن السَّرَّاج أن الحال[1] "تعرفها وتعتبرها بإدخال "كيف" على الفعل والفاعل تقول: كيف جاء عبد الله، فيكون الجواب راكباً". وذكر ابنُ يَعِيْش أنَّ[2] "اعتباره بأن يقع في جواب كيف".

هذا سبب، والسبب الآخر: أن الشاعر يريد أن يبيِّن الحالة التي كان عليها حينما وقف بدار الأحبة بعد مضي عشرين سنة.

ولقد وَجَدْتُ في القسم الخاص بالحال شبه الجملة، أنَّ بعض الشواهد يُحتَمَلُ تَعلِيقها، إما: بحال محذوفة، وإما: بصفة محذوفة، ومن الشواهد ما يُحتَمَلُ تعليقها، إما: بحال محذوفة، وإما: بالفعل قبلها، فمن شواهد النوع الأول، قول امرئ القيس: [3]

فَأَدْبَرْنَ كالجَزْعِ المُفَصَّلِ بَيْنَهُ ... بِجِيدٍ مُعَمٍّ في العَشِيرةِ مُخْوَلِ.

فالجار والمجرور يُحتَمَلُ تعليقهما بصفة ثانية للجزع على اعتبار (أل) فيه للجنس، أو بحال محذوفة على اعتبار (أل) فيه للتعريف، وتقدير الحال: موجوداً. ومنه قول زهير: [4]

أَثَافِيَّ سُفْعاً في مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ ... ونُؤْياً كَجِذْمِ الحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ.

فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف، إما: صفة لأثافي، وإما: في محل نصب حال منه بعد وصفه، وتقدير الحال: كائنةً أو مستقرَّةً.

ومن شواهد النوع الثاني، وهو تعلق شبه الجملة، إما بحال أو بالفعل العامل فيها، قول الحارث: [5]

فَتَنَوَّرْتُ نَارَها مِنْ بَعِيْدٍ ... بِخَزَّازِ هَيْهَاتَ مِنْكَ الصِّلاءُ.

فالجار والمجرور "بخزاز" يُحتَمَلُ تعليقهما بالفعل: "تنورت"، أو بحال محذوفة، تقديرها: منظورة، ومنه قوله أيضاً: [6]

ثُمَّ فَاءُوا بِقَاصِمَةِ الـ ... ظَّهْرِ ولا يَبْرُدُ الغليلَ الماءُ.

---

[1] الأصول ٢١٣/١.

[2] شرح المفصل ٥٥/٢.

[3] شرح القصائد السبع الطوال ٩٤.

[4] نفسه ٢٤١.

[5] نفسه ٤٣٩.

[6] نفسه ٤٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجار والمجرور "بقاصمة" يُحتَمَلُ تعليقهما بالفعل "فاءوا"، أو بحال محذوفة تقديرها: خائبين؛ وذلك لأن قاصمة الظهر تعني خيبة الأمل.

واختصاراً، فإن احتمال المفردة أو الجملة أو شبه الجملة لأن تكون حالاً أو صفة أو خبراً أو ظرفاً، ظاهرة أصيلة في الكلام العربي، تُؤَكِّد لنا صِحّة ما ذَهَبَ إليه النحويون من أنّها: وَصفٌ مُنتَقِلٌ وفَضْلَةٌ، ومتضمنة ما فيه معنى "في"، وهذه الظاهرة لها قيم متعددة أشرت إليها في بداية حديثي عن هذه الظاهرةِ فلا داعي لتكرارها هنا.

المبحث الرابع: إجمالُ القولِ على استعمالاتِ الشُّعَراءِ للحال: أقْسَامَاً وأحكَاماً.

هذا البحث -كما هو معلوم- يَقُومُ على دراسة الحال في غير معلقة، والذي لاحَظْتُهُ من خلال البحث، أنَّ استعمالات الشعراء للحال بأقسامها وأحكامها وظواهرها تفاوتت: قلّة وكثرة من معلقة إلى أخرى. وأوَدُّ قبل أن أُنهِي حديثي عن الحال ومعالمها في المُعَلّقات السبع أن أُجْمِلَ الحديث عن هذا التفاوت في الاستعمال في كل معلقة، فما هي طبيعته ؟ وما هي مظاهره ؟.

أولاً: التفاوت الاستعمالي على مستوى أقسام الحال وأنواعها.

ظهر هذا واضحاً في كل مُعلّقة من المُعَلّقات السبع، ففي الوقت الذي وَجَدْنَا فيه بعض الشعراء قد استَعْمَلَ الحال المفردة في معلقته غير مرّة، وجدنا غيره قد استعملها مرّة واحدة، وهذا ما وجدته في معلقتي: عمرو بن كلثوم وعنترة، إذْ استعمل الأوّل الحال المفردة في خمسة عشر موضعاً، في حين لم يستعملها عنترة سوى في موضع واحد * .

ثم جاء بَعْد عمرو بن كلثوم لبيد بن ربيعة،فاستعملها في اثني عشر موضعاً، ثم امرؤ القيس في أحد عشر موضعاً، ثم زهير في سبعة مواضع، ثم طرفة في ثلاثة مواضع، وتبعه في ذلك الحارث فاستعملها في ثلاثة مواضع مثله. وبشكل عام فإن استعمال شعراء المُعَلّقات للحال المفردة قليل، إذا ما قِيسَ باستعمالهم لها جملة.

---

* هذا في ما يتعلق بالشواهد التي جاءت حالاً مائة بالمائة، أما في ما يتعلّق بالشواهد التي جاءت محتملة للحالية ولغيرها:فقد استعملها (أي الحال أو الصفة أو الخبر) غير مَرّة في معلقته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا التفاوت الكبير وَجَدته في استعمالاتهم للحال شبه الجملة، إذْ استعملها امرؤ القيس في عشرة مواضع، وطرفة في ستة مواضع، ثم عمرو بن كلثوم في أربعة مواضع، وزهير وعنترة والحارث في ثلاثة مواضع، ولبيد في موضعين فقط.

والتفاوت نفسه وجدته -ولكن بدرجة أخف- في استعمالاتهم لجملة الحال، فأكثر المُعلّقات استعمالاً لها معلقة لبيد، إذْ وردت في اثني وعشرين موضعاً منها، تلتها معلقة امرئ القيس فاستعملها في تسعة عشر موضعاً، ومعلقة الحارث بن حلّزة في خمسة عشر موضعاً، ومعلقتا: طرفة وعمرو بن كلثوم في أحد عشر موضعاً، ومعلقة زهير في ستة مواضع.

والذي لاحظته أن بعض المُعلّقات التي وَرَدَتْ فيها الحال المفردة بقلّة، قد وَرَدَتْ فيها الحال الجملة بكثرة، ومن ذلك معلقة عنترة، ففي الوقت الذي استُعْمِلَ فيه الحال المفردة مَرّة واحدة، قام باستعمال الحال الجملة في ثلاثة عشر موضعاً، وكذلك معلقة الحارث، إذْ استعمل الحال المفردة في ثلاثة مواضع، في حين استعمل الجملة في خمسة عشر موضعاً، وكذلك معلقة طرفة إذْ استعمل المفردة في ثلاثة مواضع، في حين استعمل الجملة في أحد عشر موضعاً.

وفي بعض المُعلّقات وَجَدْتُ أنَّ نِسْبَةَ ورود المفردة مقاربة تماماً لنسبة ورود الجملة، وذلك كمعلقة عمرو بن كلثوم، إذْ استعمل المفردة في خمسة عشر موضعاً في حين استعمل الجملة في أحد عشر موضعاً، وكذلك معلقة زهير، إذْ استعمل المفردة في سبعة مواضع، في حين استعمل الجملة في ستة مواضع.

والذي لاحَظْتُهُ، أنَّ بعض الشعراء أكثر من استعماله للحال: مفردة وجملة إذا ما قِيْسَ استعماله هذا باستعمال غيره من الشعراء في معلقاتهم، وذلك كمعلقتي: لبيد وامرئ القيس، فالأوّل: استعمل الحال بأنواعها في ستة وثلاثين موضعاً، والثاني: استعملها بأنواعها المختلفة أيضاً في أربعين موضعاً.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وفي الجدول التالي توضيح دقيق بالأرقام لاستعمالات الشعراء للحال في كل معلقة:

النسبة المئوية	(٪ ٣٨,٧٣)	(٪ ٥٤,١٤)		(٪ ١٧,١٣)
أقسام الحال / اسم المعلقة	الحال المفردة	الحال جملة اسمية	الحال جملة فعلية: المضارعية	الحال جملة فعلية: الماضوية	الحال شبه جملة
م / امرئ القيس	١١	٩	٦	٤	١٠
م / طرفة	٣	٢	٦	٣	٦
م / زهير	٧	١	٤	١	٣
م / عنترة	١	٧	٣	٣	٣
م / عمرو	١٥	١	٤	٦	٤
م / الحارث	٣	٨	٥	٢	٣
م / لبيد	١٢	٦	٨	٨	٢
المجموع	٥٢	٣٤	٣٧	٢٧	٣١
			٦٤		

وبعد أنْ أحْصَيْنَا الحالَ في المُعَلّقات السبع بمختلف أنواعها، يُمكِنُ تَرتِيْبُ المُعَلّقات بحسب ورود الحال فيها: قلّة وكثرة على النحو التالي:

اسم المعلقة	عدد مرّات ورود الحال فيها (مفردة وجملة وشبه جملة)
م / امرئ القيس	٤٠
م / لبيد	٣٦
م / عمرو	٢٨
م / الحارث	٢١
م / طرفة	٢٠
م / عنترة	١٧
م / زهير	١٦
المجموع	١٨١

Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكما يتضح لنا من الجدول فإنّ أكثر المُعلّقات اشتمالاً على الحال مفردة وجملة وشبه جملة هي معلقة امرئ القيس، وأوسطها معلّقة الحارث، وأقلها معلقة زهير.

ثانياً: التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى: الأحكام والظواهر.

مِثْلَمَا تَفَاوَتَتْ استعمالات الشعراء للحال بأنواعها وأقسامها، أيضاً تَفَاوَتَتْ استعمالاتهم لها بأحكامها وظواهرها المختلفة. ونَبْدَأُ **بالظاهرة الأولى** وهي: اشتقاق الحال وجمودها- فَنَجِدُ أنّ بعض الشعراء استعمل الحال الجامدة بنسبة تَفُوقُ نظيرتها المشتقة، ففي معلقة امرئ القيس وجدته قد استعمل الحال الجامدة في سبعة مواضع، في حين استعمل المشتقة في أربعة مواضع. وفي معلقة لبيد وجدت ما يناقض ما جاء في معلقة امرئ القيس تماماً، إذْ استعمل الجامدة في ثلاثة مواضع في حين استعمل المشتقة في تسعة مواضع.

ولقد وَجَدْتُ بعضَ المُعلّقات خاليةً تماماً من الحال الجامدة وذلك كمعلقة عنترة، ولكن بصورة عامة فإن استعمال الجامدة في المُعلّقات السبع ليس بقليل، إذْ وردت في عشرين موضعاً، والمشتقة في اثني وثلاثين موضعاً.

أما **الظاهرة الثانية** -وهي ظاهرة التقديم والتأخير- فكانت قليلة جداً في المُعلّقات السبع، فلم ترد سوى في أحد عشر موضعاً، وكانت أكثر المُعلّقات حظوة بهذه الظاهرة معلقة لبيد، إذْ جاءت الحال متقدّمة على صاحبها في سبعة مواضع، تلتها معلقة زهير، إذْ جاءت الحال متقدّمة على صاحبها في موضعين، ثم معلقة امرئ القيس وطرفة، إذْ تقدّمت الحال على صاحبها وعاملها في موضعين، أما المُعلّقات الباقية:فقد خلت خلواً تاماً من هذه الظاهرة.

أما **الظاهرة الثالثة** -وهي ظاهرة تعدّد الحال- فلم تَخلُ منها أي معلقة، وكانت أكثر المُعلّقات، اشتمالاً على هذه الظاهرة معلقة لبيد وأقلها معلقة زهير وطرفه. أما الظاهرة الرابعة -وهي تداخل الحال مع غيرها- فكانت أكثر المُعلّقات حظوة بها معلقة طرفة ابن العبد وأقلها معلقة لبيد، وفي الجدول التالي توضيح دقيق بالأرقام لما تقدّم ذكره:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الظاهرة / المعلقة	تعدد الحال	الاشتقاق والجمود		التقديم والتأخير	تداخل الحال مع الوصف (ما يحتمل الحال والوصف)	تداخل الحال مع غيرها (ما يحتمل الحالية والخبرية والمفعولية)
		المشتق	الجامد			
م / امرئ القيس	٦	٤	٧	١	٤	٣
م / طرفة	١	٢	١	١	٦	٣
م / زهير	١	٣	٤	٢	٥	٢
م / عنترة	٣	١	–	–	٤	٣
م / عمرو	٥	١١	٤	–	٢	–
م / الحارث	٢	٢	١	–	٤	٢
م / لبيد	٨	٩	٣	٧	١	١
المجموع	٢٦	٣٢	٢٠	١١	٢٦	١٤
		٥٢			٤٠	

ويمكن ترتيب المُعلّقات بحسب ورود أحكام الحال وظواهرها: قلّة وكثرة على النحو التالي:

اسم المعلقة	عدد مرّات ورود ظواهر الحال وأحكامها
م / لبيد بن ربيعة	٢٩
م / امرئ القيس	٢٥
م / عمرو بن كلثوم	٢٢
م / زهير	١٧
م / طرفة	١٤
م / عنترة	١١
م / الحارث	١١

فالذي يتّضحُ من هذا الجدول ومن سابقه أنّ أكثرَ المُعلّقات اشتمالاً على الحال: بأقسامها وبأحكامها وظواهرها المختلفة مُعلّقتا: امرئ القيس ولبيد بن ربيعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الخامس: إجمَالُ القَولِ عَلَى مَذَاهِبِ النُّحويين في تَقْريرهم لمفردات الحال.

أوَدُّ قبل الانتهاء من هذا البحث أنْ أختُمَهُ بكلمة أُبيّنُ فيها مجموعة من المسائل المتعلقة بمذاهب النحويين واختياراتهم في مفردات الحال، وهي في حقيقتها تأتي كنتائج ختامية لهذا البحث، إذْ الحديث عنها يأتي بَعْدَ بحث مفردات الحال في المُعَلّقات السبع، وبعد عرضِ مذاهب النحويين في مفرداتها على نحو ما تقدّم، ولعل أهم ما امتازت به مذاهبهم ما يلي:

(١) الاعتماد على السَّماع النحوي:

والسَّمَاعُ في الاصطلاح النحوي [١] "ما لم يُذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته". وهو في حقيقة الأمر يَرِدُ في الاصطلاح النحوي بمعنيين بينهما كما يقولون خصوص وعموم، **أولهما وهو المعنى العام للسماع:** وهو كل ما ورد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها والاحتجاج بها[٢].

وثانيهما وهو المعنى الخاص للسماع: ويُطلَقُ فيه السماع على نوع من الأساليب أو الصيغ المستعملة في الاحتجاج النحوي، ولكنها في نظر بعض النحويين لم تَستَوفِ الشروط التي يمكن أن تجعلها قياسية، أي: تُستَنبَطُ منها أقوالاً تُعَدُّ عنصراً هاماً لتشكيل قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها. فيرى النحويون في مثل هذه الأساليب والصيغ عدم صلاحيتها لبناء الأحكام عليها وإلحاق غيرها بها، وإنما يَوقفُ فيها على ما وَرَدَ. والسماع هنا مرادف للشذوذ، فإذا وصفوا تركيباً أو صيغة من الصيغ بأنّه سَمَاعيّ فإنّما يعنون بذلك أنّه لا يصلح لأن يُقَاسَ عليه غيره أوْ أنْ يُلْحَقَ به غيره[٣].

ولقد التَزَمَ معظم النحويين في تقريرهم لمفردات الحال بهذين المعنيين للسماع، ولكن بدرجات متفاوتة، إذْ إنّ استعمالهم للنوع الأول من أنواعه كان أكثر من استعمالهم للثاني بكثير، وكان أساساً متيناً اتّكأوا عليه في عملية قبول أوْرَدَ عناصر المفردة الحالية الواحدة،

---

[١] التعريفات، الجُرْجَانيّ ١٠٧.

[٢] انظر: القياس في الدرس اللغوي، د. طاهر حمودة ٢٨٦.

[٣] انظر: المرجع نفسه ٢٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أكثروا -كما رأينا- من الاحتجاج بالشعر العربي وبالقرآن الكريم كمصدرين أساسيين من مصادر السماع، كما احتجوا ببعض الأمثلة النثرية المكررة وبمثل واحد في باب تقديم الحال على عاملها.

والنوع الأوّل من أنواع السماع شواهده كثيرة كما مَرّ، ويهمنا هنا النوع الثاني من أنواعه، وهو السماع المرادف للشذوذ، إذْ إنّ النحويين لم يَتَوَسّعوا في هذا النوع كما تَوَسّعُوا في الأوّل، فشواهده جاءت قليلة جداً، إذا ما قِيسَتْ بشواهد الأوّل، ومن ذلك ما ذكره النحويون في المصدر الواقع حالاً، إذْ إن هناك كثيراً من المصادر التي وَقَعتْ حالاً سماعاً فهذه بناءً على مَذْهَب الغالبية العظمى من النحويين تُحفَظ ولا يُقَاسُ عليها، يقول الرّضي[1]: "ثم اعلم أنّه لا قياس في شيء من المصادر التي تقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجأة وكلمته مشافهة ... والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه نحو أتانا رجلة وسرعة وبطأة ونحو ذلك وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف في أنّه لا يقاس عليه فلا يقال جاء ضحكا أو بكاء ونحو ذلك لعدم السماع".

ومنه ما يَسُوقُهُ لنا السُّيُوطيّ في كتابه الهمع بخصوص نوع من الحال يُدْعى الحال المركّبة، إذْ يَذْكُرُ لنا ألْفَاظاً مُرَكّبة ويقول: بأنها محفوظة وغير قياسية، يقول[2]: "وهي ألفاظ محفوظة لا يُقَاسُ عليها، فمنها ما أصله العطف نحو: تَفَرّقوا شَغَرَ بَغَرَ بمعنى منتشرين، وشَذَرَ مَذَرَ بفتح أولهما وكسره بمعنى: متفرقين ... ومنه ما أصله الإضافة كبادِيء بَدْء بمعنى مبدوءً بها، وتفرّقوا أيادي سَبَأ بمعنى: مثل أيادي سبأ ...".

(٢) الاعتماد على القياس النحوي*.

فالمتأمل في ما كَتَبَهُ النحويون جميعهم حول الحال ومسائلها، يَجِدُ أنّ كثيراً من مسائلها قد قِيسَتْ على مسائل أخرى في مباحث أخرى: كالخبر والنعت والظرف والمفعول به والتمييز. والذي لاحَظْتُهُ في قياسات النحويين في تقريرهم لمفردات الحال أنّها كانت في

---

[1] شرح الكافية ٢١٠/١.

[2] الهمع ٥٨/٤.

* القياس هو جوهر النحو، يقول الكسائي (بغية الوعاة ١٦٤/٢):

إنّما النحو قياسٌ يتّبَع وبِهِ كلّ علم يُنْتَفَع.

وهو في عرف النحويين "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"

انظر: الاقتراح ٧٠، والخصائص ٣٥٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معظمها قياسات قائمة على القياس على المطّرد غير الشاذ، وحَمْل ما له نظير على نظيره، ومن هذه القياسات -على سبيل التمثيل- قياس الحال على المفعول به في مَسْألة النصب، وفي تَقَدُّمها على عاملها، فأجازوا تَقَدُّم الحال على عاملها إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً قياساً على المفعول به[1].

ومنها قياسهم الحال على الخبر في مَسْألة تعدّد الحال يقول الرّضي[2]: "وجوّز الجمهور وهو الحق أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة ... متضادة كما يجيئان في خبر المبتدأ".

ومنها قياسهم الحال على النعت في مَسْألة تَعَدُّد الحال، وفي مَسْألة العمل، وكذلك في مَسْألة المطابقة، إذْ أجَازَ الجمهورُ تَعَدّد الحال قياساً على النعت، ومَنَعُوا أنْ يَعْمَلَ فيها غير العامل في صاحبها قياساً على الصفة والموصوف[3]، وبما أنّ الحال وصفٌ منتقلٌ فلا بُدّ أنْ تُطابِقَ صاحبها.

وظَهَرَ لَنَا أنَ أقيستهم تُمَثِّلُ شدّة الارتباط في ما بين الحال وغيرها من المباحث الأخرى التي قِيْسَتْ مسائل الحال على مسائلها، وهي إنْ دلّت على شيء فإنما تَدَلُّ على أنّهم لم يَعتَمدوا على النقل فقط في تقريرهم لمسائل الحال، وإنما اعتمدوا على العقل أيضاً، المتمثل بالقياس في جميع عناصره وبالذّات عنصر التعليل، إذْ إن هذا العنصر كان من العناصر المهمة التي اتّكأ عليها معظم النحويين في تقريرهم لمفردات الحال وفي بنائهم لمذاهبهم، وفي ما يلي حديث عنه.

(٣) الاعتماد على عنصر التعليل*.

اعْتَمَدَ النحويون في تقريرهم لمفردات الحال وفي بناء مذاهبهم فيها على عنصر التعليل؛ لذا فإن غالبية الآراء التي قُدِّمَتْ حول هذه المفردات كانت مُعَلّلة، وموافقة للعقل.

---

(1) انظر: المقتضب ٤/١٦٨.

(2) شرح الكافية ١/٢٠٠.

(3) انظر: الهمع ٤/٣٦.

* علل النحو ثلاث: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، فالتعليمية هي التي يتوصل بها إلى تَعَلّم كلام العرب، فالعلّة لنصب كلمة زيد في قولنا: إنّ زيداً قائم هو "إنّ"؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، أما القياسية فهي أن يقال: لِمَ نَصَبَتْ إنّ ؟ فنقول: لأنّها أشْبهت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه وعملت عمله، أما الجدلية فهي أن تَسأل: لماذا اشْبَهَتْ المتعدي فَهَلاّ أشْبَهت غيره من الأفعال الأخرى ؟!

انظر: الإيضاح في علل النحو، الزجّاجي ٦٤، والأصول، د. تمام حسان ١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأودُّ في هذا المبحث أنَ أقِفَ عند غير مَسألة من المسائل التي أفاضَ النحويون في تعليلها، وأبْدَأُ هنا بمَسألة وجوب تنكير الحال، فلماذا أجْمَعَ معظم النحويين على وجوب تنكيرها ؟.

أقول: تَنَوَّعَتْ عِلَلُ النحويين في تقريرهم لمذهبهم هذا في وجوب تنكيرها، يقول الأنْبَارِي[1]: "فإن قيل: لِمَ وجَبَ أن يكون الحال نكرة ؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل؛ ولهذا سمّاها سيبَوَيه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلّ الفعل عليه، وإن لم تذكره ألا ترى أن "جاء" يدل على "مجيء"، وإذا قلت: "جاء راكباً" دَلّ على مجيء موصوف بركوب، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة".

إذن فالحال نكرة؛ لأنها جَرَتْ مَجْرى الصفة للفعل، ولم يَكْتَفُوا بهذه العِلّة، يقول ابنُ يَعِيشَ[2]: "إنّما استحقت الحال أن تكون نكرة لأنّها في المعنى خبر ثان ألا ترى أنّ قولك جاء زيد راكباً قد تَضَمَّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله وإنها تقع في جواب كيف جاء ؟ وكيف سؤال عن نكرة"

وذكر ابن الحاجب أنها نكرة؛ لأن التنكير أولَى وذلك لخفته لفظاً وتقديراً، يقول[3]: "والذي يدل على كونها نكرة أمران أحدهما: الفرق بينها وبين الصفة في كثير من المواضع ... الثاني: أنّ المقصود الهيئة، والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة. إلاّ أن النكرة أولى لخفتها لفظاً و تقديراً، أما اللفظ فلأن قولك: قائم أخف من قولك: القائم. وأما التقدير: فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً كان أخَفّ".

ومن المسائل التي أفَاضُوا في تَعْلِيلِها أيضاً مَسْألة وجوب كون جملة الحال جملة خبرية، وقد ذَكَرْتُ في ما مَضَى تَعْلِيْلَ الرَضي الاسْتَرَابَاذِيّ وأذكر هنا تعليل الجَامِيّ، يقول[4]: "ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية "خبرية" محتملة للصدق والكذب؛ لأنّ الحال

---

[1] أسرار العربية ١٩٣.

[2] شرح المفصل ٢/٦٢.

[3] الأمالي ١/٤٠٠.

[4] الفوائد الضيائية ١/٣٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بمنزلة الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه في قوّة الحكم بها عليه، والجمل الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء".

وهم في تقريرهم لمفردات الحال ولمذاهبهم فيها من خلال التعليل لم يكتفوا بتعليل المَسْألة الأصلية أو الرئيسية وحسب، بل كانوا يعللون عناصر المَسْألة أيضاً، فالمسألة السابقة مثلاً وهي: مجيء الحال جملة خبرية، تضم مسائل كثيرة عَمِل النحويون على تعليل معظمها منها:

(أ) مَسْألة: مجيء المضارع المثبت بالضمير وحده، يقول الرّضي معللاً ذلك[1]: "لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكباً".

(ب) مَسْألة: وجوب انفراد الضمير في الاسمية المعطوفة على حال، فَذَكر السُّيُوطي أن سبب ذلك هو[2] "كراهة اجتماع حَرْفي عطف نحو: جاء زيد ماشياً أو هو راكب، لا يجوز أو وهو راكب".

ولقد علّلوا كثيراً من مسائل الجملة الحالية، وكانت معظم تعليلاتهم دقيقة ومصيبة، وثبت لنا أن غالبية تعليلاتهم لم تكن مجرّد زخرفة لفظية يُقْصَدُ من ورائها التعقيد والتقليد، لا، إن التعليل عند كثير منهم كان عنصراً فَعّالاً في تقرير مَذْهَبه النحوي حول المَسْألة موضع البحث والتعليل، والذي وَجَدْتُهُ أنّ معظمهم لم يَكُن مبالغاً في التعليل، بل إنّ بَعْضاً منهم حينما كان يَشْعُرُ أنّ التعليل قد يُخْرِجُهُ عن الهدف المنشود إلى الفلسفة والتعقيد لا يَجِدُ مَندوحةً في الاستغناء عنه، يقول الرّضي في حديثه عن عامل الحال[3]: "ولم يَعْمَل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال أبو علي: لأنها لا تشبه الفعل لفظاً وينتقض ما قاله باسم الإشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو أن وإن تشبهانه لفظاً ومعنى ولا يعملان في الحال فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم وأنْ لا نعلله".

---

[1] شرح الكافية ٢١٢/١.

[2] همع الهوامع ٤٨/٤.

[3] شرح الكافية ٢١١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقول الرّضي: "فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله" فيه تصريح مباشر بالابتعاد عن التعليل في تقرير هذه المفردة.

(٤) كثرة الخلافات وتعدُّد الآراء.

بَعْدَ أنْ عَرَضْنَا لمذاهبهم اتّضَحَ لنا أنّها تحمل في طَيّاتها كثيراً من الخلافات حول مفردات الحال ومسائلها، وهذه الخلافات لَمْ تَقتصِر على المذهبين فقط: الكوفي والبصري، بل تعدتهما إلى النحويين أنفسهم كأفراد داخل المَذْهب الواحد.

(٥) بعض الآراء اتَّسمَت بطابع "النقد والاستدراك".

فمن خلال قرائتي لكثير من الآراء وَجَدْتُ أنّها قد اتَّخَذَتْ من النقد اللغوي الذي هدفه التقويم والتوجيه إلى الصواب أساساً لها، ومن ذلك –وهو كثير جداً– ما جاء به ابن الحاجب والرضي بخصوص اشتقاق الحال وجمودها، فهذان العالمان ذهبا إلى أنّ كلّ ما دَلّ على الهيئة فهو حال وليست هناك من ضرورة تَدْعو إلى وجوب كونه مشتقاً.

وما جاء به هذان العالمان يُعَدُّ نَقْداً بَنّاءً لما ورد عن النحويين بخصوص وجوب اشتقاق الحال، هدفه تقويم هذه المسألة بالاستناد إلى الشواهد العربية الأصيلة: قرآناً وشعراً ونثراً، إذ إنّ ورود الحال جامدة ليس بقليل في الاستعمال، وأحْسَبُ أنّ في ما مضى من البحث شواهد كثيرة على ذلك ولا داعي لتكرارها ههنا.

(٦) اتّضَحَ لنا أن مُعْظَمَ ما جاء في المُعلّقات السبع بخصوص مفردات الحال قد جاء موافقاً لِمَا ذَهَبَ إليه جمهور النحويين، ولكن لم نَعْدَم وجود بعض الشواهد التي قد جاءت مؤيدةً لفئة معينة من النحويين ومخالفة لنظيرتها، ففي الوقت الذي جاءت فيه بعض الشواهد متفقة مع مَذْهَب البصريين جاءت مخالفة لِمذهب الكوفيين؛ لذا فإن كثيراً من الشواهد كانت قد خَرَقَتْ قواعد بعض النحويين في بعض المفردات.

ما تَقَدّم كان حديثاً مُجْملاً حول سمات مذاهب النحويين والأُسُس التي اعتمدوها في تقريرهم لمفردات الحال، وأحْسَبُ أنّه قد قَدّم فكرة وافية حول هذا الجزء من البحث، وبهذا المبحث وبالأربعة المتقدّمة أكون قد قَدّمت صورة مجملة عن قيمة الحال في الكلام، وعن طبيعة استعمال الشعراء لها في معلقاتهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حَاوَلْتُ في بحثي هذا أنْ أُقدِّم دراسةً وصفيةً تحليليةً شاملةً لمبحث الحال في نتاج شعري مميّز، وقَدْ تَوَصَّلْتُ من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج هي:

أولاً: النتائج المتعلقة بأقسام الحال.

بَعْدَ بَحْثِ أقسام الحال وأنواعها في المُعَلّقات السبع اتّضَح لنا:

(أ) أنّ ورود الحال جملة هو أكثر من ورودها مفردة. إذْ شَكَّلَتْ المفردة ما نسبته (٢٨,٧٣٪)، والجملة (٥٤,١٤٪)، وشبه الجملة (١٧,١٣٪). وهذه النتيجة ربّما تُخَالِفُ مَا ذَهب إليه النحويون من أنّ الأصل في الحال الإفراد وقَدْ تَأْتي جملة.

(ب) أنّ الحال ترتبط ارتباطاً قَوِيّاً ببعض المباحث النحوية الأخرى، نحو: الخبر والظرف والمفعول به والوصف والتمييز. بل إن كثيراً من الشواهد جاءت محتملةً للحالية ولغيرها، وقد بلغت أربعين شاهداً.

(جـ) أنّ مَجِيْءَ الحالِ: مُنْتَقِلَةً، ومُبَيِّنَةً، ومَقْصُودَةً، ومُقَارِنَةً، وحقيقيةً، هو أغلب من ورودها: لازِمَةً، ومُؤَكِّدَةً، ومُوَطِّئَةً، ومُقَدَّرَةً، وسَبَبِيَّةً. وهذا الأمْرُ قَرّره النحويون، وما جَاءَ في المُعَلّقات السبع يُؤكّد دقتهم في استقراء النصوص في ما يَتَعَلَّقُ بهذا الجانب.

(د) أنّ الحال تكون مبينة ومؤكدة خلافاً لمن زعم أن الحال لا تكون إلا مبينةً؛ لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من تجديد فائدةً.

(هـ) أنَّ الجملة الحالية لا بُدّ من أنْ تَكُونَ خبرية غير طلبية وغير دالة على استقبال. وهذا مُتَّفِقٌ تماماً مع ما قَرّره النحويون، إذْ إنَّ الطلبية والدالة على استقبال لَمْ تَرِدَا في المُعَلّقات السبع، وهذا يَدْحَضُ ما ذَهَبَ إليه الفَرّاء والأمين المَحَلِّيّ، إذ إنّ الأوّل جَوّز مجيء جملة الأمر حالاً، أما الثاني: فجوّز مجيء جملة النهي حالاً.

(و) أنَّ الجملة الفعلية الحالية أكثر وروداً من الجملة الاسمية. إذْ شكلت الأولى ما نسبته (٣٥,٣٦٪) من مجمل شواهد الحال في المُعَلّقات، في حين شكلت الثانية ما نسبته

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٨,٧٨٪)، وظَهَرَ لَنَا أنّ الجملة الفعلية الماضوية تَقَعُ في موضع الحال، وليس من الضروري اشتمالها على "قَدْ" ظاهرةً أو مقدّرةً، وفاقاً للكوفيين والأَخْفَش ومن تبعهم كَأَبي حَيَّان، وابن عَقِيل، والمُرَادي، وعَبَّاس حسن. إذْ جاء الماضي حالاً في سَبْعة وعشرين موضعاً، اقترن بقد في أحد عشر موضعاً ولم يقترنْ بها في ستة عشر موضعاً.

(ز) أنَّ الضمير هو أداة الربط الأساسية للجملة الحالية في المُعَلّقات السبع، سواء أكانت: اسمية أم فعلية. ويُسْتَبْعَدُ جواز خلو الاسمية من الواو والضمير معاً، ويُسْتَبْعَدُ كذلك وجوب اقترانها بالواو والضمير معاً، خلافاً لما ذَهب إليه الزَّمَخْشَرِي والفَرّاء. وثَبَتَ أنّ المضارع المنفي بـ "لم" لا يجب اقترانه بالواو والضمير معاً، لا كما ذَهَبَ إليه ابن خَرُوف والأَنْدَلُسِي من وجوب ذلك.

(ح) أنَّ الحالَ تَرِدُ مُثْبَتَةً ومَنْفِيَّةً، خلافاً لمن زَعَمَ أنَّ ورودها منفية أمر نادر جداً. فما جاء به الأستاذ الأَلْمَاني (A. DENTS) أمرٌ تَعُوزُهُ الدقة، ويَنقُضُهُ استقراء النصوص.

(ط) أنّ الحال جاءت معمولة لفعل مُتَصرِّف في مائة وستة وستين شاهداً (١٦٦)، و لمعنى فعل في عشرة شواهد (١٠)، ولشبه الفعل في خمسة شواهد (٥).

ثانياً: النتائج المتعلقة بأوصاف الحال وصاحبها وأحكامها.

بَعْدَ بَحْثِ أوصَافِ الحال وصاحبها وأحكامها في نظم الكلام، اتَّضَح لنا ما يلي:

(أ) أن الحال تَرِدُ مشتقةً وجامدةً، وليست هناك من ضرورة تدعونا إلى تَأويل الجامد بالمشتق. إذْ جاءت جامدة في عشرين موضعاً، ومشتقة في اثنين وثلاثين موضعاً، فنسبة جمودها ليست بقليلة.

(ب) أن المصدر يقع حالاً. إذْ شَكّل تقريباً ثلث ما ورد من الحال الجامدة في المُعَلّقات السبع، إذْ ورد في تسعة مواضع.

(جـ) أنَّ الحال نكرة، خلافاً لِمَنْ زعم جواز تعريفها، إذْ إنها لَمْ تَرِدْ مَعْرفة في المُعَلّقات السبع مطلقاً. وهذا يُؤَكِّد صِحَّة ما ذَهب إليه الجمهور، إذنْ فحكم مَجيء الحال مَعْرفة شاذ وليس بجائز.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(د) أنَّ الأغلب في صاحب الحال أنْ يكُونَ مَعْرفة لا نكرة. فَلَمْ يَأتِ نكرة في المُعَلّقات السبع إلا في موضعين فقط، وضمن مسوّغات ذكرها النحويون.

(هـ) أنَّ مَجِيء الحال من المبتدأ أمرٌ نادرٌ جداً. فَلَمْ تَأتِ الحال في المُعَلّقات السبع محتمله لأن تكون من المبتدأ على مَذْهَب سِيْبَوَيه ومن غيره على مَذْهَب الجمهور إلا في ثلاثة مواضع فقط.

(و) أنَّ مجيءَ الحالِ من المضاف إليه قليل. إذْ جاءت من المضاف إليه في سبعة مواضع، وهو على قلته لا سبيل إلى إنكاره، وأنّ مجيء الحال من المضاف قليل أيضاً، إذْ جاءت من المضاف في عشرة مواضع، ولا سبيل إلى إنكاره خلافاً لأبي حَيَّان والعُكْبُرِي.

(ز) أنَّ ظَاهِرَةَ تعدد الحال كثيرة في المُعَلّقات السبع، ولها قيم لفظية ومعنوية كثيرة، ولا سبيل إلى إنكارها خلافاً لمذهب المانعين.

(ح) أن تقدّم الحال على عاملها وصاحبها ظاهرة قليلة نسبياً ولكنها على قلتها اكتنزت بقيم لفظية ومعنوية ذُكِرَت في ما مضى.

(ط) أنَّ الحالَ في جميع أحكامها قَدْ جَاءَتْ مطابقةً لصاحبها، حقيقيةً كانت أم سببيةً.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بقيم الحال.

ظَهَرَ لَنَا من خلال بحث قيم الحال ما يلي:

(أ) أنَّ للحال دَوْرَاً مهماً في تكوين المعنى وتكميله. إذْ جاءت الحال في بعض الأبيات عماداً للمعنى ولا يصح دونها.

(ب) أنَّ للحال دلالات نحوية، وهي تستنبطن دلالات أُخَر، لكنني اقْتَصَرْتُ على الدلالات النحوية لها؛ لكيلا تخرج الدراسة عن مسارها النحوي.

(جـ) أنَّ الجُمَلَ التي جاءت محتملة للحالية ولغيرها لها قيم لفظية ومَعْنوية كثيرة ذُكِرَتْ في ما مضى.

(د) أنَّ استعمالات الشعراء للحال متفاوتة في ما بين شاعر وآخر: أقساماً وأحكاماً. وهذا التفاوت أعْطَى صورة حقيقية لاستعمالات الحال في المُعَلّقات السبع.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

رابعاً: النتائج المتعلقة بنسبة الآراء إلى أصحابها.

ظَهَر لنا من خلال البحث أنّ بَعْضَاً من الآراء التي نُسِبَتْ إلى بعض النحويين في مبحث الحال، بحاجة إلى مناقشة ومراجعة؛ لأنّ في كتب النحويين المنسوبة إليهم هذه الآراء ما يناقض ما جاء به الناسبون، وهذه الآراء هي:

(أ) ذكر ابنُ هِشَام[1]، أن ابنَ جِنّي، ذَهَبَ إلى تجويز تقدّم حال المجرور عليه. ولكن بَعْدَما قَرَأْت في كتاب اللمع لابن جِنّي، وَجَدْتُ أنّ الرجلَ لم يُجِزْ ذلك، يقول[2]: "وتقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَالِسَاً، ولو قلت: مَرَرْتُ جَالِسَاً بِزَيْدٍ والحال لزيد لم يَجُزْ لأن حال المجرور لا يتقدّم عليه".

(ب) ذَكَرَ المُرَادِيّ[3] والسُّيُوطيّ[4]، أنّ المُبَرِّدَ ذَهَبَ إلى إنكار الحال المؤكّدة، كما ذَهَبَ إليه الفَرّاءُ، والسُّهَيْلِيّ. وبعد إطّلاعي على كتاب المقتضب للمُبَرِّد، وجدت أنه قد عقَد باباً تحت عنوان[5]: "ما كانت الحال فيه مؤكّدة لما قبلها وذلك ما لم تَكُنْ مَأخوذاً من الفعل"، فقام بتوضيح الحال المؤكدة ولم يُنْكِرْها. وقَدْ كان أبُو حَيَّان – رحمه الله– أدَقّ منهما حينما نَسَبَ إنكار المؤكدة إلى الفَرّاء، والسُّهَيْلِيّ فقط.

(جـ) ذَكَرَ الرّضي[6]، أنّ ابن مَالِك قَدْ ذَهَبَ إلى أن العامل في الحال المؤكدة هو معنى الجملة، وأيَّدَهُ في ذلك. ولكن بَعْدَ قرائتي في الألفية لما كتبه ابن مالك حول الحال، وَجَدْتُ أنّ ابنَ مَالِك قد ذَكَرَ أنّ العامل في المؤكدة هو فعل مضمر، يقول: [7]

وإنْ تؤكد جملةٌ فَمُضْمَرٌ عاملها ولَفْظُها يُؤَخَّر

(د) نَسَبَ الرّضي[8]، وأبو حَيَّان[9]، وابنُ عقيل[10]، إلى الفَارِسِيّ وابن عُصْفُور مَذْهَب مَنْع تعدد الحال. وبَعْدَ أن رجعت إلى كتب الفَارِسِيّ وهي: الإيضاح، والمسائل

---

[1] انظر: أوضح المسالك ٢/٢٦٦.

[2] اللمع ٦٣.

[3] انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٦١.

[4] انظر: الهمع ٤/٣٩.

[5] المقتضب ٣/٢٦٠.

[6] انظر: شرح الكافية ١/٢١٥.

[7] الألفية ٣٣.

[8] انظر: شرح الكافية ١/٢٠٠.

[9] انظر: البحر المحيط ١/٢٠٤.

[10] انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العسكريات، والمسائل العضديات، والمسائل المنثورة، والتكملة، والمسائل البصريات، لَمْ أَجِدْ ما نَسَبَه النحويون إليه، وكذلك ابن عُصفُور. فبعد أنْ عُدْت إلى كتابيه: المقرّب والممتع في التصريف. لَمْ أجِدْ ما نُسِبَ إليه، ولقد فَسّرت ذلك بأمرين: **الأوّل**: أنّهم ربما اطّلعوا على كتب لهذين العالمين لم تَصِلْنا، أما **الثاني**: فربما اجتهدوا وفهموا ذلك من خلال كلامهم، والأوّل أَرْجَح.

(هـ) ذكر الأستاذ المرحوم[1]: عَبّاس حسن في كتابه: النحو الوافي، أنّ سِيبَوَيه أجاز مجيء الحال من النكرة دون مُسَوِّغ، ونَسَبَ إلى الخليل،ويُونُس،أنهما قد أجازا مجيء الحال من النكرة بِمُسَوِّغ. وفي الكتاب ما ينقض ما نَسَبَهُ إلى الخَليل ويُونُس. إذْ بَيّنَ لنا سِيبَوَيه أنّه ويُونُس،والخليل، يجيزون مجيء الحال من النكرة دون مُسَوِّغ[2]. وهو لم يُصَرّح بذلك تصريحاً مباشراً، وإنما استنتجتُ هذا من خلال حديثه عن صاحب الحال وذِكره لِمَا نَقَله وسَمِعَه الخليلُ،ويُونُس عَنِ العرب.

هذه أهم النتائج التي تَوَصّلْتُ إليها في بحثي هذا، فهذا جهد طالب مبتدئ، حَاوَلَ من خلال هذا البحث أنْ يُدَرِّبَ نَفْسَه على أسس البحث العلمي وطرائقه، ولله وَحْدَه الكمال، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم.

---

[1] انظر: النحو الوافي هامش ٤٠٣/٢.

[2] انظر: الكتاب ١١٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهارس الفنية

(١) فهرس الآيات القرآنية.

(٢) فهرس الأحاديث النبوية.

(٣) فهرس الأمثال.

(٤) فهرس القوافي.

(٥) فهرس الأعلام.

(٦) فهرس الجماعات ونحوها.

(٧) فهرس الأمكنة والبلدان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) فهرس الآيات القرآنية.

نص الآية	رقمها	سبب ورودها	الصفحة
سورة البقرة (٢)			
ولَما جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عندِ اللَّهِ مُصدِّقاً.	١٠١	الحديث عن مسوّغات مجيء الحال من النكرة.	٧٨
سورة النساء (٤)			
وخُلِقَ الانْسَانُ ضَعِيفاً.	٢٨	الحال المنتقلة والملازمة.	٢٢
وَلا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى.	٤٣	توقف المعنى على الحال.	١١٠-١١١
		وجوب ذكر الحال.	٥١
أوجاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ.	٩٠	الجملة الفعلية الماضوية الحالية.	٤٤
بَلْ مِلَّة إِبْرَاهِيم حَنِيفاً.	١٢٥	مجيء الحال من المضاف إليه	٨١
سورة الأنعام (٦)			
وَمَا نُرْسِلُ المُرْسَلِين إِلاَّ مُبَشِّرِيْنَ و مُنْذِرِيْنَ.	٤٨	وجوب تأخير الحال.	٩٣
سورة الأعراف (٧)			
جَاءَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُون.	٤	الرابط في الجملة الاسمية الحالية.	٣٩
فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.	١٤٢	جمود الحال.	٦٧
سورة التوبة (٩)			
إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً.	٣٦	بين الحال والتمييز	٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سورة يُونُس (١٠)			
إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا.	٤	مجيء الحال من المضاف إليه	٨١
سورة هود (١١)			
وهَذَا بَعْلِي شَيْخاً.	٦٢	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٣
هَذِهِ نَاقَةُ اللَّه لَكُمْ آيَةً.	٦٤	" " " " "	٥٣
سورة الحجر (١٥)			
إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ.	١١	الرابط في الجملة الفعلية.	٣٩
ونَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِنْ غِلٍ إِخْوَاناً.	٤٧	مجيء الحال من المضاف إليه	٨١
سورة النحل (١٦)			
أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ.	٤٧	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٨
سورة الإسراء (١٧)			
أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً.	٦١	جمود الحال.	٦٧
سورة مريم (١٩)			
فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً.	١٧	الحال الموطِّئة.	٢٥
		جمود الحال.	٦٧
سورة الأنبياء (٢١)			
وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِيْن.	١٦	توقف المعنى على الحال.	١١١
إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً.	٩٢	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٦
		مجيء الحال من المبتدأ.	٨٠
سور الزمر (٣٩)			
والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِ.	٦٧	تقدّم الحال على صاحبها المجرور.	٩٦
فَادْخُلُوْهَا خَالِدِيْنَ.	٧٣	الحال المقدّرة (المستقبلة).	٢٦

© Arabic Digital Library Yarmouk University

سورة فصلت (٤١)			
وقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِيْ أَرْبَعَةِ أيامٍ سَوَاءً للسَّائِلِيْن.	١٠	الحديث عن مسوّغات مجيء الحال من النكرة	٧٨
سورة الفتح (٤٨)			
لَتَدخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِيْنَ مُحلِّقِيْنَ رُؤُوْسَكُمْ ومُقَصِّرين.	٢٧	الحال المقدّرة (المستقبلة).	٢٦
سورة القيامة (٧٥)			
أَيَحْسَبُ الانْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ۞ بَلَى قَادِرِين.	٤	حذف عامل الحال.	٥٧
سورة الانسان (٧٦)			
إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيْلَ إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً.	٣	وجوب تعدّد الحال.	٨٩

(٢) فهرس الأحاديث النبوية.

نصّ الحديث	سبب وروده	الصفحة
قال النبي ﷺ : من أحال دَخَلَ الجنّة.*	الحديث عن مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٤

(٣) فهرس الأمثال.

نصّ المثل	سبب وروده	الصفحة
(شَتَّى تَؤُوب الحلبة) *	الحديث عن تقدّم الحال على عاملها.	٩٤

* لم يرد في البحث سوى هذا الحديث.

* لم يَرِدْ في البحث سوى هذا المثل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القافية	البحر	الشاعر	سبب ورودها	الصفحة
		(ء)		
الرّجاءُ	الخفيف	عدي بن الرعلاء	بين الحال والتمييز.	٢٠
"	"	الغساني	توقف المعنى على الحال.	١١١
أشراءُ	"	الحارث بن حلزة	المقصودة والموطئة.	٢٥
"	"	"	جمود الحال.	٧١
الجزاءُ	"	"	الرابط في الاسمية.	٣٣
قعساءُ	"	"	صاحب الحال.	٧٦
"	"	"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
الإمساءُ	"	"	الرابط في الماضوية	٣٨
القضاءُ	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٢
إخفَاء	"	"	بين الحال والخبر.	١٥
بلاء	"	"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٠
عبلاء	"	"	المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	"	"	مطابقة الحال لصاحبها.	١٠١
"	"	"	توضيح " للمعنى وتكميله.	١١٥
			قيمة تعدد الحال.	١١٩
الصلاء	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٤
أغلاء	"	"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٩
إماءُ	"	"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٦
دماء	"	"	حذف صاحب الحال .	٨٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأشقياء	الخفيف	الحارث بن حلزة	قيمة تعدد الحال	١٢٠
العلياء	"	"	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٣
"	"	"	صاحب الحال.	٧٦
"	"	"	عمل الفعل المتصرف وما يشبهه في الحال.	٥٢
لواء	"	"	بين الحال والظرف.	١٦
"	"	"	المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	"	"	الحال شبه الجملة.	٥١
"	"	"	مجيء الحال من المضاف إليه.	٨٢
"	"	"	مطابقة " لصاحبها.	١٠١
"	"	"	قيمة تعدد الحال.	١١٨
الأحياء	"	"	تعدد صاحب الحال	٨٣
الماء	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٤

(ب)

لحبيب	الطويل	مجهول	تقدّم الحال على صاحبها المجرور.	٩٢
أذهب	الرجز	ابن مالك	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٥
"	"	"	بين الحال والنعت.	١٨

(د)

مُجَدَّدِ	الطويل	طرفة بن العبد	بين الحال والظرف.	١٦
"	"	"	الحال شبه الجملة	٥١
لَمْ تَشَدَّدِ	"	"	الحال المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	"	"	اشتقاق الحال.	٦٤
"	"	"	مطابقة " لصاحبها.	١٠١
المُتَوَرِّد	"	"	الحال المبيّنة والمؤكدة.	٢٣
لم يُجرّد	"	"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يُجرّد	الطويل	طرفة بن العبد	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٧
مُصَرّد	"	"	الرابط في المضارعية المثبتة.	٣٦
بإثْمد	"	"	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
تغتدي	"	"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٩
أغيد	"	"	شروط الجملة الحالية.	٣٠
مُجْسَد	"	"	الحال شبه الجملة.	٥١
مِنْ دَد	"	"	عمل معنى الفعل في الحال	٥٥
قَرْدَد	"	"	مجيء صاحب الحال اسماً لـ كأن.	٨٤
تَجَلّد	"	"	تقدّم الحال على عاملها.	٩٧
بسَرْمَد	"	"	تقدّم نعت النكرة عليها.	٩٨
مِبْرَد	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٩
تَشْهَد	"	مجهول	مسوّغات مجيء الحال من النكرة.	٧٨
عندي	"	"	تقدّم الحال على صاحبها المجرور.	٩٢
الحَوَارِد	"	الفرزدق	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٣
اجتهد	الرجز	ابن مالك	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
(ر)				
القَطْرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٥
المَكْرِ	"	مجهول	إفراد الحال ضرورة بعد "إلاّ".	٨٩
مِنْ عارِ	البسيط	سالم بن دارة اليربوعي	أغراض الحال المؤكدة.	٢٤
تستطارا	الوافر	عنترة	تعدد الحال لتعدد صاحبها بجمع.	٨٥
حذار	الكامل	النابغة	تقدّم الحال على عاملها الظرفي	٩٦
عفارَهْ	مجزوء الكامل	الأعشى	عمل معنى الفعل في الحال .	٥٥
يَضْجَرا	السريع	مجهول	شروط الجملة الحالية.	٢٩
يُؤَخَّر	الرجز	ابن مالك	عامل المؤكدة.	٥٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ف)			
تحيفا	الرجز	ابن مالك	مجيء الحال من المضاف إليه. ٨٢
(ق)			
باقيا	السريع	مجهول	مسوّغات مجيء الحال من النكرة. ٧٨
(ك)			
مالكاً	المتقارب	عَبْدُاللّه بن هَمّام السَّلُولي	الرابط في المضارعية المثبتة. ٣٥
(ل)			
هَيْكلِ	الطويل	امرؤ القيس	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج. ١٠
"	"	"	الرابط في الجملة الاسمية. ٣٣
مُقَلْقَلِ	"	"	بين الحال والظرف. ١٦
مُحْوَل	"	"	تعدد صاحب الحال. ٨٣
مُتَأَمِّل	"	"	مجيء صاحب الحال مضمراً. ٨٣
مُوَصّل	"	"	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج. ١٠
لم تحلّل	"	"	تعدد صاحب الحال. ٨٣
بِأمثل	"	"	الجملة الاسمية الحالية. ٤٢
كالسجنجل	"	"	الرابط في الجملة الاسمية. ٣٤
"	"	"	عمل شبه الفعل في الحال. ٥٣
"	"	"	توضيح الحال للمعنى. ١١٤
المُخَلْخَل	"	"	الحال المقارنة والمقدّرة. ٢٥
"	"	"	اشتقاق الحال. ٦٤
"	"	"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة. ١٠٥
"	"	"	قيم تعدد الحال. ١١٨
المتفضّل	"	"	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج ١٠
تَفَضّل	"	"	شروط الجملة الحالية. ٣٠
"	"	"	الجملة الفعلية المضارعية. ٤٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مُرَحّل	الطويل	امرؤ القيس	شأن المُعلّقات في الاحتجاج. ١٠
"	"	"	تعدد الحال. ٨٥
مِنْ عَل	"	"	بين الحال والتمييز. ٢٠
"	"	"	جمود " . ٧٢
غير مُعْجل	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة. ١٠٦
"	"	"	جمود " . ٦٩
عُنْصَل	"	"	مجيء الحال اسماً لـ "كَأن". ٨٤
"	"	"	عمل معنى الفعل في الحال. ٥٥
تَسَهَّل	"	"	الرابط في الاسمية الحالية. ٣١
"	"	"	الجملة الفعلية المضارعية. ٤٣
لم يُحَوَّل	"	"	الرابط في الاسمية الحالية. ٣٣
"	"	"	الجملة الاسمية الحالية. ٤٠
"	"	"	مجيء الحال من المبتدأ. ٨٠
غير مُرْسَل	"	"	اشتقاق الحال ٦٣
"	"	"	تعدد " لتعدد صاحبها بجمع. ٨٦
"	"	"	قيم تعدد الحال. ١١٨
فانزل	"	"	الرابط في الماضوية. ٣٨
"	"	"	توضيح الحال للمعنى. ١١٢
مُخْوَل	"	"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية. ٤٨
"	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها. ١٢٤
بماسل	"	"	الحال شبه الجملة. ٥١
فلفل	"	"	الرابط في الجملة الاسمية. ٣٣
"	"	"	الجملة الاسمية الحالية. ٤٠
"	"	"	مجيء الحال من المضاف. ٨١
فَيُغْسَل	"	"	جمود الحال. ٧٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لَمْ تَزَيَّل	الطويل	امرؤ القيس	مجيء الحال من المبتدأ.	٨٠
تجمّلِ	"	"	تقديم الحال على عاملها وصاحبها.	٩٦
"	"	"	قيم تقديم الحال على عاملها وصاحبها	١١٧
القرنفل	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
المُرَكَّل	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
المعيل	"	"	توضيح الحال للمعنى.	١١٤
غير مُحَلَّل	"	"	قيم تعدد الحال.	١١٧
بالمتنزل	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٢
المتقّل	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٢
بجندل	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٣
حيّال	"	طليحة بن خويلد	تقدّم الحال على صاحبها المجرور.	٩٢
الدِّخال	الوافر	لبيد	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٣
عَمَلَهْ	الرجز	ابن مالك	مجيء الحال من المضاف إليه.	٨١
(م)				
متيّما	الطويل	مجهول	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٩
مَجَثَّم	"	زهير بن أبي سلمى	أهمية الحال وتقويمها كجنس نحوي.	٥
مِحْجَم	"	"	مجيء الحال من النكرة.	٧٧
"	"	"	توضيح الحال للمعنى.	١١٥
المُتَنَعِّم	"	"	شروط الجملة الحالية.	٣٠
"	"	"	الرابط في المضارعية المثبتة.	٣٦
"	"	"	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٣
"	"	"	تعدد الحال لتعدد صاحبها بتفريق.	٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المُتَنَعِّم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٧
"	"	"	قيمة تعدد الحال.	١١٩
لَمْ يُحَطَّم	"	"	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
"	"	"	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٤
"	"	"	توضيح الحال للمعنى.	١١٥
فتضرم	"	"	الحال الحقيقية والسببية.	٢٧
"	"	"	صاحب الحال.	٧٦
"	"	"	اشتقاق " .	٦٤
"	"	"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٥
"	"	"	توقف المعنى على الحال.	١١٢
مِعْصَم	"	"	الحال شبه الجملة.	٥٠
"	"	"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٥
تَوَهَّم	"	"	تقدم الحال على عاملها.	٩٧
"	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٣
لم يَتَكَلَّم	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٤
نَسْلَم	"	"	الحال المبينة والمؤكدة.	٢٣
"	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٦
المتخيّم	"	"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
"	"	"	مطابقة الحال السببية لصاحبها.	١٠١
فَيَهْرَم	"	"	بين الحال والمفعول به.	١٧
أم قَشْعَم	"	"	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
لَهْذَم	"	"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
عَنْدَم	"	"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٩
جُرْثُم	"	"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتتئم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	جمود الحال.	٧٠
أعمامي	البسيط	امرؤ القيس	الرابط في الجملة الحالية.	٣٩
وحامُهَا	الكامل	لبيد بن ربيعة	أهمية الحال وتقويمها كجنس نحوي.	٦
"	"	"	الحال المقصودة والموطئة.	٢٥
"	"	"	الرابط في الماضوية.	٣٩
"	"	"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
"	"	"	قيمة تعدد الحال.	١١٩
أقدامها	"	"	الحال الحقيقية والسببية.	٢٧
"	"	"	تقدّم الحال على صاحبها.	٩٠
"	"	"	مطابقة الحال لصاحبها.	١٠٢
"	"	"	" " "	١٢٠
أقلامُها	"	"	أهمية الحال وتقويمها كجنس نحوي.	٦
"	"	"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٣
"	"	"	توضيح الحال للمعنى.	١١٣
خِتَامُها	"	"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
"	"	"	الحال شبه الجملة	٥٠
"	"	"	توضيح الحال للمعنى.	١١٤
لوَامُها	"	"	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
"	"	"	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٤
أهضامُها	"	"	الحال الحقيقية والسببية.	٢٧
هَضَامُها	"	"	مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.	٥٩
قَتَامُها	"	"	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	١١
"	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٥
تَسْجَامُها	"	"	تقدّم الحال على صاحبها.	٩٠
"	"	"	مطابقة " السببية لصاحبها.	١٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تَسْجَامُها	الكامل	لبيد بن ربيعة	قيم تعدّد الحال	١١٧
بِهَامُها	"	"	مجيء الحال من المبتدأ.	٨٠
"	"	"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
"	"	"	قيمة تعدد الحال.	١٢٠
أزلامُها	"	"	الحال المقارنة والمقدّرة.	٢٦
"	"	"	قيم تعدد الحال.	١١٩
نظامُها	"	"	الحال المبينة والمؤكدة.	٢٤
سَقامها	"	"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٠
جَهَامُها	"	"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٢
"	"	"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٣
رضامُها	"	"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٢
رمامُها	"	"	الرابط في الجملة الفعلية الماضوية.	٣٨
قرامُها	"	"	عمل شبه الفعل في الحال.	٥٣
غَنَامُها	"	"	مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.	٥٩
ثمامُها	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
مُدَامُها	"	"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٤
فرجامُها	"	"	قيمة تعدد الحال.	١١٩
أيامُها	"	"	قيمة تعدد الحال.	١١٩
المترنّم	الكامل	عنترة بن شداد	بين الحال والخبر.	١٥
العِظْلّم	"	"	أهمية الحال وتقويمها كجنس نحوي.	٦
"	"	"	بين الحال والخبر.	١٤
"	"	"	حالات وجوب ذكر الحال.	٥١
"	"	"	حذف عامل الحال.	٥٧
"	"	"	مجيء الحال سادّة مسدّ الخبر.	١١١

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

مُرتَمِ	الكامل	عنترة بن شداد	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٣
"	"	"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٠
مُخَيم	"	"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٣
"	"	"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٢
مُهَظَّم	"	"	مجيء صاحب الحال مضمراً.	٨٤
"	"	"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٤
شيظَمِ	"	"	بين الحال والظرف.	١٦
"	"	"	الحال المبيِّنة والمؤكدة.	٢٣
"	"	"	" الحقيقية والسببية.	٢٧
"	"	"	اشتقاق الحال.	٦٤
"	"	"	تعدد الحال: مفردة وشبه جملة.	٨٩
تَبسّم	"	"	الرابط في الجملة الماضوية.	٣٩
"	"	"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
"	"	"	تعدد الحال لتعدد صاحبها بتفريق.	٨٦
"	"	"	توضيح الحال للمعنى.	١١٢
لَمْ يُكَلِّم	"	"	عمل الفعل المتصرف وشبهه في الحال.	٥٣
"	"	"	تعدد صاحب الحال.	٨٢
"	"	"	قيمة تعدد الحال.	١٢٠
بِمُزْعم	"	"	الرابط في المضارعية المثبتة.	٣٥
الأَدْهَم	"	"	عمل الفعل المتصرف وما يشبهه في الحال.	٥٢
الأَسْحَم	"	"	مجيء الحال من النكرة.	٧٧
غير مُذمّم	"	"	تعدد الحال وهي جملة.	٨٨
لم يَتَصَرَّم	"	"	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
"	"	"	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٤
"	"	"	توضيح الحال للمعنى.	١١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لِحِمَام	الكامل	قطري بن الفجاءة	مسوّغات مجيء الحال من النكرة.	٧٩
		(ن)		
السفنُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٨
مهينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	بين الحال والمفعول به.	١٧
مُصفّدينا	"	"	الحال المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	"	"	" تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
الأكرمينا	"	"	أغراض المؤكدة.	٢٤
دينا	"	"	جمود الحال.	٦٨
"	"	"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٦
"	"	"	قيم تعدد الحال.	١١٨
سخينا	"	"	الرابط في الاسمية.	٣٣
"	"	"	مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.	٥٨
"	"	"	اشتقاق الحال.	٦٤
"	"	"	توضيح " للمعنى وتكميله.	١١٥
قد روينا	"	"	مجيء صاحب الحال اسماً لـ "إنّ".	٨٤
"	"	"	اشتقاق الحال.	٦٤
"	"	"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٦
"	"	"	قيم تعدد الحال .	١١٨
مُقَدَّرِينا	"	"	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	١١
"	"	"	تعدد الحال لعدد صاحبها بتفريق.	٨٦
"	"	"	قيم تعدد الحال.	١١٨
بنينا	"	"	الحال المبينة والمؤكدة	٢٤
الجبينا	"	"	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يَبِيْنَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	الرابط في المضارعية المثبتة.	٣٦
"	"	"	تعدد الحال وهي جملة.	٨٩
"	"	"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
قادرينا	"	"	المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	"	"	أغراض المؤكدة.	٢٤
"	"	"	المقارنة والمقدّرة.	٢٥
"	"	"	عمل الفعل المتصرف وشبهه في الحال.	٥٢
"	"	"	صاحب الحال.	٧٦
"	"	"	توقف المعنى على الحال	١١٢
جُوْنَا	"	"	المقصودة والموطئة.	٢٥
"	"	"	مجيء الحال من المضاف.	٨١
الكاشحينا	"	"	الرابط في المضاوية.	٣٨
حُدينا	"	"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
طلينا	"	"	الحال شبه الجملة.	٥٠
الحزونا	"	"	حذف عامل الحال.	٥٨
الأندرينا	"	"	مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.	٥٨
تهونا	"	"	مجيء الحال من المضاف إليه.	٨٢
افتلينا	"	"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٦
طحينا	"	"	تقدّم نعت النكرة عليها.	١٠١
ندينا	"	"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحوظتان:

(أ) لم يُذْكَرْ في هذا الفهرس سوى أسماء الأعلام الواردة في متن البحث دون حواشيه.

(ب) لا اعتبار لما يتقدّم على الاسم من نحو: أل – ابن – أبي – ابن أبي.

اسم العلم	سبب وروده	الصفحة
	(أ)	
ابن الأثير: ضياء الدين نصر ابن محمد	الحديث عن قيمة تقدم الحال.	١١٦
الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعي.	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٤
"	جمود الحال.	٦٩
"	تقـدّم " على عاملها.	٩٦
"	نتائج البحث.	١٣٧
الأزهري: الشيخ خالد ابن عبدالله	مناقشة كون الحال فضلة.	١١٠
الأزهري: أبو منصور محمد ابن أحمد	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٤
الاستراباذي: رضي الدين محمد ابن الحسن	الحال المنتقلة والملازمة.	٢١
	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٤
"	عامل الحال المؤكدة.	٥٧
"	مجيء " من المبتدأ.	٧٩
"	اشتقاق " .	٦٢، ٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستراباذي: رضي الدين محمد	جمود الحال.	٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠
ابن الحسن	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٤
"	تعدد الحال.	٨٦
"	تقدّم " على صاحبها.	٩١
"	إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥
"	نتائج البحث.	١٣٩
الإسفراييني: محمد بن محمد	شروط الجملة الحالية.	٢٩
ابن أحمد	الرابط في الاسمية.	٣٢
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
"	جمود الحال.	٧١
"	تقدّم " على صاحبها.	٩١
الأشموني: نور الدين أبو	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
الحسن علي بن محمد	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
"	جمود الحال.	٦٨
"	مناقشة كون الحال فضلة.	١١٠
"	توقف المعنى على الحال	١١١
الأصمعي: عبد الملك بن قريب	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
الأعشى ميمون قيس	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٩
امرؤ القيس بن حجر الكندي	اختيار البحث.	٣
"	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٩، ١٠
"	بين الحال والظرف.	١٦
"	" والتمييز.	٢٠
"	المقارنة والمستقبلية.	٢٥
"	شروط الجملة الحالية.	٢٩
"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

امرؤ القيس بن حجر الكندي	الرابط في الجملة الحالية.	٣٤
"	" " " الماضوية.	٣٨، ٣٩
"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٠، ٤١، ٤٢،
"	" الفعلية المضارعية.	٤٣، ٤٤
"	الحال شبه الجملة.	٥١
"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٨
"	عمل شبه الفعل في الحال.	٥٣
"	" الفعل المتصرف وشبهه في الحال.	٥٥
"	اشتقاق الحال.	٦٣، ٦٤
"	جمود " .	٦٨، ٧٠، ٧٢
"	مجيء " من المبتدأ.	٨٠
"	" " المضاف.	٨١
"	تعدد صاحب الحال.	٨٣، ٨٤
"	" الحال.	٨٥، ٨٦، ٨٨
"	تقدّم الحال على عاملها.	٩٦
"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٥،١٠٦،١٠٨
"	توضيح " للمعنى وتكميله.	١١٢،١١٤
"	قيمة تعدد الحال.	١١٧
"	قيمة تقديم " على عاملها وصاحبها.	١١٧
"	" مجيء الشاهد محتملاً للحال ولغيرها.	١٢٢،١٢٣،١٢٤
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها وأنواعها.	١٢٥،١٢٦،١٢٧، ١٢٨
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى الأحكام والظواهر.	١٢٨، ١٢٩
الأمين المحلي: محمد ابن رضوان بن إبراهيم العذري	شروط الجملة الحالية.	٢٩
	نتائج البحث.	١٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد	تقدّم الحال على عاملها. إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	٩٤ ١٣٣
ابن الأنباري: أبو بكر محمد ابن القاسم بن بشار	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية. تقدّم الحال على عاملها. قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال ولغيرها.	٤٩ ٩٧ ١٢٢،١٢٣،١٢٤
الأندلسي: أبو محمد القاسم علم الدين اللورقي بن أحمد "	مذهبه في وجوب اقتران المضارع المنفي بلم بالواو والضمير معاً. نتائج البحث	٣٦ ١٣٧
(ب)		
ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد "	بين الحال والخبر. الحال تنكيراً وتعريفاً.	١٤ ٧٤
الدكتور: بدوي طبانة	اختيار البحث.	٣
ابن بُرْهَان: عبد الواحد بن علي	تقدّم الحال على صاحبها.	٩٢
البطليوسي: أبو محمد عبدالله ابن محمد بن السيد	مناقشة كون الحال فضلة.	١١٠
البغدادي: عبد القادر بن عمر	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	١١
(ت)		
التبريزي: أبو زكريا يحيى ابن علي المعروف بالخطيب	تقدّم الحال على عاملها. قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	٩٧ ١٢٢،١٢٣
الدكتور: تمام حسان	اختيار البحث.	٣
(ج)		
الجامي: نور الدين عبد الرحمن "	الجملة الفعلية الحالية الماضوية. إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	٤٦ ١٣٣
الجرجاني: عبد القاهر "	الرابط في الجملة الاسمية. توضيح الحال للمعنى وتكميله.	٣٤ ١١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجَرْمي: صالح بن اسحق	رتبة الحال.	٨٩
"	تقـدّم " على عاملها.	٩٣
ابن جني: أبو الفتح عثمان	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٥
"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣١
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
"	تعدد الحال.	٨٦
"	تقديم " على صاحبها.	٨٩،٩١
"	" " " عاملها.	٩٦
"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٥
"	نتائج البحث.	١٣٩
الجَوْهري: إسماعيل بن حماد	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٤
(ح)		
ابن الحاجب: عثمان بن عمر	بـين الحال والتمييز.	١٩
"	أقسام " .	٢٧
"	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
"	" " الماضوية.	٣٨
"	اشتقاق الحال.	٦٢
"	إجمـال القـول علـى مذاهـب النحويين فـي تقريرهم لمفردات الحال.	١٣٣،١٣٥
الحارث بن حلّزة اليشكري	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٩
"	بين الحال والخبر.	١٥
"	" " والظرف.	١٦
"	الحال المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	" المقصودة والموطئة.	٢٥
"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٢،٣٣
"	" " " الماضوية.	٣٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحارث بن حلّزة اليشكري	الجملة الاسمية الحالية (أنماطها).	٤١،٤٠
"	" الفعلية المضارعية (أنماطها).	٤٣
"	الحال شبه الجملة.	٥١
"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٩
"	عمل الفعل المتصرف وشبهه في الحال.	٥٢
"	اشتقاق الحال.	٦٣
"	جمود " .	٧٠
"	صاحب " .	٧٦
"	مجيء " من المضاف إليه.	٨٢
"	حذف صاحب الحال وتعدده.	٨٢
"	تعدد " " .	٨٣
"	" الحال.	٨٨
"	مطابقة الحال لصاحبها.	١٠١
"	أهمية // ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٦
"	قيمة تعدد الحال.	١٢٠،١١٨
"	" مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٤،١٢٢
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها.	١٢٥،١٢٦،١٢٧، ١٢٨
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى الأحكام والظواهر.	١٢٩
الحسن البصري	الجملة الفعلية الحالية الماضوية.	٤٥
أم الحويرث (واسمها هر)	الحال شبه الجملة.	٥١
أبو حيّان الأندلسي: محمد ابن يوسف بن علي	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٢
"	" " " الفعلية المضارعية المنفية.	٣٦
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧،٤٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبو حيّان الأندلسي: محمد ابن	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٤،٥٥
يوسف بن علي	جمود الحال.	٧٠
"	مجيء " من النكرة.	٧٨
"	" " " المضاف.	٨٠
"	" " " " إليه.	٨٢
"	تعدد " .	٨٦،٨٧،٨٨
"	تقدّم " على عاملها.	٩٤
"	نتائج البحث.	١٣٧،١٣٨،١٣٩
	(خ)	
ابن خروف: علي بن محمد	مذهبه في وجوب اقتران المضارع المنفي بلم بالواو والضمير معاً.	٣٦
"	العامل في الحال المؤكدة.	٥٧
الخليل بن أحمد الفراهيدي	مجيء الحال من المضاف.	٨٠
"	" " " النكرة.	٧٧
"	نتائج البحث.	١٣٧،١٤٠
	(د)	
ابن دارة اليربوعي: سالم	أغراض الحال المؤكدة.	٢٤
دنتس: أ.	الجملة الفعلية الحالية المضارعية.	٤٤
"	نتائج البحث.	١٣٧
ابن الدّهّان: أبو محمد سعيدابن	الحال المنتقلة والملازمة.	٢١
المبارك	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٤
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
"		
	(ر)	
أم الرباب	الحال شبه جملة.	٥١
ربيعة بن حذار	تقدّم الحال على عاملها.	٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ز)		
الزبيدي: أبو الفيض محمد ابن محمّد الحسيني	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٤
الزبيدي: أبو بكر محمد ابن الحسن الاشبيلي	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٣
الزجاجي: عبد الرحمن بن اسحق	الحال تنكيراً وتعريفاً (مذهبه في وحده).	٧٥
الزمخشري: جار الله محمود	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	١٠
ابن عمر	الرابط في الجملة الاسمية.	٣١
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٣
"	حذف عامل الحال.	٥٨
"	جمود الحال.	٦٩
"	تعـدد " .	٨٥
"	نتائج البحث.	١٣٧
زهير بن أبي سلمى المزني	اختيار البحث.	٣
"	أهميتها وتقويمها كجنس نحوي.	٥
"	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٩
"	بين الحال والمفعول به.	١٧
"	الحال المبيّنة والمؤكدة.	٢٣
"	" الحقيقية والسببية.	٢٧
"	شروط الجملة الحالية.	٣٠
"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٢
"	" " " المضارعية المثبتة.	٣٦
"	" " " " المنفية.	٣٧،٣٦
"	الجملة الاسمية.	٤١
"	" الفعلية المضارعية.	٤٤،٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زهير بن أبي سلمى المزني	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
"	الحال شبه الجملة.	٥٠
"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٨،٤٩
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٥
"	اشتقاق الحال.	٦٣،٦٤
"	جمـود " " .	٧٠،٧١
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
"	صاحب الحال.	٧٦
"	مجـيء " من النكرة.	٧٧،٧٩
"	تعدد "	٨٦،٨٨
"	تقدّم " على عاملها.	٩٦،٩٧
"	مطابقة " لصاحبها.	١٠١
"	أهميـة " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٥،١٠٦،١٠٧
"	توقف المعنى على الحال.	١١٢
"	توضيح الحال للمعنى.	١١٥
"	قيمة تعدد الحال.	١١٩
"	" مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٣،١٢٤
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها.	١٢٦،١٢٧
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى الأحكام والظواهر.	١٢٨،١٢٩
"	نتائج البحث.	١٣٨

(س)

ابن السرّاج: أبو بكر محمد ابن سهل	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً	٤
	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	١٠
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن السرّاج: أبو بكر محمد ابن سهل	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٣
"	تعدد الحال.	٨٥
"	تقدّم " على صاحبها.	٩٠
"	" " " عاملها.	٩٦،٩٤
"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٥
"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٤
الاستاذ: سعيد الأفغاني	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٧
"	مناقشة كون الحال فضلة.	١١٠
السكّاكي: أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر	الرابط في الاسمية.	٣٤
"	" الماضوية.	٣٧
"	أقسام الحال.	٢٧
"	الجملة الفعلية الحالية الماضوية.	٤٦
السهيلي: أبو القاسم عبدالرحمن ابن عبدالله	المبينة والمؤكدة.	٢٣
	مذهبه في إنكار عمل التنبيه والإشارة في الحال.	٥٤
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٤
"	نتائج البحث.	١٣٩
سيبويه: أبو بشر عمرو ابن عثمان بن قنبر	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٥،٤
	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	١٠،٩
"	بين الحال والخبر.	١٤
"	" والظرف.	١٥
"	" والنعت.	١٨
"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٠
"	العامل في الحال.	٥٦
"	حذف عامل الحال.	٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيبويه: أبو بشر عمرو ابن	جمود الحال.	٦٥،٦٦،٦٧،٦٨
عثمان بن قنبر		٦٩
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٢،٧٣،٧٤،٧٥
"	مجيء الحال من النكرة.	٧٧،٧٨
"	" " " المبتدأ.	٧٩،٨٠
"	" " " المضاف.	٨٠
"	تقدم الحال على صاحبها.	٩١
"	" " " عاملها.	٩٥
"	تقدّم نعت النكرة عليها.	٩٨
"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨
"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢١،١٢٤
"	إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	١٣٣
"	نتائج البحث.	١٤٠
السيوطي: جلال الدين	أقسام الحال.	٢٧
عبدالرحمن بن محمد	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٦
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٢٤
"	جمود الحال.	٦٦،٦٩،٧٠
"	تقدم " على عاملها.	٩٤،٩٦
"	إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	١٣١،١٣٤
"	نتائج البحث.	١٣٩
	(ش)	
الشَّلَوْبِيْنِيّ: عمر بن محمد	الرابط في الماضوية.	٣٨
"	الجملة الفعلية الحالية الماضوية.	٤٦
"	تقدّم الحال على عاملها.	٩٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ص)		
الصبان: محمد بن علي	الرابط في المضارعية المنفية	٣٧
أبو صخر الهذلي	الجملة الفعلية الحالية الماضوية.	٤٥
الصيمري: عبدالله بن علي	الرابط في الاسمية الحالية.	٣١
"	جمود الحال.	٦٩
(ط)		
ابن الطراوة: أبو الحسن سليمان ابن محمد	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٤
طرفة بن العبد البكري	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٩
"	الحال المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	" المبيّنة والمؤكدة.	٢٣
"	بين الحال والظرف.	١٦
"	شروط الجملة الحالية.	٣٠
"	الرابط في الاسمية.	٣٢،٣٤،٤١
"	" " المضارعية المثبتة.	٣٦
"	" " " المنفية.	٣٧
"	الجملة الاسمية الحالية.	٤١
"	الحال شبه الجملة.	٥١
"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٩
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٥
"	اشتقاق الحال.	٦٣،٦٤
"	مجيء صاحب الحال اسماً لـ "كأن".	٨٤
"	تقدّم الحال على عاملها.	٩٦
"	" نعت النكرة عليها.	٩٨
"	تعـــدد الحال.	٨٨
"	مطابقة " لصاحبها.	١٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

طرفة بن العبد البكري	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٨،١٠٧
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها.	١٢٧،١٢٦،١٢٥
"	التفاوت الاستعمالي على مستوى الأحكام والظواهر.	١٢٩،١٢٨
طليحة بن خويلد الأسدي	تقدم الحال على صاحبها.	٩٢
(ع)		
عاصم بن العجاج الجحدري	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٥
ابن أبي العافية: محمد النحوي المقريء	مذهبه في إنكار عمل التنبيه في الحال.	٥٤
الأستاذ: عباس حسن	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
"	جمود الحال.	٧١،٦٦
"	مجيء " من المبتدأ.	٧٩
"	" " " المضاف إليه.	٨١
"	مطابقة الحال لصاحبها.	١٠٠
"	نتائج البحث.	١٤٠،١٣٧
عبدالله بن عباس	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٨
عبدالله بن همام السلولي	الرابط في المضارعية المثبتة.	٣٥
ابن عبد ربه: أبو عمر أحمد ابن محمد	اختيار البحث.	٣٠
الدكتور: عبد العال سالم مكرم	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٩ ،٨
الدكتور: عبد الفتاح الحموز	الرابط في الاسمية.	٣٣
عَدِي بن الرّعلاء الغساني	بين الحال والتمييز.	٢٠
ابن عُصفُور علي بن مؤمن	الرابط في الاسمية.	٣٢
"	" " الماضوية.	٣٨
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن عُصفُور علي بن مؤمن	مذهبه في منع تعدد الحال.	٨٦،٨٨
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٦
"	نتائج البحث.	١٣٩،١٤٠
ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله العقيلي	أقسام الحال وعاملها.	١٣
	الرابط في الاسمية.	٣٢
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
"	جمود الحال.	٦٩،٧٠
"	نتائج البحث.	١٣٧،١٣٨
العكبري: أبو البقاء عبدالله بن الحسين	مجيء الحال من المضاف.	٨٠
	نتائج البحث.	١٣٨
علي بن سليمان الحيدرة اليمني	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
الدكتور: علي أبو المكارم	مطابقة الحال لصاحبها.	١٠٠
العليمي: الشيخ يس بن زين الدين	مطابقة الحال لصاحبها.	٩٩،١٠٠
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	شَأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٨
عمرو بن كلثوم التغلبي	شَأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٩،١٠
"	بين الحال والمفعول به.	١٧
"	الحال المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	" المبينة والمؤكدة.	٢٤
"	أغراض المؤكدة.	٢٤
"	الحال المقصودة والموطئة.	٢٥
"	" المقارنة والمقدّرة.	٢٥
"	الرابط في الاسمية.	٣٢،٣٣
"	" " المضارعية المثبتة.	٣٦
"	" " الماضوية.	٣٨
"	الجملة الاسمية .	٤١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عمرو بن كلثوم التغلبي	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٣
"	" " الماضوية.	٤٧
"	الحال شبه الجملة.	٥٠
"	عمل الفعل المتصرف وشبهه في الحال.	٥٢
"	حذف عامل الحال.	٥٨
"	مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.	٥٨
"	اشتقاق " .	٦٤،٦٣
"	جمـود " .	٦٨
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
"	صاحب الحال.	٧٦
"	مجيء " من المضاف.	٨١
"	" " المضاف إليه.	٨٢
"	تعدد صاحب الحال.	٨٤
"	تعدد الحال.	٨٩،٨٨،٨٦
"	تقدّم نعت النكرة عليها.	٩٨
"	أهمية الحال ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٧،١٠٦
"	توقف المعنى على الحال.	١١٢
"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٥
"	قيمة تعدد الحال.	١٢٠،١١٨
"	" مجيء الشاهد محتملاً للحال ولغيرها.	١٢٢
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها.	١٢٧،١٢٦،١٢٥
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى الأحكام والظواهر.	١٢٩
عنترة بن شدّاد العبسي	أهمية الحال وتقويمها كجنس نحوي.	٦
"	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عنترة بن شدّاد العبسي	بين الحال والخبر.	١٥،١٤
"	" " والظرف.	١٦
"	المبينة والمؤكدة.	٢٣
"	الحقيقية والسببية.	٢٧
"	الرابط في الاسمية.	٣٣،٣٢
"	" " المضارعية المثبتة.	٣٥
"	" " " المنفية.	٣٧
"	" " الماضوية.	٣٩
"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٢،٤١،٤٠
"	" الفعلية " المضارعية.	٤٤
"	" " " الماضوية.	٤٧
"	عمل الفعل المتصرف وشبهه في الحال.	٥٣،٥٢
"	حذف عامل الحال.	٥٧
"	وجوب ذكر " .	٥١
"	اشتقاق الحال.	٦٤،٦٣
"	مجيء " من النكرة.	٧٧
"	تعدد صاحب الحال.	٨٤،٨٢
"	" الحال.	٨٩،٨٨،٨٦،٨٥
"	مجيء " سادّة مسدّ عمدة.	١١١
"	توضيح " للمعنى.	١١٥،١١٤،١١٢
"	قيم تعدد الحال.	١٢٠
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها.	١٢٩،١٢٦،١٢٥
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى الأحكام والظواهر.	١٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عنيزة: ابنة عم امرئ القيس	الحديث عن تعدد صاحب الحال.	٨٣
"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٢
عيسى بن عمر الثقفي	مجيء الحال من المضاف.	٨٠
(غ)		
الغلاييني: الشيخ مصطفى	الجملة الفعلية الحالية الماضوية.	٤٧
"	مجيء الحال من المبتدأ.	٧٩
(ف)		
ابن فارس: أحمد بن زكريا	رتبة الحال	٨٩
الفارسي: أبو علي الحسن ابن	بين الحال والظرف.	١٦
أحمد بن عبدالغفار	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٤
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٤
"	جمود الحال.	٧١
"	مجيء الحال من المضاف إليه.	٨١
"	تقـــدّم " على صاحبها.	٩٢
"	مذهبه في منع تعدد الحال.	٨٦،٨٨
"	إجمال القول على مذاهب النحويين في	١٣٤
"	تقريرهم لمفردات الحال.	١٣٩
	نتائج البحث.	
الفراء: أبو زكريا يحيى ابن	بين الحال والتمييز.	١٩
زياد	الحال المبينة والمؤكدة.	٢٣
"	شروط الجملة الحالية.	٢٩
"	الرابط في الاسمية.	٣١
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٥،٤٦
"	حذف عامل الحال.	٥٨
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٣
"	تقدّم الحال على عاملها.	٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفراء: أبو زكريا يحيى ابن زياد	نتائج البحث.	١٣٦،١٣٧،١٩٣
الفرزدق	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٣
(ق)		
ابن قتيبة الدينوري: عبدالله ابن مسلم	صاحب الحال.	٧٦
قطري بن الفجاءة الخارجي	مسوّغات مجيء الحال من النكرة.	٧٨
قيس بن معد يكرب	المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	أغراض المؤكدة.	٢٤
"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٥
(ك)		
ابن كبشة	الرابط في الاسمية الحالية.	٣٩
الكسائي: علي بن حمزة	تقدّم الحال على صاحبها.	٩٢
"	" " " عاملها.	٩٤
ابن كيسان: محمد بن أحمد	تقدّم الحال على صاحبها.	٩٢
ابن كوز	تقدّم الحال على عاملها.	٩٦
(ل)		
لبيد بن ربيعة العامري	أهمية الحال وتقويمها كجنس نحوي.	٦
"	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٩،١٠
"	الحال المؤكدة.	٢٣
"	" المقصودة والموطئة.	٢٥
"	" المقارنة والمقدّرة.	٢٦
"	الحقيقية والسببية.	٢٧
"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٢،٣٣
"	" " المضارعية المنفية.	٣٧
"	" " الماضوية.	٣٨،٣٩
"	الجملة الاسمية الحالية.	٤٠،٤١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لبيد بن ربيعة العامري	الجملة الاسمية.	٤٢
"	" الفعلية الحالية المضارعية.	٤٤
"	" " " الماضوية.	٤٧
"	الحال شبه الجملة.	٥٠
"	عمل الفعل المتصرف وشبهه في الحال.	٥٣
"	مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.	٥٩
"	اشتقاق " .	٦٣
"	مجيء " من المبتدأ.	٨٠
"	تعدد " .	٨٨
"	تقدّم " على صاحبها.	٩٠
"	مطابقة " لصاحبها.	١٠١،١٠٢
"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٥،١٠٨
"	توضيح " للمعنى.	١١٣،١١٤
"	قيمة تعدد الحال.	١١٧،١١٩،١٢٠
"	" التقديم والتأخير.	١١٧
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها وأنواعها.	١٢٥،١٢٦،١٢٧
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى الأحكام والظواهر.	١٨،١٢٩،١٣٠
الليث	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٤
(م)		
المازني: بكر بن محمد	بين الحال والتمييز.	١٩
المالقي: أحمد بن عبد النور	الرابط في الاسمية.	٣١
المالكي	مجيء الحال من المبتدأ.	٧٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن مالك: جمال الدين محمد	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٥
"	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	١٠
"	بين الحال والنعت.	١٨
"	" " والتمييز.	٢٠
"	الرابط في الاسمية.	٣١،٣٠
"	" " المضارعية المنفية.	٣٧
"	" " الماضوية.	٣٨
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٦،٥٤
"	عامل الحال المؤكدة.	٥٧
"	اشتقاق "	٦٢
"	جمـود "	٧٠،٦٩،٦٥
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
"	مجيء الحال من المبتدأ	٧٩
"	" " " المضاف إليه.	٨١
"	تعدد الحال.	٨٥
"	تقدّم " على صاحبها.	٩٣،٩٢،٩١
"	" " " عاملها.	٩٦،٩٤
"	نتائج البحث.	١٣٩،١٣٧
"		
المبرد: أبو العباس محمد ابن يزيد	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٤
"	بين الحال والظرف.	١٥
"	الحال المنتقلة والملازمة.	٢١
"	الرابط في الاسمية.	٣١،٣٠
"	الجملة الحالية الماضوية.	٤٦،٤٥
"	" التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٨
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبرد: أبو العباس محمد ابن يزيد	جمود الحال.	٦٦،٦٩،٧١
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٢،٧٥
"	تعدد الحال.	٨٥
"	رتبة " .	٩٠
"	تقدّم " على صاحبها.	٩٠،٩١
"	" " " عاملها.	٩٤،٩٦
"	نتائج البحث.	١٣٩
الدكتور: محمد حسن حسن جبل	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٧
الشيخ: محمد علي طه الدّرّة	بين الحال والمفعول به.	١٧
"	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٩
"	تقدّم الحال على عاملها.	٩٧
"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٦
"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٣
الدكتور: محمد عيد	جمود الحال (مذهبه في قياسية المصدر الواقع حالاً).	٧١
"	مجيء الحال من المضاف إليه.	٨١
المخزومي: د. مهدي	مناقشة كون الحال فضلة.	١٠٩،١١٠
المرادي: الحسن بن قاسم	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
"	اشتقاق الحال.	٦٢
"	جمود " .	٦٨،٦٩
"	نتائج البحث.	١٣٩
المفضّل	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٥
ابن منظور: جمال الدين محمد ابن مكرم	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً.	٤
المهلبي: مهلّب بن حسن ابن بركات	عامل الحال المؤكدة.	٥٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ن)		
النابغة الذبياني	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٩
"	تقدّم الحال على عاملها.	٩٦
ابن الناظم: بدر الدين بن محمد ابن مالك	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٥
"	مجيء الحال من المضاف إليه.	٨٢
"	جمود " .	٦٨،٦٩
"	مطابقة " لصاحبها.	٩٩،١٠٠
"		
(هـ)		
ابن هِشَام: أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن يوسف	شروط الجملة الحالية.	٢٩
"	الرابط في الجملة المضارعية المثبتة.	٣٥
"	" " " " المنفية.	٣٧
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٦
"	حذف عامل الحال.	٥٨
"	جمود الحال.	٦٨
"	مجيء الحال من المضاف إليه.	٨٢
"	تعـدد " .	٨٦
"	نتائج البحث.	١٣٩
هِشَام بن معاوية الضرير	جمود الحال.	٦٦
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٤
(ي)		
أبو يزيد	الرابط في الفعلية.	٣٩
يعقوب الحضرمي	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٥
ابن يعيش: يَعِيْش موفق الدين ابن علي بن يَعِيْش	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	١٠
"	بين الحال والظرف.	١٥
"	الرابط في الجملة الاسمية.	٣٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن يعيش: يَعِيْش موفق الدين	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
ابن علي بن يَعِيْش	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٣
"	حذف عامل الحال.	٥٨
"	جمود الحال.	٧٠
"	تعدد " .	٨٨،٨٧،٨٥
"	تقدّم " على صاحبها.	٩١
"	" " " عاملها.	٩٦
"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٤
"	إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	١٣٣
يونس بن حبيب	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٤،٧٣
"	مجيء الحال من النكرة.	٧٧
"	نتائج البحث.	١٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٦) فهرس الجماعات ونحوها.

ملحوظتان:

(أ) لم يُذكر في هذا الفهرس سوى أسماء الجماعات الواردة في متن البحث دون حواشيه.

(ب) لا اعتبار لما يتقدّم اسم الجماعة من نحو: ألـ ، بني.

الجماعة	سبب ورودها	رقم الصفحة في البحث
	(أ)	
الأراقم	بين الحال والخبر	١٥
الأملاك	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٩
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥

	(ب)	
الباحثون	مناقشة كون الحال فضلة	١٠٩
البصريون	شروط الجملة الحالية .	٢٩
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٥، ٤٦، ٤٧
"	مجيء الحال من المضاف.	٨٠
"	تقدّم " على عاملها.	٩٤
"	إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	١٣٥
البغداديون	مذهبهم في جواز تعريف الحال.	٧٣
البلاغيون	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٤
	(ت)	
بنو تميم	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٥
تميم	الجملة الاسمية الحالية.	٤١
	(ج)	
جماعة من النحويين	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٦
"	جمود الحال.	٦٩
"	تعدد " .	٨٦
الجمهور	بين " والتمييز .	١٩
"	الحال المنتقلة والملازمة.	٢٢
"	" المبينة والمؤكدة .	٢٣
"	" المقارنة والمقدّرة .	٢٦
"	شروط الجملة الحالية.	٢٩
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٤
"	اشتقاق الحال .	٦٢
"	جمود " .	٧٠
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمهور	مجيء الحال من النكرة	٧٧
"	" " " المبتدأ	٧٩
"	تعـدد "	٨٥
"	تقـدّم " على صاحبها	٩١
"	" " " عاملها	٩٥
"	أهميـة " ودورها في تبيين الهيئة	١٠٨
"	نتائج البحث	١٣٧، ١٣٨
جمهور الكوفيين	تقدّم الحال على عاملها	٩٠
جمهور النحويين	الرابط في الفعلية الماضوية	٣٧
"	الحال اشتقاقاً وجموداً	٦١
"	اشتقاق الحال	٦١
"	جمـود "	٦٥، ٦٧
"	الحال تنكيراً وتعريفاً	٧٢، ٧٥
"	تعدد الحال	٨٥
(ح)		
الحجازيون	الحال تنكيراً وتعريفاً	٧٥
(د)		
الدارسون	اختيار البحث	٣
(ش)		
الشعراء	اختيار البحث	٣
"	أقسـام الحال من حيث التركيب	٢٨
"	مطابقة " لصاحبها	١٠١
"	إجمال القول على استعمالات الشعراء للحال أقساماً وأحكاماً	١٠٣، ١٠٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشعراء	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى أقسامها	١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩
"	التفاوت الاستعمالي للحال على مستوى الأحكام والظواهر	١٢٨، ١٢٩
"	نتائج البحث	١٣٨
بنو الشقيقة	توضيح الحال للمعنى وتكميله	١١٥
	(ع)	
العرب	اختيار البحث	٣
"	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج	٧، ٨
"	جمود الحال	٧٢
"	الجملة الفعلية الماضوية	٤٦
"	الحال تنكيراً وتعريفاً	٧٤
"	تعدد الحال	٨٥
"	رتبة "	٨٩
"	نتائج البحث	١٤٠
العلماء	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية	٤٨
"	الحال شبه الجملة	٥٠
"	عمل معنى الفعل في الحال	٥٣، ٥٦
"	الحال تنكيراً وتعريفاً	٧٤
"	صاحب الحال	٧٦
"	تعـــدد "	٨٤
"	تقـــدّم " على عاملها	٩٣
"	قيمة التقديم والتأخير	١١٧
"	" مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها	١٢١
	(ق)	
قيس	الحال المنتقلة والملازمة	٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قيس	مطابقة الحال لصاحبها.	١٠١
"	توضيح " للمعنى وتكميله.	١١٥
	(ك)	
كندة	الرابط في الاسمية.	٣
الكوفيون	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧
"	جمود الحال.	٦٩
"	تقدم " على عاملها.	٩٣
"	تقدم " " "	٩٤
"	إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	١٣٥
"	نتائج البحث.	١٣٧
	(ل)	
اللغويون	اختيار البحث.	٢
"	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٨، ٩، ١١
	(م)	
المانعون	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٧
"	العامل في الحال.	٥٢
"	جمود الحال.	٧١
"	تعدد " .	٨٧
"	تقدم " على صاحبها.	٩١
"	نتائج البحث.	١٣٨
المتأخرون	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	١٠
المتخصصون	الحال اشتقاقاً وجموداً.	٦١
المجيزون	جمود الحال.	٧١
"	تعدد " .	٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحدثون	مجيء الحال من المبتدأ	٧٩
"	مناقشة كون الحال فضلة	١٠٩
مَعَدّ	الرابط في المضارعية المثبتة	٣٦
"	تعـدد الحال وهي جملة	٨٩
"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة	١٠٨
المغاربة	الجملة الفعلية الماضوية	٤٦
	(ن)	
الناسبون	نتائج البحث	١٣٩
النحويون	اختيار البحث	٢
"	مفهوم الحال لغة واصطلاحاً	٤
"	أهميتها وتقويمها كجنس نحوي	٥، ٦
"	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج	٧، ٨، ٩، ١١
"	علاقة الحال بغيرها من موضوعات النحو	١٤
"	بـــين " والخبر	١٤
"	" " والظرف	١٥
"	" " والمفعول به	١٧
"	" " والتمييز	١٩
"	أقْسَام "	١٣
"	" " من حيث البنية	٢٠، ٢١
"	الحال المنتقلة والملازمة	٢٢
"	المقارنة والمقدرة	٢٦
"	الحقيقية والسببية	٢٧
"	شروط الجملة الحالية	٢٨
"	الرابط في الاسمية	٣٠، ٣١، ٣٤
"	" " المضارعية المثبتة	٣٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحويون	الرابط في المضارعية المنفية.	٣٦
"	" " الماضوية.	٣٧
"	الجملة الاسمية الحالية.	٣٩
"	" الفعلية الماضوية.	٤٤
"	عامل الحال.	٥٢
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٦
"	عامل الحال المؤكدة.	٥٦
"	حذف عامل الحال.	٥٧
"	الحال اشتقاقاً وجموداً.	٦١
"	جمود الحال.	٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٠
"	الحال تنكيراً وتعريفاً.	٧٢، ٧٣، ٧٦
"	مجيء الحال من النكرة.	٧٧، ٧٨، ٧٩
"	تعدد " .	٨٤، ٨٦، ٨٩
"	رتبة " .	٨٩
"	تقدّم " على صاحبها.	٩٠، ٩١، ٩٢
"	" " " عاملها .	٩٥، ٩٧
"	" نعت النكرة عليها .	٩٧
"	تعدد الحال.	٨٦
"	مطابقة " لصاحبها.	٩٨، ٩٩
"	إجمال القول على قيمة الحال واستعمالاتها في المُعَلّقات السبع.	١٠٤
"	مناقشة كون الحال فضلة.	١٠٩، ١١٠
"	توقف المعنى على الحال.	١١١
"	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحويون	إجمال القول على مذاهب النحويين في تقريرهم لمفردات الحال.	١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤
"	نتائج البحث.	١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠
	(هـ)	
هذيل	شأن المُعلّقات في الاحتجاج	٨

(٧) فهرس الأماكن والبلدان

المكان	سبب وروده	رقم الصفحة في البحث
	(أ)	
الإكام	أهمية الحال وتقويمها كجنس نحوي.	٦
"	الحال المقصودة والموطئة.	٢٥
"	الرابط في الماضوية.	٣٩
"	الجملة الفعلية الماضوية.	٤٧
"	قيمة تعدد الحال.	١١٩
الأندرين	مجيء الحال في بيت وعاملها في بيت آخر.	٥٨
	(ب)	
باديتهم	شأن المُعلّقات في الاحتجاج.	٧
البدي	الحال الحقيقية والسببية.	٢٧
"	تقدّم الحال على صاحبها.	٩٠
"	مطابقة " لصاحبها.	١٠٢
"	قيمة تعدد الحال.	١٢٠
بلاد القرظ	قيمة تعدد الحال.	١١٩
"	توضيح الحال للمعنى وتكميله.	١١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيشة	الجملة الاسمية الحالية.	٤٢
(ت)		
تبالة	الحال الحقيقية والسببية.	٢٧
تيماء	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٣
(ج)		
جُرثُم	الجملة التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٨
الجواء	بين الحال والظرف.	١٦
(ح)		
حاضرتهم	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج.	٧
الحيارين	الجملة الاسمية الحالية.	٤٠
(خ)		
خَزّاز	قيمة مجيء الشاهد محتملاً للحال وغيرها.	١٢٤
(د)		
دارة	أغراض المؤكدة.	٢٤
(ر)		
الرقمتان	الحال شبه الجملة.	٥٠
"	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٥
(س)		
السوبان	شروط الجملة الحالية.	٣٠
"	الرابط في المضارعية المثبتة.	٣٦
"	الجملة الفعلية المضارعية.	٤٣
"	تعدد الحال لتعدد صاحبها بتفريق.	٨٦
"	أهمية " ودورها في تبيين الهيئة.	١٠٧
"	قيمة تعدد الحال.	١١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ش)		
الشقيقة	بين الحال والظرف .	١٦
"	المنتقلة والملازمة .	٢٢
"	الحال شبه الجملة .	٥١
"	مجيء الحال من المضاف إليه .	٨٢
"	مطابقة " لصاحبها.	١٠١
"	قيمة تعدد الحال .	١١٨
(ص)		
الصاقب	تعدد صاحب الحال .	٨٣
صعائد	قيمة تعدد الحال .	١١٩
(ض)		
ضارج	مجيء صاحب الحال مضمراً .	٨٣
(ع)		
العذيب	مجيء صاحب الحال مضمراً .	٨٣
العلياء	الجملة الفعلية المضارعية .	٤٣
"	" التي تحتمل الحالية والوصفية.	٤٨
"	صاحب الحال .	٧٦
"	عمل الفعل المتصرف وما يشبهه في الحال.	٥٢
(ق)		
القاهرة	جمود الحال .	٧١
(ك)		
الكعبة	شأن المُعَلّقات في الاحتجاج .	١١
"	اختيار البحث .	٣
(م)		
مَأسَل	الحال شبه جملة .	٥١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المجمع اللغوي	جمود الحال.	٧١
ملحة	حذف صاحب الحال وتعدده.	٨٣
منى	قيمة تعدد الحال.	١١٩
(ن)		
النواصف	عمل معنى الفعل في الحال.	٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع:

- ابن الأثِير: ضياء الدين نصر بن محمد (ت ٦٣٧ هـ)، المثل السَّائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانه، منشورات دار الرفاعي، بالرياض ١٩٨٣م.
- الأَخْفَش: سعيد بن مَسْعَدَة البلخي المجاشعي (ت ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب بيروت، ط١ ١٩٨٥م.
- الأَزْهَرِيّ: الشيخ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر (د. ت).
- الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: د. عبد الله درويش ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د. ت).
- الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م .
- الاستراباذي: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي (ت ٧١٥ هـ)، الوافية في شرح الكافية، تحقيق: د. عبد الحفيظ الشلبي ١٩٨٣م.
- الإسفراييني: محمد بن محمد بن أحمد (ت ٦٨٤ هـ)، لباب الإعراب، تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر، الرياض، ط١ ١٩٨٤م.
- الأَشْمُونِي: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٩٢٩ هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكاتب العربي، بيروت، ط١ ١٩٥٥م.
- الأفغاني، الأستاذ سعيد:

(١) في أصول النحو، دار الفكر (د. ت).

(٢) مذكرات في قواعد اللغة العربية، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٥م.

- امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط٢ ١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الأَنْبَارِيّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ):

(١) أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧م.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (د. ت).

- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار (ت ٣٢٨ هـ):

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢ (د. ت).

(٢) المذكر والمؤنث، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني بغداد، ط١ ١٩٧٨م.

- ابن بابَشَاذ: طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩ هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت ١٩٧٧م.
- البَطَلْيَوْسي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١ هـ)، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: د. سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، العراق ١٩٨٠م.
- البَغْدادي: عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٨م.
- التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي، شرح القصائد العشر، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤ ١٩٨٠م.
- الجامي: نور الدين عبد الرحمن (ت ٨٩٨ هـ)، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- جبل: د. محمد حسن حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة: الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٦م.
- الجُرْجَاني: الشريف علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ)، كتاب التعريفات، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط١ ١٩٨٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الجُرْجَاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ):

(١) دلائل الإعجاز في علم المَعَاني، تصحيح وطبع: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت (د. ت).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، دار الرشيد ١٩٨٢م.

- ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ):

(١) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤ ١٩٩٠م.

(٢) اللمع في العربية، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، إربد، ط١ ١٩٨٨م.

(٣) المذكر والمؤنث، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدّة ١٩٨٥م.

- الجَوْهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥٦م.

- ابن الحَاجِب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ):

(١) أمالي ابن الحَاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عَمّار، الأردن ١٩٨٩م.

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م.

- حسان، د. تمام:

(١) الأصول (دراسة ايبستميولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط١ ١٩٨٨م.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٢م.

- حسن، الأستاذ عباس: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٢ (د. ت).

- حمودة، د. طاهر سليمان: القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ١٩٩٢م.

- الحموز، د. عبد الفتاح:

(١) التأويل النحوي في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢) الحذف في المثل العربي، دار عَمّار للنشر والتوزيع، عَمّان، ط١ ١٩٨٤م.

• أبو حَيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ):

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط١ ١٩٨٧م.

(٢) البحر المحيط، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ: علي مُحَمَّد مُعَوّض، وشارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور: أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٩٨٣م.

(٣) التدريب في تمثيل التقريب، تحقيق: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٧م.

(٤) النكت الحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٩٨٥م.

• ابن خَالَوَيه: أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ)، الحُجّة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.

• ابن خُلْدُون: ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد التونسي، المقدّمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).

• الدّرّة، الشيخ محمد علي طه: فتح الكبير المتعال: إعراب المُعَلّقات العشر الطوال، مكتبة السوادي، جدّة، ط٢ ١٩٨٩م.

• ابن الدَّهّان: أبو محمد سعيد بن المبارك (ت ٥٦٩ هـ)، الفصول، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٩٨٨م.

• ابن رشيق: أبو الحسن القيرواني (ت ٤٦٣ هـ)، العمدة في محاسن الشعر ونقده، تصحيح: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٩٨٣م.

• الزبيدي: أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دون مكان نشر، طبعة ١٩٩٠م.

• الزُبَيْدِيّ: أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (ت ٣٧٩ هـ)، الواضح، تحقيق: د. عبد الكريم خليفه، الأردن – عمان ١٩٧٦م.

• الزَجّاجِيّ: عبد الرحمن بن اسحق (ت ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤ ١٩٨٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الزَّمَخْشَرِيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ):

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، بيروت، ط١ ١٩٨٣م.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، تقديم: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١ ١٩٩٣م.

- ابن زِنْجَلَة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حُجَّة القراءات، تحقيق الأستاذ: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤ ١٩٨٤م.
- الزَّوْزَنِي: أبو عبد الله الحسين بن أحمد، شرح المُعَلَّقات السبع، دار الجيل، بيروت (د. ت).
- ابن السَّرّاج: أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت ٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٩٨٥م.
- السَّكَّاكِيّ: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت ٦٢٦ هـ)، مفتاح العلوم، شرح وضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٩٨٣م.
- ابن سَلاّم: أبو عبيد القاسم (ت ٢٢٤ هـ)، كتاب الأمثال، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١ ١٩٨٠م.
- السُّهَيْلِيّ: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد البنا، دار النصر الإسلامية، مصر، ط٢ ١٩٨٤م.
- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ١٩٨٨م.
- ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨ هـ)، المخصص، المطبعة الأميرية، القاهرة (د. ت).
- السُّيُوطِيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٩١١ هـ):

(١) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٨٧م.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، لبنان، ط١ ١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢ ١٩٧٩م.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجّاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر (د. ت).

(٥) المطالع السعيدة، تحقيق: د. طاهر سليمان حَمّوده، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية (د. ت).

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت ١٩٧٩م.

- الشَّلَوْبِيْنِيّ: عمر بن محمد بن عمر (ت ٦٤٥ هـ)، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة (د. ت).
- الشَّنْتَمريّ: أبو الحجاج الأعلَم يوسف بن سليمان بن عيسى، تحصيل عين الذهب من مَعْدَن جَوْهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ١٩٩٤م.
- الصبّان: محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي، مصر (د. ت).
- الصَّيْمَرِيّ: أبو محمد عبدالله بن علي بن اسحق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، بيروت ١٩٨٢م.
- طَبَانَة: د. بدوي، معلقات العرب (دراسة نقدية تاريخية في عيون الشعر الجاهلي)، دار الثقافة، بيروت، ط٣ ١٩٨٤م.
- عبد الباقي: محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).
- ابن عبد ربّه: أبو عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، شرح وتصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.
- العَسْكَرِيّ: أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط٢ ١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ابن عُصفُور، علي بن مُؤمن (ت ٦٦٩ هـ):

(١) المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد (د. ت).

(٢) الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني (ت ٧٦٩ هـ):

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط١ ١٩٩٠م.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط١ ١٩٨٢م.

- العُكْبُرِيّ: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ):

(١) إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٩٧٩م.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجّاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢ ١٩٨٧م.

- عيد: د. محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٠م.

- الغلاييني: الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، ط١٥ ١٩٨١م.

- ابن فارِس: أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٢٩ هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: د. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١ ١٩٩٣م.

- الفارِسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ):

(١) التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق ١٩٨١م.

(٢) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٩٨٨م.

(٣) المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١ ١٩٨٥م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤) المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ ١٩٨٧م.

(٥) المسائل العضديات، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١ ١٩٨٦م.

(٦) المسائل المنثورة، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٦م.

- الفَرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ):

(١) المذكر والمؤنث، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٥م.

(٢) معاني القرآن، عالم الكتب بيروت، ط٢ ١٩٨٠م.

- قباوة: د. فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأصمعي، بحلب، ط١ ١٩٧٢م.
- ابن قتيبة الدِّيْنَوَرِيّ: عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، تلقين المتعلم من النحو، تحقيق: د. جمال عبد العاطي مخيمر، القاهرة ١٩٨٩م.
- القُرْطُبِيّ: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ١٩٨٧م.
- القزويني: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تقديم وشرح: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢ ١٩٩١م.
- القِفْطِي: أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١ ١٩٨٦م.
- قنيبي: حامد صادق، معجم المؤنثات السماعية العربية والدخيلة، دار النفائس، بيروت، ط١ ١٩٨٧م.
- المالقي: أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ)، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد محمّد الخَرّاط، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت ١٩٧٥م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد (ت ٦٧٢ هـ):

(١) ألفية الإمام ابن مالك في النحو والصرف، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٠م.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٩٦٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣) شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

- المُبَرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
- المجاشعي: علي بن فَضّال (ت ٤٧٩ هـ)، شرح عيون الإعراب، تحقيق: د. حنا حداد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١ ١٩٨٥م.
- المَخْزومي: د. مَهْدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٦م.
- المُرادِيّ: الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩ هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢ (د. ت).
- المَقَّرِيّ: أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.
- أبو المكارم: د. علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية)، القاهرة الحديثة للطباعة، ط١ ١٩٦٨م.
- مَكْرَم: د. عبد العال سالم، شواهد سِيْبَوَيه من المُعَلّقات في ميزان النقد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٩٨٧م.
- مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ١٩٨١م.
- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مَكْرَم (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر بيروت (د. ت).
- المُهَلَّبِيّ: مُهَذّب الدين مُهَلّب بن حسن بن بركات بن علي (ت ٥٨٣ هـ)، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ومكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١ ١٩٨٦م.
- المَيْدانِيّ: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد (ت ٥١٨ هـ)، مَجْمَع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنّة المُحَمّدية، ط١ ١٩٥٥م.
- النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢ (د. ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• ناصف: الأستاذ علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، بالفجالة (د. ت).
• ابن النّاظِم: بدرالدين محمد بن جمال الدين بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، منشورات ناصر خسرو، بيروت (د. ت).
• النَّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ):
(١) إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد (د. ت).
(٢) شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية ومطبعة الحكومة، بغداد (د. ت).
• الهذليين: ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٥م.
• ابن هِشَام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ):
(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب (مصباح السالك إلى أوضح المسالك) تأليف: بركات يوسف هبّود، دار الفكر بيروت ١٩٩٤م.
(٢) شرح جمل الزَّجّاجِيّ، تحقيق: د. علي محمد عيسى مال الله، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢ ١٩٨٦م.
(٣) شرح شذور الذهب في مَعْرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا (د. ت).
(٤) مغني اللبيب عن كتب الإعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط١ ١٩٩٢م.
• ابن الوَكيل: محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد، الأشباه والنظائر، تحقيق: د. عادل ابن عبدالله الشويخ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٩٩٣م.
• ابن يَعيش موفق الدين يَعيْش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
• اليَمَني: علي بن سليمان الحَيْدَرَة (ت ٥٩٩ هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: د. هادي عطيّة مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١ ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

(AL-ḤAL) AND ITS TRAITS IN THE AL-MUʿALQAT AL SABÀH

In Terms Of Statistics, Divisions, Usage, Significance, Theories And Importance

Submitted By:

Abd Al-Muhdy Hashem Husein Al-Jarrah

Supervisor

Prof. Dr. Muhyi Al-Din Ramadan

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

This study aims at studying Al-Ḥal and showing its significance as a grammatical case : divisions and rules in the seven epics that are considered to be of the most important texts of grammatical evidence. The researcher has also counted the grammatical pieces of evidence of Al-Ḥal in the seven epics, described it and mentioned the grammarians' approaches to it. The conclusions of this statistical study were as follows:

1. The number of the pieces of evidence that were also purely Ḥal was one hundred and eighty one (181).
2- The number of the pieces of evidence that were probably Ḥal or something else was forty (40).
3. The research proved that the recurrence of Al-Ḥal as a sentence was more than its recurrence as a single word. The sentence constituted (54,14 %) of the whole amount of Al-Ḥal pieces of evidence whereas the single word was (28,73 %). However, the phrase was (17,13 %).

This study consists of an introduction and three chapters. The introduction deals with the rational of studying this research. It also touches

on the concept of Al-Ḥal and its significance from the semantic point of view. Furthermore, it discusses the importance of Al-Muᶜalqat in setting the grammatical rules in Arabic language. The first chapter tackles the relationship of Al-Ḥal with other grammatical cases, its classifications, structure and the referent. Whereas the second chapter sheds light on Al-Ḥal semantic features, and its set of rules in sentences and the referent.

In the third chapter, the researcher has talked briefly about the significance and usages of Al-Ḥal in the seven epics. This revealed that Al-Ḥal has a vivid influence on the meaning of the poetic line and the poets's usages of Al-Ḥal, whether it's a single word, a phrase or a sentence, vary from one epic to another in terms of its rules and divisions. Emruel Qaes's epic was the epic that used Al-Ḥal most, and the least to use it was Zuhair's epic.

In conclusion, the researcher mentioned a group of findings that he has come up with. One of the most important findings of the research is that it has provided, in addition to the statistical study of Al-Ḥal in the seven epics, the comprehensive study of Al-Ḥal in the epics on the one hand, and the correction of some viewpoints that were controversial on the other hand. The conclusions here are brief. More details are given in the bulk of this work. Readers are advised to refer to the findings of this work.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University